# هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة
# الأسباب والآثار الاقتصادية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

2008

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة
# الأسباب والآثار الاقتصادية

2008

**معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)**

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

**رسالة المعهد**

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

**الأهداف الاستراتيجية**

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

**مجلس الأمناء**

إسماعيل الزبري (الرئيس)، غانية ملحيس (نائب الرئيس)، سامر خوري (أمين الصندوق)، غسان الخطيب (أمين السر)، نبيل قدومي، هبة حندوسة، جورج العبد، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، طاهر كنعان، لؤي شبانة، محمد نصر (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2008 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 4/2987053، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: http://www.pal-econ.org.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة
# الأسباب والآثار الاقتصادية

**2008**

**هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة الأسباب والآثار الاقتصادية**

أعدت هذه الدراسة من قبل فريق الباحثين في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وقد شارك بصورة مباشرة في إعدادها كل من:


**الباحثان الرئيسيان:** د. فتحي السروجي، منسق البحوث في ماس.
محمد خليفة، باحث مشارك، (ماس).

**الباحث المساعد:** فيليب خوري، (ماس).

**المراجعة والتقييم:** د. باسم مكحول، باحث ومستشار اقتصادي.

**التدقيق اللغوي:** د. فتحي السروجي (عربي)
ميراندا هيرست (انجليزي).

**التنسيق الفني:** لينا عبد الله



**التمويل:** تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل مؤسسة فريدريش ايبرت (FES).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2008


حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

# تقديـــــــــم

لعل كلمة الهجرة من أهم الكلمات الموجودة على صفحات المعجم الوطني الفلـسطيني، حيث هجرة اليهود من كافة بقاع الأرض إلى فلسطين قبل عام 1948 وبعده، والتي ما زالت تتكرر بأوقات زمنية مختلفة وبموجات قد تنحسر أحيانا وقد تشتد تـارة أخـرى. أضف إلى ذلك، تهجير الفلسطينيين القصري عن أراضيهم في مـدنهم وقـراهم عـام 1948، ثم بعد ذلك هجرتهم (أسماها البعض نزوحهم) عام 1967. وفي أعقاب حـرب الخليج 1991/1990 شهدت الضفة الغربية وقطاع غـزة هجـرة معاكـسة لـبعض الفلسطينيين العاملين في دول الخليج العربي.

ويكثر الحديث في أدبيات اقتصاديات التنمية عن ظاهرة الهجرة ودورها فـي عمليـة التنمية. فتتحدث الأدبيات عن هجرة إلى خارج حدود الدولة أو داخل حدود الدولة مـن الريف إلى المدينة أو من المدن الصغرى إلى المدن الكبرى...الخ. وفي هذا الـسياق، يعد معهد ماس دراستين متزامنتين حول ظاهرة هجرة العمالة الفلسطينية. تتناول الحالية والتي نحن بصددها الآن، ظاهرة هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة، بينما تتناول الأخرى ظاهرة هجرة الأدمغة الفلسطينية إلى الخارج.

تأتي دراسة هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة لوصف هذه الظاهرة وتحليلها من ثلاثة اتجاهات. يأخذ الاتجـاه الأول المنحـى الوصـفي بالحـديث عـن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين. ويتعمق الاتجاه الثـاني في البحث في أسباب الهجرة كما يراها المهاجرون أنفسهم، وحلل الاتجاه الثالث الآثار المترتبة على عملية هجرة العمالة الفلسطينية إلى هذه التجمعات السكانية الثلاثـة فـي المحافظة. وتختتم الدراسة باقتراح بعض السياسات التي يمكن تبنيها للتعامل مع هـذه الظاهرة.

ويسعدني في هذا المقام أن أشكر فريق البحث الذي أنجز الدراسة، وكذلك، د. سليمان الربضي وغاري ستنك الباحثين السابقين في المعهد لمساهمتهما في إعداد بعض أجزاءها. وكما أشكر د. باسم مكحول لموافقته على تقييم الدراسة في وقت قياسي، فقد أضافت ملاحظاته القيمة بعدا جديدا في شكل الدراسة ونوعيتها.

كما يسعدني أن أشكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي كان شريكا رئيسيا في مسح ظاهرة الهجرة سواء في تحمل جزء من تكاليفه أو تنفيذ عملية المسح بما عرف عنه من مهنية عالية. لقد كان لكوادره المميزة دور في الحصول على البيانات اللازمة لعملية التحليل والوصول لنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية (FES) لدعمها السخي في تمويل هذه الدراسة، سوية مع دراسة هجرة الأدمغة الفلسطينية. فلولا هذا الدعم السخي، لم يكن إنجاز هاتين الدراستين ممكنا. آملا، أن يستمر التعاون بينا في المستقبل لإنجاز العديد من الدراسات ذات الاهتمام المشترك.

**د. فضل النقيب**
**قائـــم بأعمال**
**مدير عام المعهد**

# المحتويـــــــات


**1- مقدمـــة** **1**

1-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها 1

2-1 أهداف الدراسة 3

3-1 أهمية الدراسة 4

4-1 منهجية الدراسة 5

5-1 أجزاء الاستبيان 6

6-1 مكونات الدراسة 7

**2- خلفية نظرية واستطلاع الدراسات السابقة** **9**

1-2 مقدمة 9

2-2 نظريات القرار العقلاني 10

*1.2.2 النظرية التقليدية الحديثة The Neoclassical Theory* *11*

*2.2.2 النظرية الجديدة في اقتصاديات الهجرة The New Economics of Migration* *11*

3-2 دراسات تطبيقية سابقة 12

**3- خلفية اقتصادية وسياسية** **19**

1-3 لمحة تاريخية 19

2-3 أحداث العقدين الأخيرين 21

*3-2-1 الانتفاضة الفلسطينية الأولى* *22*

*3-2-2 حرب الخليج والعائدون* *24*

3-3 اتفاقية أوسلو 25

*3-3-1 في الاقتصاد* *25*

*3-3-2 في سوق العمل* *28*

**4- خصائص القوى العاملة في الضفة الغربية** **31**

1-4 خصائص القوى العاملة في الضفة الغربية 31

2-4 خصائص العاطلين عن العمل في الضفة الغربية: 36

3-4 خصائص العاملين في الضفة الغربية 38

**5- تحليل استبيان الهجرة 45**

5-1 مجتمع الدراسة وعينتها 45

*5-1-1 مجتمع الدراسة 45*

*5-1-2 عينة الدراسة 46*

5-2 وصف العينة 46

*5-2-1 العمر 46*

*5-2-2 الجنس 47*

*5-2-3 الحالة العملية 48*

*5-2-4 الحالة العملية حسب الجنس 48*

*5-2-5 الحالة الزواجية 50*

*5-2-6 المستوى التعليمي 51*

*5-2-7 الأسر النووية والأسر الممتدة 53*

*5-2-8 المحافظة المصدر 54*

5-3 أسباب هجرة العمالة الفلسطينية 56

*5-3-1 الأسباب الرئيسة للهجرة 57*

*5-3-2 عوامل جذب أخرى 61*

*5-3-3 عوامل الطرد الأخرى 63*

5-4 الآثار الاقتصادية لهجرة الفلسطينية 67

*5-4-1 الآثار على المهاجرين أنفسهم 67*

*5-4-2 الآثار على المناطق المصدرة للعمالة المهاجرة 69*

*5-4-3 الآثار على المناطق المستقبلة للعمالة المهاجرة 72*

**6- النتائج والتوصيات 73**

6-1 النتائج 73

6-2 التوصيات 75

**المراجـــــــع 77**

**الملاحـــــق 79**

# قـــائمة الجداول


جدول 1: بيانات مختارة: العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة 24
جدول 2: القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية 1995– 2007 32
جدول 3: نسبة القوى العاملة المشاركة في محافظات الضفة الغربية 1999– 2007 34
جدول 4: نسبة العمالة التامة في محافظات الضفة الغربية 2007 35
جدول 5: نسبة القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية حسب عدد السنوات الدراسية والعمر 2007 35
جدول 6: معدل البطالة في محافظات الضفة الغربية 1999–2007 36
جدول 7: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة (مكان الإقامة) 2007 41
جدول 8: التوزيع النسبي للعاملين في محافظات الضفة الغربية (مكان الإقامة) حسب عدد السنوات الدراسية 2007 43
جدول 9: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية للمستخدمين معلومي الأجر في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي 2007 44
جدول 10: توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية 46
جدول 11: توزيع أفراد العينة الكلية حسب الحالة العملية والجنس **49**
جدول 12: توزيع أفراد العينة من غير المهاجرين حسب الحالة العملية والجنس 49
جدول 13: توزيع أفراد العينة من المهاجرين حسب الحالة العملية والجنس 50
جدول 14: توزيع أفراد العينة حسب الحالة الزواجية 51
جدول 15: توزيع أفراد العينة ممن تجاوزوا الخامسة عشر عاما حسب المستوى التعليمي 52
جدول 16: توزيع أفراد العينة حسب درجة العلاقة برب الأسرة 53
جدول 17: توزيع المهاجرين إلى محافظة رام الله والبيرة حسب المحافظة المصدر 55
جدول 18: دوافع الهجرة الرئيسة كما يراها المهاجرون 57
جدول 19: وسائل التهجير القسري الإسرائيلي 60
جدول 20: الفئات التي أقام عندها المهاجرون عند وصولهم لمحافظة رام الله والبيرة 62
جدول 21: الفئات التي ساهمت في تكاليف هجرة المهاجرين إلى محافظة رام الله والبيرة 63
جدول 22: مساحة الأرض التي تمتلكها أسرة المهاجر في منطقة سكنه الأصلية 64

جدول 23: علاقة المهاجر إلى محافظة رام الله والبيرة بقوة العمل 65
جدول 24: مهنة المهاجر قبل وبعد انتقاله إلى محافظة رام الله والبيرة 66
جدول 25: علاقة المهاجر إلى محافظة رام الله والبيرة بقوة العمل 68

# قـــائمة الأشكال البيانية


شكل 1: معدل البطالة في محافظات الضفة الغربية في العامين 1999 و2007 38

شكل 2: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية حسب مكان العمل 1995–2007 39

شكل 3: توزيع العاملين في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي 2007 40

شكل 4: التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية حسب الحالة العملية 2007 42

شكل 5: معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية حسب مكان العمل 2007 43

## الملخص التنفيذي

1. هناك عدة دلائل على وجود ظاهرة الهجرة من المحافظات المختلفة إلى محافظة رام الله والبيرة ويمكن ملاحظة ذلك سواء من قبل رجل الشارع العادي، أو من تصريحات المسئولين، أو من خلال الإحصائيات الرسمية التي تبين أن معدل التغير في سكان الضفة الغربية قد بلغ 25% خلال الفترة 1997–2007، في حين بلغ هذا المعدل 30% في محافظة رام الله والبيرة، وبلغ فقط 10% في محافظة القدس، و18% في محافظة طولكرم.

2. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب الهجرة إلى محافظة رام الله والبيرة، وتحليل الآثار الناجمة عنها، وذلك بالتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعمال المهاجرين، ومقارنتها مع غير المهاجرين. ومن ثم تحديد عوامل الطرد والجذب لهجرة العمالة الفلسطينية. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على هجرة العمالة، سواء على المهاجر نفسه، أو على المنطقة التي هاجر منها، أو على المنطقة المستقبلة للعمالة المهاجرة. ومن ثم اقتراح سياسات عملية للتعامل مع آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الفلسطيني.

3. لتحقيق أهداف الدراسة تم مراجعة نظريات الهجرة ذات العلاقة، واستطلاع دراسات سابقة، والحصول على بيانات ثانوية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما تم إجراء عدة مقابلات مع مسئولين في محافظة رام الله والبيرة مثل: شركة الاتصالات، واتحاد الغرف التجارية، وبلدية رام الله، وغرفة تجارة رام الله، ومصلحة المياه، ومحافظة رام الله والبيرة. إضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مسح ميداني من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني باستخدام الاستبيان. كما تم عقد ورشة عمل متخصصة شارك فيها عدد كبير من الباحثين، والخبراء، والجهات ذات العلاقة.

4. يمكن إجمال خصائص العينة من عدة نواحي، أهمها:

- العمر: تراوحت أعمار المبحوثين ما بين (1–98) و (المعدل: 26 سنة)، أما فئة من 1 – 14 سنة بلغت 35.2%، وفئة 15 – 64 بلغت 59.8%، وفئة 65 سنة فأكثر بلغت 5.0%.
- الجنس: القوة البشرية من غير المهاجرين: إناث 46.9 %، وذكور 51.1 %. أما المهاجرين: إناث 54.3 %، وذكور 45.7 %.
- الحالة العملية القوة البشرية: غير المهاجرين: عاملين 39 % وغير عاملين 61 %. أما المهاجرين فالعاملين 41 % وغير عاملين 59 %.
- الحالة الزواجية لغير المهاجرين: متزوجون 41.5%، عزاب وخاطبون 52.8%، وأرامل ومطلقون 5.4%. أما بالنسبة للمهاجرين: متزوجون 65.0%، وعزاب وخاطبون 1.8%، وأرامل ومطلقون بنسبة 3.1%.
- المستوى التعليمي لغير المهاجرين: إعدادي وثانوي 56.2%، وأقل من إعدادي 25.5%، وبكالوريوس 10.2%، ودراسات عليا 1.3%. أما المهاجرين: إعدادي وثانوي 52.1%، وأقل من إعدادي 18.3%، وبكالوريوس 17.0%، ودراسات عليا 4.1%.
- المحافظة المصدرة للهجرة: محافظة رام الله والبيرة 30.1%، وعائدون من الخارج 28.0%، ومحافظة القدس 11.3%، ومحافظة نابلس9.7%، ومحافظة الخليل 5.6%، ومحافظة جنين 4.2%، ومحافظات غزة 3.5%، ومحافظة طولكرم 2.0%، طوباس وقلقيلية 1.7% من كل منهما، وسلفيت 1%.

5. أما بالنسبة لأسباب الهجرة:

- هناك أسباب عامة للهجرة وهي: المرافقة 34%، والعمل 21%، والزواج 17%، والعودة إلى الوطن 11%، وإجراءات وممارسات الاحتلال 4%.
- أما أسباب الهجرة بسبب الاحتلال: الجدار والحواجز 73%، مصادرة الأراضي 17%، مضايقات متكررة 6%، وأخرى 4%.

- عوامل جذب أخرى: تسهيل عملية الهجرة من خلال السكن والإقامة مع الأقارب من الدرجة الأولى شكلوا 89% من أفراد العينة. إذ أن أغلبية المهاجرين يقيمون غالبا مع الأسرة النووية بنسبة 54.3%، والانضمام إلى الوالدين أو أحدهما بنسبة 32.7% الانضمام إلى الأبناء 2%.
- عوامل جذب أخرى: تسهيل الهجرة من خلال المساعدة في تكاليف الهجرة إذ أن 32.5% موّلوا تكاليف هجرتهم إلى المحافظة بأنفسهم. الوالدين 30.1%، الأسرة النووية 29.9%. وأقرباء آخرون 4%، وأخرى1% مثل أصحاب العمل والإخوة والأخوات.

6. عوامل طرد أخرى:

- عدم امتلاك أراضي 93.9% من المهاجرين أفادوا بعدم امتلاك العائلة لأراض، و6.1% أفادوا بأن العائلة كانت تمتلك أراض.
- غالبية المهاجرين كانوا قبل هجرتهم من فئة غير العاملين ولا يريدون العمل بنسبة 65%، ويأتي التفرغ للدراسة والتفرغ لأعمال المنزل على رأس أسباب عدم الرغبة في العمل، حيث وصلت نسبة كل منهما إلى 31.3% و25% على التوالي.
- انخفاض معدل المشاركة في سوق العمل سواء للقوة العاملة بصورة عامة أو بالنسبة للمرأة بصورة خاصة.
- المهنة قبل الهجرة: بلغت نسبة المتخصصين من المهاجرين 28%، والعاملين في الخدمات الشخصية 23%، والعاملين اليدويين 19.3%، وأصحاب المهن الأولية في البيع 11%.

7. هناك عدة آثار الهجرة:

- على المهاجر نفسه: ازدادت نسبة الانخراط في العمل بدوام كامل من 27.2% إلى 35.4%. كما أفاد 43.3% أن دخلهم قد ازداد، وأعلن 36.7% أن دخلهم قد بقي ثابتا. وأجاب 20% من المهاجرين أن مستوى دخلهم قد انخفض بعد الهجرة.

- هناك آثار سلبية على المناطق المصدرة للهجرة تتمثل بتفريغ المحافظات الأخرى من الكفاءات البشرية، إضافة إلى ارتفاع التكاليف على المهاجرين الجدد سواء في شراء الشقق أو استئجارها أو أقساط المدارس، وزيادة أسعار الأراضي، وغيرها.
- إلا أن هناك آثار إيجابية على المناطق المصدرة للهجرة تتمثل في التحويلات المالية؛ إذ أن 17.4% من المهاجرين يحولون أموال إلى أسرهم. وبشكل عام تراوحت نسبة التحويلات من دخل المهاجر من 2%– 60 %، وبمعدل 16% من قيمة الدخل. إذ أن 69% من التحويلات تذهب لإعالة ورعاية أفراد الأسرة، و29% دعم إضافي لهؤلاء المتبقين في أماكن سكناهم الأصلية، و2% للتعليم.
- الآثار السياسية للهجرة على المناطق المصدرة: ساهمت الممارسات الإسرائيلية بشكل مباشر ورئيس لهجرة 4%. كما أن معدل الهجرة من القدس 16%، ومعدل الهجرة من المحافظات الملاصقة للخط الأخضر مثل جنين وقلقيلية وطولكرم سوية تعدت 10%.
- آثار إيجابية على محافظة رام الله والبيرة حيث أن تمركز المؤسسات في رام الله وضعها على الجغرافية العالمية، وأصبحت معروفة في العالم، ومحط أنظار كثير من الوفود الأجنبية. إضافة إلى تنشيط السوق، وضخ أموال أكثر في رام الله، وتحريك عجلة الاقتصاد، وزيادة الطلب على المساكن، وعلى بيوت الإيجار، وتنشيط حركة المواصلات.
- أما الآثار السلبية على محافظة رام الله والبيرة: تأثر النسيج الاجتماعي في رام الله حيث أصبح مجتمع رام الله خليط، وهذا يؤثر على العلاقات الاجتماعية التي أصبحت محدودة وقللت الترابط الاجتماعي. إضافة إلى ظهور النعرة الجهوية أو العنصرية الجغرافية (شمال وجنوب)، وحدوث الأزمات المرورية الخانقة، والضغط على الخدمات العامة المختلفة من مياه وكهرباء وغيرها.

8. التوصيات:

- ✧ زيادة فرص العمل في المحافظات الأخرى؛ من خلال توزيع بعض الوزارات والمؤسسات مثل الجامعات والمستشفيات على المحافظات.
- ✧ أن تقوم السلطة الفلسطينية بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المحافظات الأخرى من خلال حوافز ضريبية، أو أية تسهيلات أخرى كتطوير البنية التحتية.
- ✧ يجدر بالقطاع الخاص البحث عن الفرص الاستثمارية في المحافظات، والعمل على استغلالها.
- ✧ أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على الانتشار في المحافظات الأخرى، وعدم تركيز وجودها في رام الله.
- ✧ تنسيق الجهود المختلفة للجهات ذات العلاقة من أجل العمل على تثبيت المواطن المقدسي على أرضه، والحد من الهجرة المستمرة لسكان القدس.
- ✧ تفعيل الدور السياسي للمفاوض الفلسطيني، في الحد من الحواجز والإغلاقات الإسرائيلية.
- ✧ حث المؤسسات الدولية للضغط على إسرائيل للتخفيف من ممارساتها العسكرية، وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع.
- ✧ إجراء دراسات أخرى تهتم بموضوع إمكانيات المحافظات وتميزها، واستشراف فرص الاستثمار فيها.
- ✧ تطوير حركة المواصلات وتسهيلها خاصة بين محافظة رام الله والمحافظات الأخرى.
- ✧ توجيه بعض المساعدات الدولية نحو البنية التحتية وشبكة المواصلات، وتركيز الموازنة التطويرية في هذا المجال.

# 1- مقدمـــة

ازداد اهتمام دول العالم المختلفة بظاهرة هجرة العمالة من أماكن سكناها إلـــى أمـــاكن أخرى. فعلى سبيل المثال، تهتم الدول المتقدمة بهذه الظاهرة، لأنها دول مستقبلة لهجرة العمالة خاصة من دول العالم الثالث. ولذلك ظهرت العديد من الدراسات التي تبحث في حجم هذه الظاهرة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية علـــى الـــدول المـــستقبلة للعمالـــة المهاجرة. واهتمت دول العالم الثالث بهذه الظاهرة أيـــضا، ولكـــن بـــصفتها مـــصدرة للعمالة. وكثر الحديث خلال العقود الماضية عن هجرة الأدمغة المفكرة من هذه الـــدول إلى دول العالم المتقدم.

وإلى جانب الهجرة الخارجية، تتحدث أدبيات التنمية الاقتصادية عن ظاهرة الهجرة من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، وهو ما أطلق عليه مصطلح الهجرة الداخليـــة. ويمكن أن يأخذ نمط الهجرة الداخلية إحدى الأشكال التالية: من الريف إلى المدينة، من الريف إلى الريف، من المدينة إلى الريف، أو من مدينة إلى أخرى.

وبسبب الوضع الخاص للأراضي الفلسطينية، فقد تزايد اهتمام المؤســـسات الحكوميـــة وغير الحكومية في الآونة الأخيرة، بدراسة ظاهرة الهجرة الخارجية من فلسطين إلـــى الخارج، والهجرة الداخلية من منطقة إلى أخرى داخل الوطن. ويعـــود هـــذا الاهتمـــام لاعتبارات سياسية، واجتماعية، واقتـــصادية، وذلـــك لفهـــم الـــدوافع وراء حـــدوثها، ومستوياتها، وآثارها، وذلك من أجل توفير معلومات كافية واقتراح سياسات اقتـــصادية واجتماعية لصانعي القرار لتسهيل التعامل مع هذه الظاهرة بشكل فاعل.

## 1-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تشير كثير من المؤشرات إلى وجود ظـــاهرة هجـــرة عمالـــة داخليـــة مـــن مختلـــف المحافظات، إلى محافظة رام الله والبيرة. فقد أظهرت نتائج التعداد السكاني لعام 2007

أن معدل التغير السكاني في الضفة الغربية بين تعـــدادي 1997 و2000 وصـــل إلـــى 25%. وأظهرت نتائج التعداد أيضا أن معدل التغير السكاني في رام الله والبيرة وصل إلى 30%، أي أكثر من مستوى التغير العام في الضفة الغربية ككل، أي أن المحافظـــة كانت مستقبلة للعمالة خلال تلك الفترة. وفي نفس الوقت، كان التغير السكاني في بعض المحافظات أقل من التغير السكاني في الضفة الغربية ككل، بمعنى أن هذه المحافظـــات كانت مصدرة للعمالة خلال تلك الفترة، ومن أهم هـــذه المحافظـــات القـــدس (10%) وطولكرم (18%) ونابلس (23%).

وتلقي هذه الدراسة الضوء على ظاهرة الهجرة من محافظات الـــوطن المختلفـــة إلـــى محافظة رام الله والبيرة، لدراسة خصائص المهاجرين، ودوافع وأسباب الهجرة، والآثار الناجمة عنها، واقتراح سياسات للتعامل معها. وبصورة أكثر تحديـــدا، فـــإن الدراســـة ستجيب عن الأسئلة التالية:

1. ما هي خصائص المهاجرين؟
2. ما هي محددات هجرة العمالة الفلسطينية؟
   - ما هي عوامل الطرد من المناطق المصدرة للعمالة؟
   - ما هي عوامل الجذب إلى المناطق المستقبلة للعمالة؟
3. ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن هجرة العمالة الفلسطينية؟

**على المهاجر نفسه**

- ما أثر هجرة العمالة الفلسطينية على علاقة المهاجرين بسوق العمل؟
- هل تغير مستوى دخل المهاجر بعد الهجرة؟

**على المنطقة التي هاجر منها**

- هل يرسل المهاجر تحويلات إلى المنطقة التي هاجر منها؟
- هل يتأثر مستوى الاستهلاك في المناطق المـــصدرة للعمالـــة عـــن طريـــق تحويلات العاملين الداخلية؟
- هل هنالك آثار سياسية لعملية الهجرة؟
- هل هنالك آثار اجتماعية لعملية الهجرة؟

**على المنطقة المستقبلة للعمالة المهاجرة**

- ✧ هل تتوفر الخدمات؟
- ✧ هل تتأثر مستوى الأسعار؟
- ✧ هل تأثرت الحياة الاجتماعية؟

4. ما هي السياسات التي يمكن إتباعها للتعامل مع هذه الظاهرة؟

## 1-2 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على خصائص العمال المهاجرين.
   - ✧ الاجتماعية: الجنس والأعمار والحالة الزواجية ومستوى التعليم والعلاقة برب الأسرة والأسرة النووية والممتدة ومكان السكن قبل الهجرة.
   - ✧ الاقتصادية: الحالة العملية والعلاقة مع سوق العمل والمهنة.
2. تحديد عوامل الطرد والجذب لهجرة العمالة الفلسطينية.
   - ✧ اقتصادية: توفر العمل والأجر والمهنة وامتلاك الأراضي وتكاليف الهجرة
   - ✧ اجتماعية: وجود أهل ومعارف في رام الله مشاكل مع العائلة مشاكل مع الآخرين
   - ✧ سياسية: الجدار والحواجز والاجتياحات والملاحقات
3. تحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على هجرة العمالة الفلسطينية، من خلال توضيح أثرها على:

**على المهاجر نفسه**

- ✧ أثر هجرة العمالة الفلسطينية على علاقة المهاجرين بسوق العمل؟
- ✧ تغير مستوى دخل المهاجر بعد الهجرة؟

**على المنطقة التي هاجر منها**

- ✧ إرسال المهاجر تحويلات إلى المنطقة التي هاجر منها؟
- ✧ مستوى الاستهلاك في المناطق المصدرة للعمالة عن طريق تحويلات العاملين الداخلية؟

- ✧ الآثار سياسية لعملية الهجرة؟
- ✧ الآثار اجتماعية لعملية الهجرة؟

**على المنطقة المستقبلة للعمالة المهاجرة**

- ✧ توفر الخدمات.
- ✧ تأثر مستوى الأسعار؟
- ✧ تأثر الحياة الاجتماعية

4. اقتراح سياسات عملية للتعامل مع آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الفلسطيني.

## 1-3 أهمية الدراسة

إن تزايد الاهتمام بظاهرة، الهجرة لم يقابله تزايد في البحث العلمي. لذا، فإن هذه الدراسة تسعى إلى العمل على جسر هذه الفجوة عن طريق تحليل واقع هجرة العمالة الفلسطينية وآثارها المختلفة على الأفراد المهاجرين، والمناطق المصدرة للعمالة، والمناطق المستقبلة للعمالة. لا شك أن هنالك حاجة ماسة إلى تحديد العوامل الاقتصادية المختلفة المؤثرة على هجرة العمالة الفلسطينية وآثارها. وإلى جانب العوامل الاقتصادية، لعل السياسات العسكرية الإسرائيلية القاسية، من حصار واجتياحات وإغلاق وبناء الجدار العازل، وما ينتج عنها من أوضاع اجتماعية متردية (مثل ارتفاع معدلات البطالة والفقر) هي أهم العوامل التي تزيد من هذه الظاهرة الهامة.

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها ظاهرة أصبحت واضحة المعالم، وهي هجرة أعداد كبيرة من العمال من محافظات الوطن المختلفة إلى محافظة رام الله والبيرة. لا شك أن ظاهرة الهجرة وما ينتج عنها من زيادة عدد السكان في المناطق المستقبلة للعمالة سيزيد من الطلب على السلع والخدمات التي يقدمها القطاعين العام والخاص. فعلى سبيل المثال، يجب أن تفكر الحكومة مليا في حجم الخدمات التعليمية والصحية المقدمة في كل من المدارس والمستشفيات الحكومية. وإضافة إلى ذلك، فإن الطلب على الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص سوف يزداد أيضا، كما هو الحال بالنسبة للطلب على المياه المنزلية والكهرباء والهواتف الأرضية.

ويترتب على هذه الظاهرة آثار اقتصادية واجتماعية مختلفة سواء على صعيد المحافظات المصدرة للعمالة أو تلك المحافظات المستقبلة لها. وبذلك، فإن الدراسة ستضع بين يدي صانع القرار مجموعة من المقترحات لسياسات عملية يمكن تطبيقها على أرض الواقع للتعامل مع ظاهرة الهجرة.

## 1-4 منهجية الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، راجعت الدراسة العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية في مجال الهجرة. واعتمدت على البيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل رئيسي ومنشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومعهد ماس، والجهاز المركزي للإحصاء/ إسرائيل. كما عمدت الدراسة إلى إجراء مقابلات مع أصحاب القرار في محافظة رام الله والبيرة، وشملت هذه المقابلات المسئولين في المحافظات ذات العلاقة، ومدراء الدوائر الحكومية في المحافظات، إضافة إلى إجراء مقابلات مع أصحاب العمل ومدراء المؤسسات المختلفة.

وللقيام بالتحليل اللازم لخصائص المهاجرين وأسباب هجرتهم وآثارها، تم اللجوء إلى مسح في المدن الرئيسة الثلاث من المحافظة: رام الله والبيرة وبيتونيا. وتم تنفيذ المسح من خلال استبيان تم إعداده وتنفيذه بالمشاركة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وشمل المسح 850 أسرة حسب الأهمية النسبية لعدد سكان المدن الثلاث، فتكونت العينة من 400 أسرة من البيرة، 250 من رام الله، 200 من بيتونيا.

وتستخدم الدراسة تحليل النتائج باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي، حيث تعطي وصفا للخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين، وغير المهاجرين على سبيل المقارنة. كما وتحلل الدراسة أسباب وآثار البطالة، باستخدام نفس الأسلوب، لتصل بالنهاية إلى وضع التوصيات من أجل التعامل الإيجابي مع هذه الظاهرة، للوصول إلى مستويات أفضل.

## 1-5 أجزاء الاستبيان

يشتمل الاستبيان على ستة أقسام، علما أن الملحق رقم (1) قد خصص لعرض الاستبيان بكامل تفصيلاته وأسئلته. وتاليا إيجاز لما جاء في كل من تلك الأقسام الستة.

**القسم الأول: البيانات التعريفية:**

ويشتمل هذا القسم على البيانات الأساسية حول الأسرة، وعلى اسم التجمع السكاني والبيانات الأخرى الأساسية.

**القسم الثاني: بيانات أفراد الأسرة:**

ويشتمل هذا القسم على بيانات تفصيلية حول أفراد الأسر المهاجرة وغير المهاجرة، خاصة فيما يتعلق بالبيانات الشخصية والحالة العملية وعملية الهجرة.

**القسم الثالث: خصائص العاملين في الأسرة:** ويشتمل هذا القسم على تتعلق بطبيعة العمل والأجور والمنافع الإضافية الأخرى التي يتقاضاها العامل.

**القسم الرابع: خصائص المهاجرين:** ويشتمل على أسئلة خاصة بالمهاجرين (أسر وعاملين) حول مكان إقامتهم السابق والحالي ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي السابق والحالي، وعن قطاعات عملهم، وعن مستوى معيشتهم.

**القسم الخامس: المهاجرون خارج الأراضي الفلسطينية:** ويشتمل على أسئلة خاصة بالمهاجرين إلى خارج فلسطين، خاصة فيما يتعلق بخصائصهم ومكان هجرتهم والدوافع وراء الهجرة والآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الهجرة. (ملاحظة: يستفيد من هذا الجزء دراسة متزامنة مع هذه الدراسة تبحث في هجرة العقول الفلسطينية للخارج، خاصة في مجالي الصحة والتعليم العالي).

**القسم السادس: ظروف المسكن:** ويشتمل على أسئلة خاصة تتعلق بالمسكن وأجرته وطبيعته ومحتوياته.

## 1-6 مكونات الدراسة

تتكون الدراسة من ستة فصول، فإلى جانب الفصل التمهيدي هذا، هنالك خمسة فصول أخرى. يناقش الفصل الثاني أهم النظريات الاقتصادية في الهجرة، ويراجع بعض الدراسات التطبيقية السابقة حول الموضوع في فلسطين وفي دول أخرى متقدمة ونامية. ويستعرض الفصل الثالث الخلفية التاريخية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية مع التركيز على سوق العمل وأحوال القوى العاملة، بينما يتحدث الفصل الرابع عن خصائص القوى العاملة الفلسطينية من حيث المؤهلات العلمية والعمر والجنس والحالة العملية والتوزيع القطاعي للعمال وسوق العمل الفلسطيني والتغيرات في سوق العمل، وذلك بالاعتماد على بيانات ثانوية. أما الفصل الخامس، فقد خصص لمناقشة نتائج تحليل الاستبيان، خاصة فيما يتعلق بخصائص العمالة المهاجرة ودوافع هذه الهجرة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. أما الفصل السادس والأخير، فيعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات لسياسات يمكن استخدامها للتعامل مع ظاهرة الهجرة.

# 2- خلفية نظرية واستطلاع الدراسات السابقة

## 2-1 مقدمة

الهجرة هي ظاهرة عامة بين الشعب الفلسطيني. ويمكن تقسيم هذه الهجرة إلى أربعة أقسام: من الريف إلى المدن، ومن شمال وجنوب الضفة الغربية إلى وسطها، ومن المخيمات القريبة منها، وخارج فلسطين. تعتبر دراسة وتحليل أسباب هذه الهجرة من المتطلبات الأساسية للمجتمع الفلسطيني الذي يسعى إلى تحقيق دولته المستقلة. يمكن تقسيم أسباب الهجرة بصورة عامة إلى اقتصادية، واجتماعية، وسياسية. ويؤخذ تحليل هذه العوامل عادة من منظور عوامل الجذب إلى المناطق المستقبلة، وعوامل طرد من المناطق المصدرة. ومن خلال تحليل هذه العوامل، فإن الباحثين يتمكنون من اقتراح سياسات عامة للتعامل مع هذه الظاهرة (Karpar, 2004).

إضافة إلى دراسة وتحليل أسباب الهجرة ، فإنه أيضا بالإمكان دراسة وتحليل خصائص الهجرة والمهاجرين. وتتضمن هذه التحليلات: الجنس، والعمر، ومستوى التعليم والمؤهلات، والمناطق المصدرة، والمناطق المستقبلة للهجرة... الخ ( Giacaman, 2002). من خلال معرفة هذه الخصائص، فإنه بإمكان الباحث أن يطور اقتراحاته بشكل أكثر تناسبا معها.

هناك سؤال محوري يتبادر إلى الذهن عند دراسة موضوع الهجرة، ألا وهو: ما هي الآثار الاقتصادية على كلتا المنطقتين المصدرة والمستقبلة للهجرة؟ بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الإيجابية والواضحة على المنطقة المستقبلة، فإن الآثار الايجابية والسلبية على المناطق المصدرة يجب أن تأخذ قدرا كافيا من الدراسة والتحليل. عادة ما تتم دراسة مواضيع هامة مثل: التأثيرات على الفقر، والبطالة، والتحويلات، وتوزيع الدخل، وسوق العمل، والتأثيرات على الفئات الضعيفة (Mansouri, 2006).

وتتنوع أشكال الهجرة وتتعدد أنماطها وتختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن أن يظهر نمط اختلافها في نفس الدولة. فقد تكون الهجرة إلى خارج حدود الدولة، من دولة إلى أخرى، وربما تكون داخل حدود الدولة، والتي يمكن أن تظهر على عدة أنماط: من منطقة ريفية إلى منطقة ريفية أخرى، أو من منطقة حضرية إلى منطقة حضرية أخرى، أو من منطقة ريفية إلى منطقة حضرية. ولعل اختلاف أنماط الهجرة يكون انعكاسا للدوافع والأسباب الكامنة وراءها. وعليه، فإنه لا يوجد نموذج بعينه يمكن أن يفسر ظاهرة الهجرة والأسباب الكامنة خلفها. بمعنى أن هنالك العديد من النظريات والنماذج التي تحاول تحليل هذه الظاهرة ودوافعها.

ورغم تعدد النظريات والنماذج، إلا أنه أمكن حصرها في مجموعتين حسب الأسلوب المتبع في تحليل هذه الظاهرة الهامة. تنظر المجموعة الأولى لظاهرة الهجرة من منظور الخيار العقلاني (Rational Choice Approach) والذي يؤكد على أن قرار الهجرة هو خيار عقلاني للفرد أو الوحدة الاستهلاكية للسلوك الأمثل لتحقيق الهدف المرسوم. وتأخذ المجموعة الثانية ظاهرة الهجرة من منظور الاقتصاد السياسي (Political Economy Approach)، حيث يتم تحليل ظاهرة انتقال العمالة كجزء من تطور النظام الرأسمالي (Farsakh, 2002). ويلخص الجزء التالي أهم ملامح نموذجين مستخدمين ضمن المجموعة الأولى والذين سيستخدمان في تفسير أسباب وآثار هجرة العمالة الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الفصل يستعرض العديد من الدراسات التطبيقية التي أعدت في هذا المجال ليس فقط في دول العالم المتقدم، بل في مجموعة من دول العالم الثالث أيضا.

## 2-2 نظريات القرار العقلاني

تركز مجموعة النماذج المتعلقة على القرار الأمثل للعمالة المهجرة، حيث يسعى الفرد أو الأسرة إلى الحصول على فرص أفضل للحصول على فرصة عمل أو الوصول إلى مستوى من الدخل لا يمكن الحصول عليهما في منطقة السكن الأصلية.

### 2-2-1 النظرية التقليدية الحديثة *The Neoclassical Theory*

تركز هذه النظرية على الفرق في مستويات الأجور وظروف العمل بين المناطق المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، كما أنها تركز على تكلفة الهجرة على الفرد، وعلى قرار الفرد بالهجرة من أجل تحسين مستوى الدخل. وتعود جذور هذه النظرية إلى بدايات الستينات من القرن الماضي عن طريق Stjaastad. وتشير النظرية وما تفرع عنها، إلى أن الهجرة الخارجية، كما هو حال الهجرة الداخلية، ناتجة عن الاختلاف الجغرافي للعرض والطلب على الأيدي العاملة. تتصف المناطق التي تتمتع بفائض في الأيدي العاملة وبنقص في الرأسمال بتدني مستوى الأجور فيها، بينما تتصف المناطق التي تتمتع بفائض في رأسمال وبنقص في الأيدي العاملة بارتفاع مستوى الأجور فيها. إن الفرق في الأجور المتوقعة وليس الحقيقية يزيد من حركة الأيدي العاملة من المناطق الأقل أجرا إلى المناطق الأعلى أجرا، وبالنتيجة تزداد الأجور في المناطق المصدرة للعمالة وتقل في المناطق المستضيفة لهم (Hunt, 2004).

### 2-2-2 النظرية الجديدة في اقتصاديات الهجرة The New Economics of Migration

تختلف هذه النظرية عن النظرية التقليدية الحديثة في الهجرة في أنها تعتبر قرار الهجرة على أنه ليس قرارا منفردا لشخص واحد، بل هو قرار أو (اتفاق ضمني للأسرة) جميعها. إن قرار الهجرة نابع من أهمية المحافظة على دخل كاف للأسرة أو زيادته بشكل دائم، ومن ناحية أخرى هو أسلوب للتقليل من مخاطر انهيار أو فشل السوق المحلي. تعتبر هذه النظرية أن الهجرة العالمية، كما الهجرة الداخلية، ناتجة عن فشل نشاط السوق المحلي الأمر الذي يهدد مستوى المعيشة للعائلة ويشكل عائقا لتقدمها الاقتصادي.

وقد كان الفضل للاقتصادي Strak في تطوير هذه النظرية، حيث يقول أن الأسرة تحاول تنويع مصادر الدخل والاستثمار، لمواجهة فشل السوق المحلي، حيث يعوّل بعض أفرادها على السوق المحلي ويعملون فيها، بينما يتم إرسال آخرين إلى العمل في

مناطق أخرى، حيث الأجور العالية والدخل المستقر وغير المعرض لانتكاسات السوق. وفي حال فشل السوق المحلي في تأمين الدخل الكافي للأسرة، فسيكون هنالك مـــصدر آخر للدخل، عن طريق التحويلات، لتأمين احتياجات الأسرة. وتكون هذه الإستراتيجية بمثابة التأمين على دخل وممتلكات الأسرة من مخاطر السوق (Farsakh, 2002).

## 2-3 دراسات تطبيقية سابقة

تناولت دراسة المالكي وشلبي (2000)، بالبحث والتحليل موضوع الهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وآثارها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 1997. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب والخصائص العامة للهجرة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى دراسة الخصائص العامة للمهاجرين وتحليلها، وأسباب الهجرة وآثارها.

ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أن هناك ضعف الهجرة من الريف إلى الحضر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها أنه لا يمكن الحديث عن ظاهرة هجرة داخلية واسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن محافظة رام الله شكلت استثناء نسبيا باستقطابها بعض الكوادر المتعلمة من محافظات الضفة الغربية الذين انخرطوا في المؤسسات الخدمية والتعليمية المنتشرة في المدينة، كما شكلت خلال التسعينيات مركز استقبال لبعض سكان القدس الذين انتقلوا إليها تحت ضغوط السياسات الإسرائيلية الهادفة لتفريغ القدس من سكانها العرب.

أظهرت الدارسة بعض سمات المهاجرين كان أهمها: ارتفاع نسبة الإناث على الذكور، وبارتفاع نسبة اللاجئين، وارتفاع مستويات التعليم مقارنة بالسكان. وارتفاع نسبة الشباب، كما أن معظمهم في الفئة العمرية فوق 12 سنة من المتزوجين، وارتفاع نسبة فئة أرباب الأسر أنفسهم وارتفاع نسبة فئة الزوجات أو الأزواج مقارنة بمثيلاتها من

مجمل السكان، وانخفاض نسبة البطالة بين المهاجرين عن نسبة البطالة بين السكان، مما يبين تأثير العوامل الاقتصادية على هجرة الأفراد الداخلية في الضفة والقطاع.

كما يتسم المهاجرون، أيضا، بارتفاع نسبة العاملين منهم (في الفئة العمرية فوق 10 سنوات) في مهن تتطلب مستويات تعليم عالٍ، وانخفاض نسبة العاملين منهم في المهن التي لا تتطلب مثل هذه المستويات. هدفت دراسة السكران (2005) تحليل ظاهرة الهجرة من القرى والمدن الصغيرة إلى المدن والمراكز الحضرية الكبيرة بالمملكة العربية السعودية وذلك من خلال: تقدير حجمها ومعرفة اتجاهاتها، والتعرف على أسبابها، وإبراز بعض آثارها، واقتراح توصيات لمعالجة ظاهرة الهجرة والآثار الناتجة عنها. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتم إجراء مسح اجتماعي لعينة من المجتمع السعودي مكونة من 3000 أسرة سعودية، بنسبة 74% للمناطق الجاذبة و26% للمناطق الطاردة. وتم استخدام عدد من الأساليب والاختبارات الإحصائية شملت اختبار (Z-test) واختبار مربع كاي (Chi-Square) لفحص الفروق بين المهاجرين وغير المهاجرين.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود هجرة من الريف إلى مدن المنطقة نفسها بوصفها مرحلة أولى ثم الهجرة من تلك المدن إلى المدن والمراكز الحضرية الكبرى. وأوضحت الدراسة أن العوامل الاقتصادية متمثلةً في البحث عن عمل لأحد أفراد الأسرة، وتحسين مستوى الدخل والبحث عن فرص للاستثمار هي أهم أسباب الهجرة الداخلية في المملكة، تليها بعض العوامل الاجتماعية مثل الالتحاق بالتعليم الجامعي والحصول على خدمات صحية جيدة. وأكدت الدراسة انتقائية الهجرة الداخلية بالمملكة العربية السعودية بالنسبة للعمر والتعليم خاصة في حالة الهجرة الريفية–الحضرية، حيث إن معظم المهاجرين من الفئات العمرية الصغيرة الأفضل تعليماً مقارنة بغير المهاجرين. أما أهم الآثار السلبية للهجرة الداخلية بالمملكة العربية السعودية انخفاض نسبة العاملين في الزراعة. أما أهم آثارها الاقتصادية الإيجابية خاصةً على المستوى الفردي للمهاجرين تمثلت في انخفاض نسبة البطالة وسط المهاجرين.

بحثت دراسة شي (Shi, 2006) في قضية تنمية المدن في الصين عن طريق دراسة أثر التنمية في ثلاث مدن. أثارت الدراسة أربعة أسئلة: هل استقطبت التنمية في المدن نسبة متعلمين أكثر؟ هل تتوقف الهجرة إلى المدن؟ ما هي آثار الهجرة الداخلية على سوق العمل في المدن؟ هل هجرة العمالة تصبح أكثر مرونة لاستيعاب عاملين أكثر كفاءة، أم تبقى أسواق العمل تفصل ما بين المهاجرين وغير المهاجرين؟. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة: إن الهجرة تأثرت واستجابت لتحسين الفرص الاقتصادية ولتحسين مستوى المعيشة في المدن، وأن عامل التعليم عامل مهم في الهجرة إلى المدن. وتوصلت الدراسة على أنه مع تطور المدن، فإن الأشخاص ذوي التعليم الأفضل لم ينتقلوا من الريف إلى تلك المدن، بل كان لهم احتمالية أكبر في تغيير عملهم من قطاع الزراعة إلى أعمال أخرى خارج قطاع الزراعة في مدن قريبة. وأخيرا، توصلت الدراسة إلى أن سوق العمل في المناطق والمدن غير المتطورة أصبحت أكثر مرونة لاستيعاب هجرة العمالة ذات الكفاءة.

بحثت دراسة مكنزي ورابوبورت (McKenzie and Rapoport, 2006) في الأثر الكلي على التعليم من الهجرة في المكسيك. واستخدمت في التحليل نماذج Bivariate Probit لحضور الدوام المدرسي، ونموذج Two-Stage LS لعدد سنوات الدراسة. وكان من أهم نتائج الدراسة: لكل من سنوات الدراسة والحضور في المدارس تأثير سلبي ملموس على الهجرة، ووجود الأولاد في أسرة مهاجرة تقلل من احتمالية إكمال التعليم الثانوي، لكن هذا التأثير أقل على الإناث. كما توصلت الدراسة إلى أن الانتماء لأسرة مهاجرة يزيد بشكل ملموس فرصة انتقال الأولاد في المراحل التعليمية المختلفة وللإناث الأكبر سنا، كما أن احتمالية الهجرة تزيد مع زيادة التعليم، لكن إلى حد معين.

تناولت دراسة داي ونرز (Day and Winer, 2005) تأثير السياسات العامة على الهجرة الداخلية في كندا، بالاعتماد على نموذج الـ Conditional Logit. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: إن أكبر مكونات التكلفة لهذه السياسات هي تحفيز الأشخاص الأقل نشاطا وإنتاجية إما على الانتقال، أو البقاء في أماكنهم. كما أن

الفروق في الدخل، ومستوى البطالة، وتكلفة الهجرة من أهم العوامل المؤثرة في الهجرة.

وحللت دراسة دي هاس (de Haas, H., 2005) أثر الهجرة، الداخلية والخارجية، على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة واحدة مصدرة للعمالة. كما تم تقييم صحة النظرية القائلة بأن هجرة العمالة هي إستراتيجية لتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للأسرة، لتحقيق غاياتها المادية، ومنها الوصول إلى مصادر دخل أعلى، وتخطي عوائق السوق المحلية أمام استثمار الأسرة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الهجرة ليست بالضرورة مساهمة في التنمية الاقتصادية في المنطقة المصدرة، وأن تأثير الهجرة يكون ملحوظا، إذا كانت الهجرة مواتية مع تحسين بشكل عام في التنمية الاقتصادية في المنطقة المصدرة، ومع سياسات هجرة معقولة؛ عندها يمكن الاستفادة بصورة كاملة من الهجرة.

تناولت دراسة دي جونغ وتران (De Jong, and Tran, 2002) عدة أمور، منها: مدى تلاؤم تصور النظريات المتعلقة بالهجرة الداخلية بالواقع التايلندي من حيث رضا المهاجر عن قراره بالهجرة، ومدى تفسير النظريات والمؤشرات الاقتصادية الجزئية ونظريات ومؤشرات الهجرة الداخلية من حيث رضا أو عدم رضا المهاجرين بعد الهجرة. كما تساءلت الدراسة: هل هناك اختلاف أم تشابه في المحددات الاجتماعية والاقتصادية لرضا الفرد عن الهجرة؟ ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الشبكة الاجتماعية للهجرة تحفز على الهجرة عن طريق تخفيض تكاليف الهجرة، وتزايد احتمالية التوظيف، وتزيد من صافي الإيرادات. كما كان لعوامل الأسرة، والجنس، والعمر، ارتباط مهم بالهجرة. وقد أفاد نسبة قليلة من المهاجرين، من ناحية ذاتية، بتحسن في الرفاهية. وأكدت النتائج بأن الحصول على التعليم العالي كان له تأثير إيجابي على مدى الرضا بعد الهجرة.

وبحثت دراسة للجنة الأوروبية (European Commission, 2001) في العوامل المؤثرة في هجرة العمالة إلى الدول الأوروبية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها

الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة بالهجرة: عامل الطرد: البطالة، وعامل الجذب: صغر حجم البطالة في المنطقة المستضيفة، وقدرة استيعاب سوق العمل فيها. كما أن عامل المسافة لم يكن ذا أهمية كبيرة. أما بالنسبة لمدة الهجرة، فقد اعتبرت الهجرة مؤقتة إذا كانت مدتها من عدة أشهر إلى عدة سنوات، أما الهجرة الدائمة فعادة ما تكون موجهة للبلاد الأجنبية.

تناولت دراسة الدخيل (Aldakhil, 1999) طبيعة الهجرة ومحدداتها ما بين المحافظات في مصر، استنادا إلى اتجاه الهجرة. واعتمدت الدراسة على أربعة اتجاهات للهجرة: ريف–ريف، وريف–حضر، وحضر–ريف، وحضر–حضر، حيث تم تحديد نماذج رياضية لكل منها، وتم إدراج المتغيرات التالية في كل نموذج من هذه النماذج: المسافة، وفرق مستويات الدخل، ومستويات التعليم، والبطالة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: إن أعلى نسبة هجرة كانت حضر–حضر، ثم ريف–حضر، وكان عامل المسافة وعامل البطالة ما بين المناطق من أهم المحددات للهجرة، حيث ينتقل الأشخاص إلى مناطق ذات مستوى دخل أعلى، كما أن تأثير مستوى البطالة في الحضر أكثر منها في الريف.

وبحثت دراسة مكورنك ووهبة (McCornick and Wahba, 1999) في محددات الهجرة، وبشكل منفصل، إلى المدن الكبيرة من الحضر ومن الريف في مصر. وبحثت في انتقائية محددات الهجرة بالنسبة للتعليم، وتأثيرها خاصة بالهجرة من المدن الكبرى. وقد بحثت الدراسة احتمالية الهجرة التدريجية من مناطق الريف ثم إلى مناطق الحضر، وصولا إلى المدن الكبرى، عن طريق تقدير نموذجين باستخدام Binomial Logit. وكما بحثت الدراسة في احتمالية هجرة عامل في مدينة كبرى إلى الريف، أو مدينة صغيرة، أو مدينة كبرى، أو البقاء في المدينة الأصلية الكبرى، عن طريق استخدام نموذج لاختيار المنطقة المستهدفة من الهجرة Multinomial Logit. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: يزيد التعليم من احتمالية الهجرة إلى المدن الكبرى من المدن الصغرى، كما وتزيد احتمالية الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى مع زيادة مستوى التعليم. ويزيد صغر العمر من الميول للهجرة إلى المدن الكبرى من جميع

المناطق الأخرى، ولكن ليس من المدن الكبرى. وقد كان للأعمار التي تزيد عن 35 عاما أثر في زيادة احتمالية الهجرة من المدن الكبرى بالمقارنة مع احتمالية مهاجرتهم إليها، وأن الهجرة لا تؤثر فقط على مستوى الكفاءة لدى القوة العاملة، بل على التركيبة العمرية لهم أيضا.

وحللت دراسة مكارثي (McCarthy, 1992) قرارات الهجرة وتقييم أثرها على هجرة العمالة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع وجود تغيير هيكلي. وتم استخدم الـ Probit Regression في التحليل. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن البطالة لها تأثير أكبر على تحفيز الهجرة من الفرق في الدخل بين المنطقة المصدرة والمستضيفة.

اختبرت دراسة رودا (Rhoda, 1983) فرضية أن التنمية في الريف تقلل من الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر. وتضمنت المنهجية مرورا سريعا على النظريات والتطبيقات المتعلقة بالهجرة، وتحديدا أسس الهجرة من الريف إلى الحضر، واستخدامها في تقييم أثر إجراءات تنموية مختلفة في الريف على الهجرة من الريف. وكان من أهم نتائجها: أن فرضية التنمية في الريف تقلل الهجرة منها غير مبررة، وأن الهجرة من الريف يمكن تخفيضها عن طريق التدخل لزيادة مساحة الأراضي الزراعية، أو لزيادة المساواة في امتلاك الأراضي أو في الدخل، أو لتخفيض نسبة الخصوبة. وأضافت إلى أن الهجرة تتحفز بالتدخلات التي تحسن الوصول إلى الحضر، أو تسويق الأراضي الزراعية، أو تعمق التواصل والتكامل ما بين الريف والحضر، أو زيادة مستوى التعليم، أو زيادة عدم المساواة في الريف.

# 3- خلفية اقتصادية وسياسية

## 3-1 لمحة تاريخية

تساعد عملية تتبع الأزمات وتراكماتها في الأرض الفلسطينية خلال القرنين الماضيين الحالي في استنباط الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الحالي في الأراضي الفلسطينية، حيث لعبت هذه الأزمات وتراكماتها دورا محوريا وأساسيا في تشكيل الواقع الحالي. وقد نتجت هذه الأزمات عن موجات الاحتلال المتتالية على الأرض الفلسطينية، حيث لم يبد المحتلون اهتماما في بناء وتنمية الاقتصاد الفلسطيني ولا المجتمع الفلسطيني، فباتت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية غير مستقرة وأصبحت عملية التعامل مع هذه الأزمات التي تواجه المجتمع الفلسطيني على كافة الأصعدة صعبة. فعلى سبيل المثال، ضعفت المقدرة على التخطيط للتنمية، بسبب عدم وجود المقومات الأساسية مثل البنية التحتية التي تعرضت للإهمال أو التدمير من قبل الاحتلال. ويعود سبب هذا الضعف إلى غياب جسم قانوني وطني فلسطيني، قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، كان يمكن أن يأخذ دوره في تسيير الجهود الفلسطينية وتوجيهها نحو التطور وبناء مجتمع واقتصاد مستقرين وفاعلين.

ومن الواضح أن موجات الاحتلال المتتالية كانت تهدف إلى استنزاف الموارد الفلسطينية، الطبيعية منها والبشرية، إضافة إلى الأهداف الإستراتيجية الخاصة المتعلقة بالاحتلالات هذه. فمنذ العهد العثماني إلى الانتداب البريطاني وحتى الاحتلال الإسرائيلي، غابت الجهود الجادة لبناء اقتصاد ومجتمع قادرين على النهوض، أو تذليل العقبات ولمواكبة تطورات العصر. ففي العهد العثماني، أخذ الاقتصاد الفلسطيني شكل الاقتصاد التقليدي والذي تكون الزراعة والحرف اليدوية محوره، حيث اعتمد كثيرا على الأيدي العاملة. كما استطاع الاقتصاد الفلسطيني من الدخول في التجارة العالمية في تلك الفترة، اعتمادا على القطاع الزراعي أيضا، وذلك عن طريق تصدير إنتاجه الزراعي بوفرة إلى الأسواق العالمية في منتصف القرن التاسع عشر (Metzer & Kaplan, 1985).

نشأ خلال فترة الانتداب البريطاني، خاصة ما بين الأعوام 1922 و1935، ما يعرف بالاقتصاد المزدوج في فلسطين. الاقتصاد العربي الفلسطيني، والاقتصاد اليهودي. حيث اتسم الأول، بكونه اقتصاد زراعي، وبصغر حجم الدخل. بالمقابل، امتاز الأخير بالدخل المرتفع نسبيا، وتقدمه من ناحية الصناعة، وكون يمتاز بمناطقه الحضرية. إلا أنه وخلال هذه الفترة، توجه الاقتصاد الفلسطيني نحو الصناعة والتطور، وذلك خلال العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي. ويتضح ذلك التوجه من خلال بعض المعلومات عن طبيعة العمالة آنذاك، حيث تزايد نسبة العاملين في قطاع الصناعة والحرف اليدوية، والمواصلات، والتجارة، والبناء، وبالمقابل قلت نسبة العاملين في قطاع الزراعة. فعند الحديث عن نسبة مشاركة العاملين في قطاع الزراعة ما بين العامين 1922 و1935، فإنه يمكن القول هذه النسبة قد انخفضت من 66.2% في عام 1922 إلى 54.1 % في سنة 1935. أما بالنسبة لقطاعي البناء، والصناعة والحرف، فقد زادت نسبة مشاركة العاملين فيهما من 1.3% إلى 3.7%، ومن 4.7% إلى 7.8%، ما بين العامين 1922 و1935، وعلى التوالي (Metzer & Kaplan, 1985).

ومع هذا، لم يكن الانتداب يبدي أهمية لهذه التغيرات في الاقتصاد الفلسطيني آنذاك، ولم يعكف لمساعدته على النهوض اقتصاديا واجتماعيا. وغابت الخطط الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لدعم واستغلال توجهات القطاعات والعاملين الفلسطينيين نحو التطور والصناعة، عمدت إلى عرقلة الاستخدام الكامل والأمثل للموارد المتاحة، مما أدى إلى نمو الاقتصاد الفلسطيني في ظروف غير ملائمة وفاعلة لازمة لتطوره وتنميته.

أما الفترة ما بين 1948 و1967، أي فترة الإدارة الأردنية في الضفة الغربية، والمصرية في قطاع غزة، لم تشهد هذه المناطق الفلسطينية أي نمو في الناتج القومي الحقيقي، أي أن الدخل القومي الحقيقي في عام 1967 تقريبا في نفس مستوى عام 1948 (Metzer, 1992). وهذا دليل على أن الاقتصاد قد تقلص في هذه الفترة، الأمر الذي لا بد وأنه قد ترك تأثيرا سلبيا على قطاع الزراعة خاصة، بما أن الاقتصاد الفلسطيني آنذاك كان اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى.

وقد عمل الاحتلال الإسرائيلي الراهن، وبعد 1967، ومنذ بدايته على إحكام السيطرة الكلية على الاقتصاد الفلسطيني، وتحويله إلى مشتقة من الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يمكن وصف العلاقة ما بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي على أنها علاقة تبعية، حيث نشأ الاقتصاد الفلسطيني الحالي كتابع للاقتصاد الإسرائيلي. وقد خلفت هذه التبعية كثيرا من المعوقات للاقتصاد الفلسطيني، لعل أهمها: غياب واضح في الاستثمارات، وعدم تطوير البنية التحتية الفلسطينية (World Bank, 1999)، إلا بما يخدم الاحتلال. بالإضافة ذلك، فقد كان حجم الخدمات المصدرة للخارج من الضفة الغربية وقطاع غزة بمتوسط 24% من الناتج المحلي ما بين الأعوام 1967 و1987، حيث كان أكثر من 75% من هذه الخدمات من العمالة الفلسطينية في إسرائيل (Metzer, 1992). إضافة إلى ذلك، فقد غابت الخطط الإستراتيجية للنهوض بالقطاعات الفلسطينية المختلفة في ظل الاحتلال، وأهمها قطاعي التعليم والصحة، والذي ركز على ملائمة الطلب الخارجي للعمالة الفلسطينية (مكحول، 2000).

فقد كان للاحتلال الإسرائيلي دور رئيسي في الشكل غير الفاعل للاقتصاد الفلسطيني الحالي، والذي يمتاز بعدم ملائمة الاحتياجات الفلسطينية الحالية وعدم استقراره وتبعيته. وكان لذلك أكبر الأثر في عدم إحداث عملية تنمية أو أي تقدم صناعي. فكانت النتيجة أن اتسم الاقتصاد الفلسطيني الحالي يتسم بخصائص غير ملائمة لاحتياجات المجتمع والاقتصاد، ومنها: صغر حجم القطاع الصناعي، وعجز تجاري كبير، وضعف في البيئة الاستثمارية، وغياب خطط تنموية اقتصادية، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

## 3-2 أحداث العقدين الأخيرين

أثر حدثان تاريخيان بارزان في الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة وسوق العمل بصورة خاصة، وهما بذلك يدللان على ضعف هذا الاقتصاد وهشاشة ذلك السوق. وقد كان الحدث الأول حرب الخليج، 1990-1991، والتي كانت نتيجتها إغلاق جزئي

للأسواق الخليجية أمام العمالة الفلسطينية، وعودة بعضهم إلى الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى زيادة عرض الأيدي العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وأما الحدث الثاني الذي أثر على الاقتصاد وسوق العمل الفلسطينيين، فهو الانتفاضتين الأولى والثانية، وما نتج عنهما من هبوط حاد في الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية. وقد أدى تفاعل هذين السببين مع بعضهما إلى ارتفاع حدة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة (World Bank, 1999) وما تبعها من ارتفاع معدلات الفقر ومضاعفات هامة أخرى على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ولما أصبحت محافظة رام الله والبيرة مركز ثقل في فلسطين، فمن المحتمل أن تكون قد جذبت مجموعة من العمالة من باقي المناطق والمحافظات.

### 3-2-1 الانتفاضة الفلسطينية الأولى

جاءت الانتفاضة الأولى نتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العنصرية، والاستحواذية، والظالمة للشعب الفلسطيني – مجتمعا واقتصادا. وقد امتدت هذه الانتفاضة عبر السنوات 1987-1993، حيث عمل الاحتلال الإسرائيلي خلالها على تصعيد عملياته العسكرية غير المتوازنة ضد الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة عام 1967، كمحاولة لاحتواء الانتفاضة وكسر شوكتها. وقد أدى ذلك إلى اعتماد مجلس الأمن في الأمم المتحدة لقراره رقم 605 لسنة 1987، والذي تعبر فيه الأمم المتحدة عن تخوفها من السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، خاصة أن تلك السياسات تتضمن خروقا كثيرة لحقوق الإنسان الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وطالب القرار إسرائيل بالكف عن ممارساتها العسكرية ودعت إلى التزامها بميثاق جنيف لحقوق الإنسان (United Nations, 1987). توقفت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام 1993 وذلك بموجب توقيع اتفاقية أوسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ويجب التأكيد هنا، على أن هذا الاتفاق لم ينه سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على كافة مقومات الحياة على وجه العموم، والاقتصاد على وجه الخصوص.

ويركز هذا الجزء من الدراسة على أثر الانتفاضة الفلسطينية الأولى على سوق العمل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد كان لممارسات الاحتلال وسياساته، من منع للتجوال والإغلاقات وتوسيع المستوطنات وغيرها، بالإضافة للإضرابات من قبل الطرف الفلسطيني، آثار جسيمة وقاسية على حركة التنقل بين المناطق الفلسطينية، أي أنها أعاقت وحدَت من تنقل العمال من أماكن سكناهم، إما في الضفة الغربية أو قطاع غزة، إلى أماكن عملهم في إسرائيل، وبالعكس. وتفاعل مع هذا الأمر حدة عدم استغلال الموارد البشرية بفاعلية وكفاءة، فازدادت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي قد يكون أدى إلى هجرة بعض العمالة بحثا عن العمل.

يلقي الجدول (1) الضوء على بعض التغيرات التي طرأت على سوق العمل الفلسطيني خلال فترة الانتفاضة الأولى، حيث تعطي بعض المؤشرات والبيانات صورة واضحة عن طبيعة هذه التغيرات. فقد انخفض معدل العمل الأسبوعي بشكل ملموس، وذلك بسبب سياسات الاحتلال المتعددة والمتكررة، مثل الإغلاقات ومنع التجوال، إضافة إلى الإضرابات الشاملة التي كانت تعم معظم المدن الفلسطينية. ويبين مؤشر معدل العمل الأسبوعي الذي كان مركز الإحصاء الإسرائيلي يصدره عن الضفة الغربية وقطاع غزة أنه قد تم استغلال ما يقارب من 28% فقط من القوى العاملة الفلسطينية في سنة 1988 (World Bank, 1992) للعمل إما في داخل سوق العمل الإسرائيلي، أو في الضفة الغربية، أو قطاع غزة. إضافة إلى هذا، فإن معدل أيام العمل الشهري للعامل الفلسطيني في إسرائيل كان متذبذبا خلال الخمس سنوات الأولى من الانتفاضة، ولكن الاتجاه العام له كان نحو الانخفاض. ويلاحظ من الجدول، أن معدل عدد أيام العمل الشهري للعامل الفلسطيني في إسرائيل قد انخفض من 22.1 يوما في عام 1986، إلى 19.6 يوما في عام 1993، إضافة إلى ذلك، فقد انخفض هذا المعدل إلى أدنى مستوى له في هذه الفترة في سنة 1988، حيث وصل إلى 18.6 يوما.

وتشير بيانات الجدول إلى زيادة في عدد العاملين في داخل إسرائيل من الضفة الغربية خلال السنين الأولى من الانتفاضة بصورة طفيفة. فقد زاد عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل من 108.9 ألف عامل في سنة 1987، إلى 109.4 ألف عامل في سنة 1988، أي بنسبة 0.5%. ويمكن أن تفسير هذه الزيادة إلى حاجة سوق العمل

الإسرائيلية لزيادة عدد العاملين لديها، وذلك لتعويض النقص الحاصل في عـــدد أيـــام العمل الشهري لديها بسبب تقويض حركة تنقل العاملين الفلسطينيين من قبل الاحـــتلال الإسرائيلي، حيث انخفض معدل أيام العمل الشهري للعمالة الفلـــسطينية مـــن الـــضفة الغربية وقطاع غزة، في إسرائيل بنسبة 21.5% ما بين العامين 1987 و1988.

**جدول 1: بيانات مختارة: العاملين في إسرائيل**
**من الضفة الغربية وقطاع غزة**

| السنة | 1993 | 1992 | 1990 | 1988 | 1987 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد العاملين داخل إسرائيل (بالآلاف) | 83.8 | 115.6 | 107.7 | 109.4 | 108.9 | 94.5 |
| الضفة الغربية | 53.6 | 72.5 | 64.6 | 64.0 | 62.9 | 51.1 |
| قطاع غزة | 30.4 | 43.1 | 43.1 | 45.4 | 46.0 | 43.4 |
| **معدل عدد أيام العمل الشهري** | | | | | | |
| الضفة الغربية | 19.6 | 20.0 | 19.4 | 18.6 | 22.5 | 22.1[1] |
| قطاع غزة | 15.6 | 16.1 | 15.1 | 15.7 | 21.2 | 21.8[2] |
| **نسبة التغير في معدل الأجر الحقيقي** | | | | | | |
| الضفة الغربية | 9.6 | 3.1 | -5.8 | 21.0 | 16.5[3] | 19.5 |
| قطاع غزة | 7.9 | -1.5 | -3.1 | 13.2 | 33.7[4] | 31.8 |

المصدر:

Israeli Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel*, No, 45. (1994). Tables 27.22, 27.25, 27.28, and 27.29.

### 3-2-2 حرب الخليج والعائدون

كان لحرب الخليج، والتي بدأت العام 1990، أثرا سلبيا قاسيا على العمالة الفلسطينية العاملة في دول الخليج العربي المنتجة للنفط. فنتيجة للحرب، خسر الكثير من

1 Kleiman, E. (1992). *The Flow of Labour Services From the West Bank and Gaza to Israel.* The Hebrew University of Jerusalem, Department of Economics working paper #260, Jerusalem.
2 Kleiman, E. (1992). *The Flow of Labour Services From the West Bank and Gaza to Israel.* The Hebrew University of Jerusalem, Department of Economics working paper #260, Jerusalem.
3 Israeli Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel*, No, 43. (1992). Tables 27.25.
4 Israeli Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel*, No, 43. (1992). Tables 27.25.

الفلسطينيين وظائفهم وحقهم في البقاء والعمل في هذه الدول. فكان خيار معظم هؤلاء العاملين هو العودة للوطن والعمل فيه، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة وإضعاف قدرة سوق العمل المحلية على استيعاب العمالة المحلية. كما أدى ذلك إلى تعميق فجوة الخبرة ما بين هؤلاء القادمين من الخارج وبين الأيدي العاملة المحلية، بما فيها خريجي الجامعات، التي لم يكن لديها مستوى تلك الخبرة من الخارج. ويمكن النظر إلى هذا الحدث من الجانب الإيجابي، حيث أنه نتيجة لإغلاق أسواق العمل الخليجية أمام العمالة الفلسطينية، فقد عاد بعضهم إلى أرض الوطن كمستثمرين أو كأصحاب كفاءات علمية وخبرات عملية، أو جميعها. وعليه، قد يكون تأثير عودتهم إيجابيا في المدى المتوسط والبعيد، لكن الاحتلال كان مثبَطا للاقتصاد الفلسطيني على أرض الواقع، فلم يظهر أي تأثير إيجابي لعودتهم، سواء على مستوى الاقتصاد بصورة خاصة أو المجتمع الفلسطيني بصورة عامة.

## 3-3 اتفاقية أوسلو

بناء على توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول من العام 1993، تم تقسيم الضفة الغربية، وقطاع غزة إلى ثلاث مناطق حسب دور السلطة المشرفة في المنطقة، وكان تقسيم المناطق على النحو التالي: منطقة A حيث الإشراف المدني والأمني فيها للسلطة الفلسطينية، ومنطقة B حيث الإشراف المدني فيها للسلطة الفلسطينية بينما الإشراف الأمني فيها لإسرائيل، ومنطقة C حيث الإشراف المدني والأمني فيها لإسرائيل.

### 3-3-1 في الاقتصاد

ساد نوع من التفاؤل لدى المجتمع الفلسطيني عند توقيع هذه الاتفاقية بسبب الوعود التي تضمنتها نصوص الاتفاقية، ومن تلك الوعود تطوير الاقتصاد وتوسيعه في جميع المناطق الفلسطينية، وتحسين مستوى المعيشة، ومحاربة البطالة والفقر، وإعطائه الاستقلالية في النشاط الاقتصادي والعمل، والمساعدة في تذليل العقبات التنموية وغيرها

من قبل الاحتلال الإسرائيلي (World Bank, 1999). كان سبب التفاؤل هذا نابعا من الأهداف المعلنة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، وما سيتبعه من إنشاء مؤسسات مالية، وحكومية فاعلة، وتحسين البيئة الاستثمارية، لكن تطورات السنين اللاحقة كانت مخيبة للآمال، خاصة في الوصول لعملية تنمية وتطور حقيقية.

فقد تحسنت البيئة الاستثمارية في فلسطين بعيد اتفاقية أوسلو، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة مع وجود الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية واقتصادها. وشهدت الضفة الغربية وقطاع غزة حالة جيدة نسبيا من الانتعاش والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1994–1999، فكما تشير بيانات جهاز الإحصاء الفلسطيني، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا حقيقيا بنسبة 69%، خلال هذه الفترة. وجدير بالذكر، أن الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية ارتكزت بالمجمل على قطاع الخدمات بشكل أساسي خلال هذه الفترة، فتراوحت حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما بين 54% و64%، ما بين 1994–1999. وتراوحت حصة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 23% في سنة 1994، ولكنها انخفضت إلى 18% في سنة 1999. وبلغت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الإجمالي الحقيقي بين 9% و14%، وأخيرا، كان لقطاع الإنشاءات أقل حصة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد بقي قريبا من 11% (ماس، 2001). إضافة إلى معدلات النمو التي تحققت بين عامي 1994 و1999، فقد زاد معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال نفس الفترة، حيث تشير بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني إلى زيادة معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 27.3%، حيث ارتفعت من 1322 دولارا في سنة 1994 إلى 1683 دولارا في سنة 1999.

كانت حصة قطاعي الزراعة والصناعة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت، بينما ارتفعت حصة قطاع الخدمات. حيث انخفضت حصة القطاع الزراعي من 11% في سنة 1994 إلى 7% في عام 1999، أي انخفاض بنسبة 4%. كما وانخفضت حصة قطاع الصناعة بنسبة 5% (ماس، 2001).

ومن الملفت للنظر أنه كانت هناك فجوة في النمو الاقتصادي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح النمو في الضفة الغربية، ويظهر ذلك جليا، عند إمعان النظر إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. فقد ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ما بين العامين 1994 و1999، في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 40.2%. وبمعدل نمو سنوي 7.4% للضفة الغربية، و5.5% لقطاع غزة، أي أنه كانت هناك فجوة في النمو الاقتصادي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1994-1999. ومن خلال النظر إلى الاختلاف في نسبة النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ما بين باقي الضفة الغربية وبين قطاع غزة، فإنه يمكن ملاحظة أن هذه الفجوة اتسمت بالاتساع خلال هذه الفترة لصالح الضفة الغربية، ويعود هذا بالأخص إلى زيادة عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل عنه من العاملين من قطاع غزة في إسرائيل (ماس، 2001).

ترافق إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية إقرار حزمة من الأنظمة والقوانين والتشريعات، وكما تم إنشاء محافظات، وبلديات جديدة في كافة مناطق السلطة. وهدفت السلطة من وراء كل ذلك، إلى تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، خاصة قطاعي الإنشاءات والصناعة، من خلال بناء مناطق صناعية تابعة للمحافظات والبلديات. لكن هذه المناطق الصناعية، وحسب مكحول (2000)، استوعبت 41% فقط من المنشآت التي توظف أكثر من 8 أشخاص كانت داخل المناطق الصناعية هذه، أي أن هذه المناطق الصناعية لم تكن تكف حاجة المنشآت الفلسطينية، وبناء على هذا فإنها كانت تحتاج لتوسيع وتطوير أكثر، لاستيعاب عدد أكبر من المنشآت.

واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها معوقات داخلية وخارجية كثيرة مما أضعف قدرتها على العمل بفاعلية أكثر. نبعت المعوقات الداخلية من الضعف الموجود أصلا في مؤسسات السلطة الفلسطينية، إن كان ضعف تركيبها الهيكلي والمؤسساتي، أو انتشار المحسوبية. أما المعوقات الخارجية، فكان على رأسها الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، كما وأن ضعف مسيرة مفاوضات السلام، وضعف الالتزام بوعود الدعم الخارجي من قبل الممولين كان له أثر سلبي على أداء السلطة. فمن ناحية، فإن اتفاقية

أسلو كان يجب أن تضمن للسلطة الفلسطينية السيادة التامة في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن ذلك كان صعبا في التطبيق بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي لم تكف عن إعاقة حركة الحياة اليومية للفلسطينيين بمن فيهم العمال، والذي له التأثير المباشر على حركة الاقتصاد الفلسطيني. ففي عام 1996، كان عدد أيام الإغلاق التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة قد وصل إلى 85 يوما في الضفة الغربية، و70 يوما في قطاع غزة (ماس، 2000). وما من شك، فقد كان لسياسة الإغلاق هذه آثار مدمرة على كافة نواحي الاقتصاد الفلسطيني، حيث انخفضت مستويات الإنتاج وزادت البطالة بشكل ملموس (مكحول، 2000). ولقد كان للمناطق الصناعية دور مهم في خلق فرص عمل جديدة، حيث استوعبت المنطقة الصناعية في نابلس 90 منشأة متوسطة الحجم، كان يعمل فيها نحو 2000 عاملا (مكحول، 1998).

**3-3-2 في سوق العمل**

نتج عن إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994 فتح سوق عمل جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ألا وهو القطاع الحكومي العام. بالرغم من أنه كان يوجد بعض مؤسسات القطاع العام الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل التعليم والصحة ودائرة المرور والسير، إلا أنها كانت محدودة جدا على بعض الخدمات، ولم تكن ذا شأن كبير في استيعاب العمالة الفلسطينية. وقد زاد القطاع العام الفلسطيني من الطلب على العمالة، وبالتالي اتسعت قدرة سوق العمل الفلسطينية على استيعاب العاملين. إضافة إلى ذلك، فقد كان هناك نوع من الاستقرار السياسي الذي ساهم ولو بصورة محدودة في تحفيز النشاط الاقتصادي، وتحسين البيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد زاد عدد العاملين في الضفة الغربية في سنة 2000 بنسبة 40% عنه في سنة 1995، حيث زاد عدد العاملين من 251.4 ألفا في عام 1995 إلى 351.1 ألفا في عام 2000. وزاد عدد العاملين في قطاع غزة بنسبة 83% عند مقارنة الربع الثالث من العام 2000 مع الربع الرابع من العام 1995، حيث زاد عدد العاملين خلال هذه الفترة في قطاع غزة من 86 ألف عامل، إلى 157.5 ألف عامل (ماس، 2001).

ساهم قطاع الخدمات بصورة لافتة في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية مع نمو وتطور السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي عام 1999، أضحى القطاع العام ينافس القطاع الخاص في سوق العمل وتشغيل الأيدي العاملة، حيث أصبح 23.1% من العاملين في سوق العمل الفلسطينية يعملون في القطاع العام، 33.1% في قطاع غزة، و18.6% في الضفة الغربية (ماس، 2000). وقد قدم القطاع العام، في نفس العام، فرصا للعمل أكثر من تلك التي قدمها القطاع الخاص، فكانت حصة القطاع العام من فرص العمل الجديدة 76.1% من مجموع فرص العمل التي قدمت في ذلك العام (ماس، 2000)، أي أن القطاع العام كان ينمو بسرعة تفوق نمو القطاع الخاص بكثير. ويمكن أن يعزي ذلك إلى أن القطاع العام هو قطاع جديد، وهذا يساهم بأن تكون عملية نموه بصورة أسرع من القطاع الخاص الذي تواجد على الساحة الفلسطينية قبل القطاع العام بكثير.

شهدت هذه الفترة نوعا من الاستقرار السياسي الذي تبعه انتعاش اقتصادي مقارنة بالعقود السابقة، لكن ضمن قيود واضحة، وذلك بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي برهن على أنه المعوق الرئيس لأي استقرار سياسي، أو انتعاش اقتصادي. إضافة إلى ذلك، وبالرغم من النمو في عدد فرص العمل المتاحة للأيدي العاملة الفلسطينية بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد كان هناك أعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين عادوا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بعد قيام السلطة الفلسطينية، أو نتيجة خروجهم من سوق العمل الخليجية. إضافة إلى هذا، شهد طلب سوق العمل الإسرائيلية للعمالة الفلسطينية تذبذبا في الطلب عليها خلال فترة التسعينيات، حيث كان العامل الفلسطيني، ومازال، بحاجة إلى تصريح للعمل في إسرائيل.

فمن ناحية، زادت الهجرة العائدة إلى فلسطين بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994. من ناحية أخرى، لم تقتصر الهجرة على القادمين من خارج فلسطين فقط، بل كان هناك ظاهرة الهجرة الداخلية أيضا، إما للاستثمار في المناطق التي انتعشت بوجود مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية فيها، مثل مدن رام الله، والبيرة، وبيتونيا، ونابلس، وغيرها، أو للعمل فيهم. ويعطي الفصل التالي من الدراسة وصفا لخصائص القوى العاملة في الضفة الغربية، مع التركيز على وضع سوق العمل في فترة الانتفاضة الثانية.

# 4- خصائص القوى العاملة في الضفة الغربية

يلقي هذا الفصل الضوء على خصائص القوى العاملة في الضفة الغربية فقط، وذلك تماشيا مع هدف الدراسة في تحليل الآثار المترتبة على هجرة العمالة من محافظات الضفة الغربية الأخرى إلى محافظة رام الله والبيرة. وسيتم توصيف الخصائص المختلفة للقوى العاملة والعاملين والعاطلين عن العمل على مستوى المحافظة ما أمكن، مع التركيز على اختلاف هذه الخصائص بين محافظات الضفة الغربية، للوقوف على الأسباب المختلفة لهجرة العمالة الفلسطينية، ولتحديد الآثار الاقتصادية الناجمة عنها.

## 4-1 خصائص القوى العاملة في الضفة الغربية

بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة[5] في الضفة الغربية 40.6% عام 1995 ثم أخذ بالارتفاع التدريجي حتى بلغ أعلى مستوى له عام 1998 حيث بلغ 44.2% (جدول (2)) ويعود ذلك إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية في تلك الفترة، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية بنسبة 58% ما بين العامين 1995 و1998 (ازداد من 1.9 مليار دولار عام 1995 إلى 3.0 مليار دولار عام 1998). وبعد عام 1998، بدأ معدل المشاركة في القوى العاملة بالانخفاض التدريجي إلى أن بلغ أدنى مستوى له عام 2002 إذ بلغ 40.0%؛ ويعزى ذلك إلى ما قام به الاحتلال الإسرائيلي من ممارسات مختلفة في تلك الفترة من اجتياحات للمدن الفلسطينية وزيادة عدد الحواجز والإغلاقات، مما شكل صعوبة بالغة لعمل كثير من المؤسسات وتنقل الأفراد، وأعاق النمو الاقتصادي حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من 4.5 مليار دولار عام 1999 إلى 4.1 مليار دولار عام

[5] (النشيطون اقتصاديا) القوى العاملة: تشمل هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

2007. وبعد تلك الفترة عاد معدل المشاركة في القوى العاملة إلى الارتفاع ليبلغ 44.1% خلال عامي 2006 و2007.

ويتبين من الجدول (2) أن حجم القوى العاملة ارتفع بمقدار 218 ألف شخص خلال الفترة 1995–2007، عمل منهم 166 شخصا، وذهب 52 ألفا منهم للبطالة. كما أن نسبة من العاملين كانت تذهب للعمل في إسرائيل (كما سيتضح لاحقا) مما يبين ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.

**جدول 2: القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية 1995– 2007**

| المحافظة | داخل القوى العاملة | | خارج القوى العاملة | | عمالة تامة | | عمالة محدودة | | بطالة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نسبة % | العدد بالألف | نسبة % | العدد بالألف | نسبة % | العدد بالألف | نسبة % | العدد بالألف | نسبة % | العدد بالألف |
| 1995 | 40.6 | 358 | 59.4 | 525 | 65.3 | 234 | 20.8 | 74 | 13.9 | 50 |
| 1996 | 42.0 | 392 | 58.0 | 542 | 67.6 | 265 | 12.8 | 50 | 19.6 | 77 |
| 1997 | 43.2 | 426 | 56.8 | 560 | 71.1 | 303 | 11.6 | 49 | 17.3 | 74 |
| 1998 | 44.2 | 452 | 55.8 | 571 | 80.1 | 362 | 8.4 | 38 | 11.5 | 52 |
| 1999 | 43.4 | 462 | 56.6 | 602 | 83.5 | 386 | 7.0 | 32 | 9.5 | 44 |
| 2000 | 43.6 | 485 | 56.4 | 623 | 81.7 | 396 | 6.2 | 30 | 12.1 | 59 |
| 2001 | 41.5 | 477 | 58.5 | 673 | 73.8 | 352 | 4.7 | 23 | 21.5 | 102 |
| 2002 | 40.0 | 479 | 60.0 | 719 | 66.3 | 318 | 5.5 | 26 | 28.2 | 135 |
| 2003 | 41.8 | 516 | 58.2 | 718 | 68.7 | 354 | 7.5 | 39 | 23.8 | 123 |
| 2004 | 42.5 | 544 | 57.5 | 734 | 68.8 | 374 | 8.3 | 45 | 22.9 | 125 |
| 2005 | 42.9 | 568 | 57.1 | 756 | 71.2 | 405 | 8.5 | 48 | 20.3 | 115 |
| 2006 | 44.1 | 605 | 55.9 | 767 | 72.0 | 435 | 9.4 | 57 | 18.6 | 113 |
| 2007 | 44.1 | 576 | 55.9 | 731 | 72.8 | 419 | 9.5 | 55 | 17.7 | 102 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2008، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي:2007، رام الله–فلسطين.

وبشكل عام، يمكن القول أن معدل المشاركة في الضفة الغربية يعد منخفضا بالمقارنة مع دول أخرى مثل: 56.3% في إسرائيل عام 2007 (CBS, 2008)، 49.7% في مصر، و80.8% في الإمارات، و45.1% في لبنان وذلك في العام 2005. في حين كان معدل المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية أعلى من معدل المشاركة في الأردن، إذ بلغ 37.8% في العام 2006 (WWW.arablabor.org). وتعود أسباب

الانخفاض في معدل مشاركة القوى العاملة إلى أن نسبة كبيرة من القوة البشرية على مقاعد الدراسة، إذ بلغت نسبة من هم خارج القوى العاملة بسبب الدراسة إلى 33% عام 2007، إضافة إلى ارتفاع نسبة البقاء خارج القوى العاملة بسبب أعمال المنزل والتي بلغت 47.5%، كما أن 12.2% من القوة البشرية كبار في السن أو مرضى. إضافة إلى ذلك، يلاحظ الانخفاض الحاد في معدل مشاركة الإناث التي بلغت 18.3% عام 2007 في حين بلغت النسبة 69.4% للذكور.

ويبين الجدول (3) معدل المشاركة في القوى العاملة حسب المحافظة، حيث يتضح أن أعلى معدل مشاركة هو في محافظة أريحا والأغوار، وربما يعود ذلك إلى طبيعة النشاط الاقتصادي فيها الذي تغلب عليه الزراعة، في حين أن أدنى معدل مشاركة هو في محافظة القدس. وبشكل عام، يلاحظ انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة لكافة المحافظات في الفترة 2001–2004 ثم معاودته للارتفاع في السنتين الأخيرتين. إضافة إلى ذلك يلاحظ أن معدل المشاركة في القوى العاملة في محافظة رام الله والبيرة قد ارتفع بشكل ملحوظ في السنتين الأخيرتين إذ بلغ 44.0 و44.2% على التوالي مقارنة مع 39.9% عام 1999، وربما يعود ذلك إلى زيادة فرص العمل المتوفرة في المحافظة، الأمر الذي قد يفسر ارتفاع عدد المهاجرين إلى محافظة رام الله والبيرة من المحافظات الأخرى.

أما فيما يتعلق بتوزيع القوى العاملة، فيلاحظ من الجدول (2) أن العمالة التامة[6] قد ارتفعت من 65.4% عام 1995 وبشكل تدريجي حتى بلغت أعلى مستوى لها عام 1999 إذ بلغت 83.5%، لكنها أخذت بالتراجع التدريجي إلى أن بلغت أدنى مستوى لها وهي 66.3% عام 2002، ثم بدأت بارتفاع متباطئ حتى بلغت 72.8% عام 2007. ويتبين من بيانات أخرى للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن العمالة التامة بين الإناث أعلى منها بكثير من الذكور فهي 82.2% للإناث و70.3% للذكور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008). أما بالنسبة إلى توزيع العمالة التامة حسب

[6] تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة، أي جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية ) ويعملون، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر.

المحافظات لعام 2007، فإن أعلى نسبة للعمالة التامة هي في محافظة أريحا والأغوار (جدول (4)) إذ بلغت 82.8% يليها محافظة نابلس إذ بلغت فيها النسبة 79.2% ثم محافظة القدس 78.2%، يليها محافظة رام الله والبيرة 76.9%، ثم المحافظات الأخرى، أما أدنى نسبة للعمالة التامة فهي في محافظة طولكرم إذ بلغت 55.1%.

**جدول 3: نسبة القوى العاملة المشاركة في محافظات الضفة الغربية 1999- 2007**

| المحافظة | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جنين | 45.0 | 47.2 | 44.4 | 43.0 | 43.6 | 44.7 | 47.5 | 48.1 | 45.4 |
| طوباس | 46.2 | 44.5 | 42.7 | 40.0 | 45.1 | 46.1 | 46.6 | 45.3 | 42.5 |
| طولكرم | 43.2 | 44.6 | 37.9 | 39.7 | 39.6 | 43.9 | 43.4 | 44.4 | 44.7 |
| نابلس | 46.5 | 47.5 | 44.8 | 41.4 | 42.8 | 44.5 | 45.2 | 44.1 | 43.2 |
| قلقيلية | 41.5 | 43.7 | 41.8 | 44.0 | 46.8 | 44.7 | 45.1 | 45.9 | 45.2 |
| سلفيت | 41.0 | 44.0 | 43.5 | 46.0 | 47.2 | 50.0 | 45.4 | 45.9 | 45.5 |
| رام الله والبيرة | 39.9 | 40.1 | 37.8 | 38.9 | 41.0 | 41.6 | 41.4 | 44.0 | 44.2 |
| أريحا والأغوار | 51.7 | 47.4 | 47.7 | 44.3 | 41.9 | 43.9 | 48.0 | 47.3 | 48.7 |
| القدس | 39.0 | 38.6 | 37.8 | 35.8 | 38.3 | 38.5 | 37.2 | 39.4 | 39.4 |
| بيت لحم | 45.4 | 45.6 | 44.4 | 37.3 | 40.7 | 39.1 | 39.3 | 40.9 | 47.4 |
| الخليل | 46.0 | 44.2 | 43.2 | 42.0 | 43.2 | 43.0 | 44.0 | 46.3 | 45.9 |
| المجموع | 43.4 | 43.6 | 41.5 | 40.0 | 41.8 | 42.5 | 42.9 | 44.1 | 44.1 |

المصدر: نفس المصدر للجدول السابق.

أما العمالة المحدودة[7] فكانت أعلى قيمة لها عام 1995 إذ بلغت 20.8% ثم استمرت بالتراجع حتى عام 2001 حيث بلغت 4.7% ثم عادت إلى ارتفاع تدريجي لتبلغ 9.5% عام 2007. أما البطالة (سيأتي تفصيل ما يتعلق بها لاحقا) فقد بلغت 13.9% عام 1995 ثم ارتفعت في العامين 1996-1997 لتصل إلى مستوى 19.6% و17.3%

[7] تضم هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء كانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب والذين يرغبون في ذات الوقت بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي 35) ساعة فأكثر أسبوعي ا(، ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرق، كالبحث عن عمل إضافي أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة وهذا النوع سمي في النشرة بالعمالة المحدودة الظاهر ة .ويندرج كذلك ضمن العمالة المحدودة أولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لأسباب اقتصادية مثل عدم كفاية الراتب أو بسبب ظروف العمل السيئة وهذا النوع سمي في النشرة بالعمالة المحدودة غير الظاهرة.

على التوالي، ثم انخفضت لتبلغ أدنى مستوى لها عام 1999 إذ بلغت 9.5% ولكنها بدأت بالارتفاع ثانية وبشكل كبير منذ عام 2000 ولم تعد إلى الانخفاض إلا في العامين الأخيرين إذ بلغت 18.6% و17.7% في عامي 2006 و2007 على التوالي.

**جدول 4: نسبة العمالة التامة في محافظات الضفة الغربية 2007**

| المحافظة | جنين | طوباس | طولكرم | نابلس | قلقيلية | سلفيت | رام الله والبيرة | أريحا والأغوار | القدس | بيت لحم | الخليل | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | 68.4 | 70.9 | 55.1 | 79.2 | 68.9 | 68.6 | 76.9 | 82.8 | 78.2 | 69.7 | 72.2 | 72.8 |

المصدر: نفس المصدر السابق.

يتضح من الجدول (5) أن الفئة العمرية 25–34 عاما تتمتع بأعلى نسبة تعليم من بين الفئات العمرية الأخرى، إذ أن 34.2% ممن هم في هذه الفئة يحصلون على الثانوية العامة، و30.2% منهم يحصلون على مستوى تعليم أعلى من الثانوية العامة. أما أدنى مستوى في التعليم فهو في الفئة العمرية 55 عاما فأكثر؛ إذ بلغت نسبة الحاصلين منهم على مؤهل أعلى من الثانوية العامة 17.3% فقط، و29% منهم حاصلين على الشهادة الابتدائية فقط. وبشكل عام، فإن 26.5% من القوى العاملة لديهم تعليم فوق الثانوية العامة و73.5% حاصلين على الثانوية العامة أو أقل.

**جدول 5: نسبة القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية**
**حسب عدد السنوات الدراسية والعمر 2007**

| عدد السنوات الدراسية | العمر | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 24–15 | 34–25 | 44–35 | 54–45 | 55+ | |
| 0 | 0.3 | 0.6 | 1.1 | 4.0 | 21.9 | 2.4 |
| 6–1 | 7.4 | 11.7 | 15.1 | 21.7 | 29.0 | 14.0 |
| 9–7 | 28.0 | 23.3 | 26.6 | 23.8 | 16.5 | 24.8 |
| 12–10 | 42.6 | 34.2 | 30.9 | 20.6 | 15.3 | 32.3 |
| 13+ | 21.7 | 30.2 | 26.3 | 29.9 | 17.3 | 26.5 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: نفس المصدر السابق.

أما فيما يتعلق بالحالة الزواجية فإن حوالي ثلثي القوى العاملة في الضفة الغربية متزوجون حاليا، وحوالي الثلث الآخر لم يتزوج أبدا. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008)

## 4-2 خصائص العاطلين عن العمل في الضفة الغربية

تشير بيانات الجدول (6) أن هناك تفاوتا في معدلات البطالة بين المحافظات المختلفة؛ إذ أن لكل محافظة خصوصيتها مما يؤثر على المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بها، ومن هذه المؤشرات ما يتعلق بسوق العمل. من ناحية أخرى، يلاحظ الارتفاع الحاد في معدل البطالة في جميع المحافظات في الفترة 2001-2005 والذي بلغ أوجه في عام 2002 إذ بلغ معدل البطالة مثلا في جنين 45.1% وفي طوباس 39.5%. وعودة إلى الجدول (2)، حيث يلاحظ الارتفاع المستمر في عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية، إذ ارتفع عددهم من 50 ألفا عام 1995 ليصبح 102 ألفا عام 2007.

**جدول 6: معدل البطالة في محافظات الضفة الغربية 1999-2007**

| المحافظة | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جنين | 12.5 | 16.6 | 37.2 | 45.1 | 35.5 | 28.7 | 25.3 | 23.2 | 19.0 |
| طوباس | 11.1 | 16.0 | 30.9 | 39.5 | 24.8 | 21.9 | 20.1 | 19.5 | 20.0 |
| طولكرم | 13.8 | 16.7 | 20.9 | 23.6 | 24.9 | 22.4 | 21.9 | 21.9 | 20.5 |
| نابلس | 9.2 | 11.2 | 22.9 | 29.5 | 25.8 | 20.8 | 18.1 | 17.6 | 15.6 |
| قلقيلية | 13.5 | 17.7 | 32.9 | 27.0 | 22.7 | 22.2 | 20.9 | 16.5 | 16.4 |
| سلفيت | 13.9 | 18.1 | 40.7 | 29.1 | 23.2 | 18.9 | 21.3 | 17.6 | 18.9 |
| رام الله والبيرة | 5.9 | 9.6 | 26.2 | 25.9 | 20.5 | 19.8 | 15.8 | 16.3 | 16.0 |
| أريحا والأغوار | 6.1 | 7.3 | 11.4 | 10.9 | 9.4 | 13.0 | 13.2 | 14.4 | 9.8 |
| القدس | 9.8 | 11.6 | 15.2 | 27.8 | 22.3 | 22.8 | 16.8 | 13.2 | 13.4 |
| بيت لحم | 12.0 | 9.7 | 11.5 | 20.6 | 18.4 | 21.1 | 13.5 | 13.7 | 17.5 |
| الخليل | 6.4 | 10.6 | 16.1 | 26.7 | 22.3 | 25.3 | 26.1 | 23.3 | 22.2 |
| المجموع | 9.5 | 12.1 | 21.5 | 28.2 | 23.8 | 22.9 | 20.3 | 18.6 | 17.7 |

المصدر: نفس المصدر السابق.

إضافة إلى ذلك، ظل معدل البطالة في محافظة الخليل هو الأعلى طيلة الثلاث سنوات الأخيرة، في حين أن أدنى معدل بطالة هو في محافظة أريحا والأغوار طيلة الفترة 1999–2007. (مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة البطالة في محافظة أريحا والأغوار لا تشير إلى أن الوضع الاقتصادي في هذه المحافظة يعد جيدا، وإنما يعود ذلك لطبيعة النشاط الاقتصادي الغالب على هذه المحافظة وهو الزراعة، حيث تعاني هذه المحافظة من مشكلات اقتصادية مختلفة، وتعد من أفقر المحافظات في الضفة الغربية). ويتضح من الجدول (6) أن معدل البطالة في محافظة رام الله والبيرة هو من أدنى مستويات البطالة في محافظات الضفة الغربية، ويعزى ذلك إلى توفر فرص العمل في المحافظة (في القطاعين العام والخاص)، الأمر الذي قد يكون سببا في ارتفاع عدد المهاجرين إلى هذه المحافظة من المحافظات الأخرى، والذين يفترض أن يكونوا عاملين بالضرورة.

ولا بد من الإشارة إلى أن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية يرتبط بشكل وثيق بعاملين رئيسين وهما: سماح إسرائيل للعمال الفلسطينيين بالدخول إليها من جهة، والممارسات الإسرائيلية المختلفة المتمثلة بالإغلاقات، والحواجز، والحصار، والاعتداء على المؤسسات الاقتصادية المختلفة من جهة أخرى. خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يتسم بضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي للعمالة؛ وعدم قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة في القوى العاملة، مما يؤدي إلى انتقال جزء منها للعمل في إسرائيل، بينما يصبح الجزء الآخر عاطلا عن العمل. ويتضح ذلك في الارتفاع الحاد في معدل البطالة بين العامين 1999 و2007 كما يتبين في الشكل (1) أدناه.

إضافة إلى ذلك، فقد أصبحت البطالة من السمات المميزة للاقتصاد الفلسطيني، ومن المشكلات المستعصية التي تتطلب دائما وضع الحلول للتخفيف منها، خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار، أن معدل البطالة حسب التعريف الموسع[8] (والذي قد يكون أقرب إلى الواقع) بلغ 24.5% في الضفة الغربية عام 2007 مقارنة مع 17.7% حسب المقاييس الإحصائية. ويعد معدل البطالة مرتفعا جدا مقارنة بدول أخرى، فقد بلغت في إسرائيل

[8] لقد تم احتساب عدد العاطلين عن العمل في التعريف الموسع بإضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى العاطلين عن العمل حسب مقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية.

مثلا 6.8% عام 2007 (CBS, 2008)، 10.7% في مصر، و2.3% في الإمارات، و8.2% في لبنان وذلك في العام 2005، و13.0% في الأردن في العام 2006. (WWW.arablabor.org).

**شكل 1: معدل البطالة في محافظات الضفة الغربية في العامين 1999 و2007**

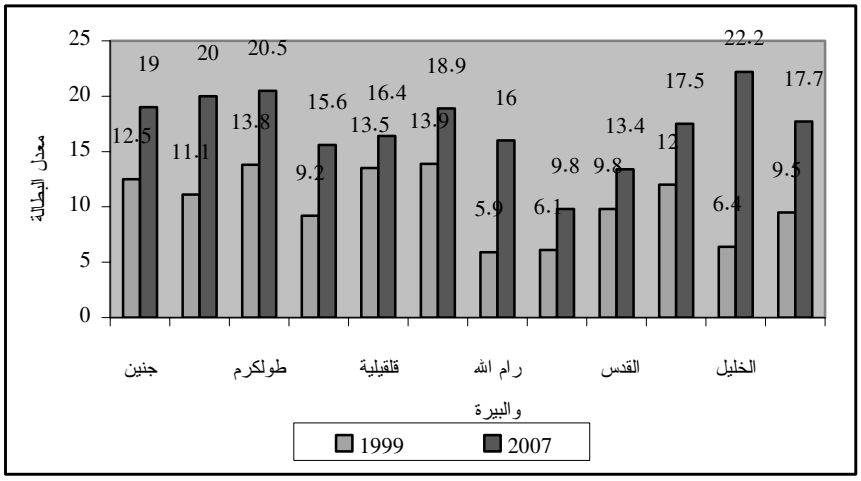


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي:2007. رام الله–فلسطين.

## 4-3 خصائص العاملين في الضفة الغربية

يتبين من الشكل (2) أن معظم العاملين من الضفة الغربية يعملون فيها، والباقي يعملون في إسرائيل، ويتبين أن نسبة العاملين في إسرائيل كانت متذبذبة في الفترة 1995-2000 وقد بلغ معدل الفترة 17.2%؛ ويعزى ذلك إلى ارتباط العمل في إسرائيل بالظروف السياسية والأسباب الأمنية الإسرائيلية. أما بعد العام 2000، أصبحت نسبة العاملين في إسرائيل متناقصة بصورة عامة، خاصة منذ عام 2001، وذلك بسبب منع إسرائيل دخول العمال الفلسطينيين إليها، وبنائها لجدار الفصل العنصري، مما حد كثيرا من عدد العاملين في إسرائيل، فبعد أن كانت نسبتهم 20.2% عام 1995، أصبحت

13.1% عام 2007. أما نسبة العاملين من الضفة الغربية في قطاع غزة فهي ضئيلة جدا وتؤول إلى الصفر، وذلك لصعوبة الوصول من الضفة الغربية إلى قطاع غزة.

**شكل 2: التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية**
**حسب مكان العمل 1995-2007**

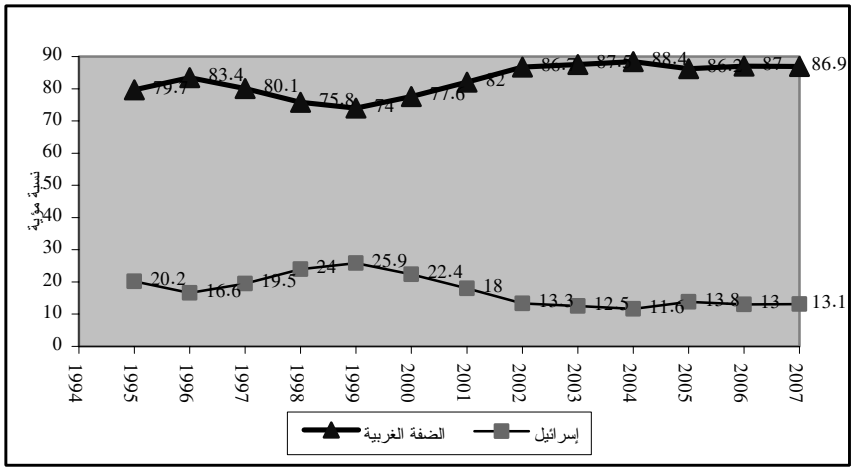


المصدر: نفس المصدر السابق.

ومن ناحية توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية لعام 2007، فإنه يظهر من الشكل (3) أن معظم العاملين يتركزون في قطاع الخدمات الذي يستحوذ على 58.5% من العاملين، في حين يتوزع الباقون على القطاعات الأخرى بواقع: 17.9% في الزراعة، و14.6% في الصناعة، و9% في قطاع البناء. أما في إسرائيل مثلا، فقد توزع العاملون عام 2007 كما يلي: 1.2% في الزراعة، و5.3% في الإنشاءات، و16.9% في الصناعة، و76.6% في الخدمات (CBS, 2008). أما في الأردن، فقد توزع العاملون عام 2006 كما يلي: 2.7% في الزراعة، و6.7% في الإنشاءات و12.6% في الصناعة، و78% في الخدمات (www.dos.gov.jo).

**شكل 3: توزيع العاملين في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي 2007**

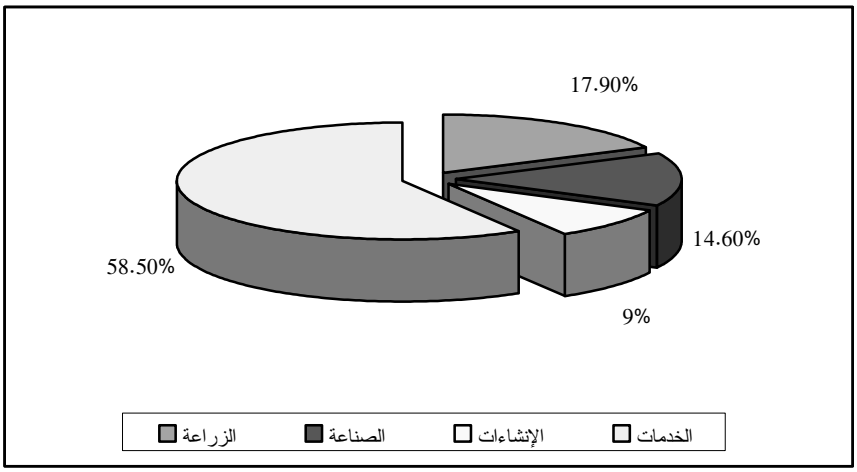


المصدر: نفس المصدر السابق.

أما بالنسبة لتوزيع العاملين حسب القطاع والمحافظات، فإن الجدول (7) يوضح أن أعلى نسبة للعاملين في قطاع الزراعة هي في محافظة أريحا والأغوار، وأعلى نسبة للعاملين في قطاع الصناعة هي محافظتي بيت لحم وسلفيت، وأعلى نسبة للعاملين في قطاع البناء والتشييد هي في محافظة بيت لحم، وأعلى نسبة للعاملين في قطاع الخدمات هي في محافظة القدس. أما فيما يتعلق بمحافظة رام الله والبيرة، فيتضح انخفاض نسبة العاملين في الزراعة إذ بلغت 7.7% مقارنة مع 17.9% لمتوسط العاملين في هذا القطاع على مستوى الضفة الغربية، ويلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الإنشاءات، إذ بلغت النسبة 15.9% مقارنة مع 9% للضفة الغربية، كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الصناعة التي بلغت 17% مقارنة مع 14.6% لمتوسط الضفة الغربية. أما النسبة العاملة في قطاع الخدمات فهي قريبة من متوسط الضفة الغربية، إذ بلغت 59.4% في محافظة رام الله والبيرة، مقارنة مع 58.5% لمتوسط الضفة الغربية. ويعود ارتفاع هذه النسب قي محافظة رام الله والبيرة إلى تركز كثير من الأنشطة الاقتصادية فيها، إضافة إلى وجود المؤسسات الرئيسة للسلطة الفلسطينية فيها، مما جعلها محل جذب لهجرة كثير من العاملين من المحافظات الأخرى.

**جدول 7 : التوزيع النسبي للعاملين من الضفة الغربية**
**حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة (مكان الإقامة) 2007**

| | جنين | طوباس | طولكرم | نابلس | قلقيلية | سلفيت | رام الله والبيرة | أريحا والأغوار | القدس | بيت لحم | الخليل | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 27.3 | 34.5 | 21.2 | 14.4 | 20.3 | 14.7 | 7.7 | 37.7 | 2.2 | 16.6 | 23.6 | 16.6 |
| الصناعة | 9.8 | 7.2 | 16.2 | 17.0 | 13.4 | 18.0 | 17.0 | 9.9 | 12.5 | 17.9 | 16.5 | 14.9 |
| البناء والتشييد | 11.1 | 4.7 | 10.9 | 12.8 | 13.4 | 13.2 | 15.9 | 5.9 | 13.3 | 18.8 | 15.1 | 13.6 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 16.7 | 16.0 | 20.0 | 24.7 | 19.0 | 14.7 | 18.0 | 12.3 | 27.2 | 15.6 | 17.4 | 20.0 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 4.5 | 6.0 | 5.0 | 5.0 | 5.0 | 3.9 | 5.3 | 4.8 | 7.6 | 4.8 | 3.7 | 5.1 |
| الخدمات والفروع الأخرى | 30.6 | 31.6 | 26.7 | 26.1 | 28.9 | 35.5 | 36.1 | 29.4 | 37.2 | 26.3 | 23.7 | 29.8 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: نفس المصدر للجدول السابق.

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للعاملين في إسرائيل، فتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر منهم تتركز في قطاع الإنشاءات الذي يعمل فيه 44.5% من العاملين، في حين يعمل 8.4% في الزراعة، و17.1% في الصناعة، و30.0% في قطاع الخدمات.

أما بالنسبة لتوزيع العاملين في الضفة الغربية حسب الحالة العملية، فإن 52.6% من العاملين في الضفة الغربية عام 2007 هم مستخدمون بأجر، و28.4% يعمل لحسابه، و4.8% هم أصحاب عمل، و14.2% عضو أسرة غير مدفوع الأجر (انظر شكل (4)). ويتضح مدى انخفاض نسبة أصحاب العمل من بين العاملين، ومدى ارتفاع نسبة المستخدمين بأجر.

**شكل 4 : التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية**
**حسب الحالة العملية 2007**

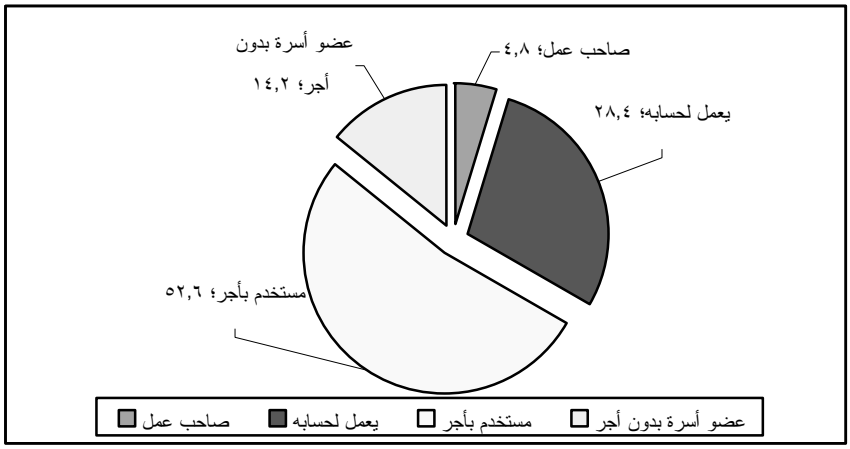


المصدر: نفس المصدر السابق.

يبين الجدول (8) أن أعلى نسبة للحاصلين على مؤهل علمي فوق الثانوية العامة هم في محافظة سلفيت يليها محافظة رام الله والبيرة، ثم محافظة القدس، في حين تتقارب المحافظات الأخرى في هذه النسبة باستثناء محافظة أريحا والأغوار التي سجلت أدنى الحاصلين على مؤهل علمي فوق الثانوية العامة. وبشكل عام هناك تقارب بين المحافظات المختلفة في عدد السنوات الدراسية الأخرى.

بالنسبة لمعدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية، يتضح من الشكل (5) مدى ارتفاع معدل الأجر في إسرائيل الذي بلغ 131.2 شيكل مقارنة مع 74.5 شيكل للعاملين في القطاع الخاص الفلسطيني، و85.6 شيكل للعاملين في القطاع العام الفلسطيني.

**جدول 8: التوزيع النسبي للعاملين في محافظات الضفة الغربية (مكان الإقامة) حسب عدد السنوات الدراسية 2007**

| المحافظة | عدد السنوات الدراسية | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 0 | 1-6 | 7-9 | 10-12 | 13+ | |
| جنين | 3.1 | 13.1 | 26.4 | 32.9 | 24.5 | 100 |
| طوباس | 4.0 | 14.9 | 17.7 | 27.6 | 25.8 | 100 |
| طولكرم | 1.9 | 12.6 | 22.2 | 34.4 | 28.9 | 100 |
| نابلس | 2.3 | 14.8 | 25.6 | 31.5 | 25.8 | 100 |
| قلقيلية | 2.8 | 11.5 | 21.2 | 35.8 | 28.7 | 100 |
| سلفيت | 1.7 | 10.1 | 21.1 | 34.7 | 32.4 | 100 |
| رام الله والبيرة | 1.9 | 13.6 | 21.1 | 32.5 | 31.9 | 100 |
| أريحا والأغوار | 3.1 | 19.7 | 27.4 | 33.1 | 16.7 | 100 |
| القدس | 0.5 | 9.9 | 26.9 | 31.9 | 30.8 | 100 |
| بيت لحم | 4.1 | 15.3 | 20.9 | 33.5 | 26.2 | 100 |
| الخليل | 4.8 | 17.7 | 25.5 | 29.5 | 22.5 | 100 |
| المجموع | 2.7 | 14.0 | 24.5 | 32.0 | 26.8 | 100 |

المصدر: نفس المصدر السابق.

**شكل 5: معدل الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية حسب مكان العمل 2007**

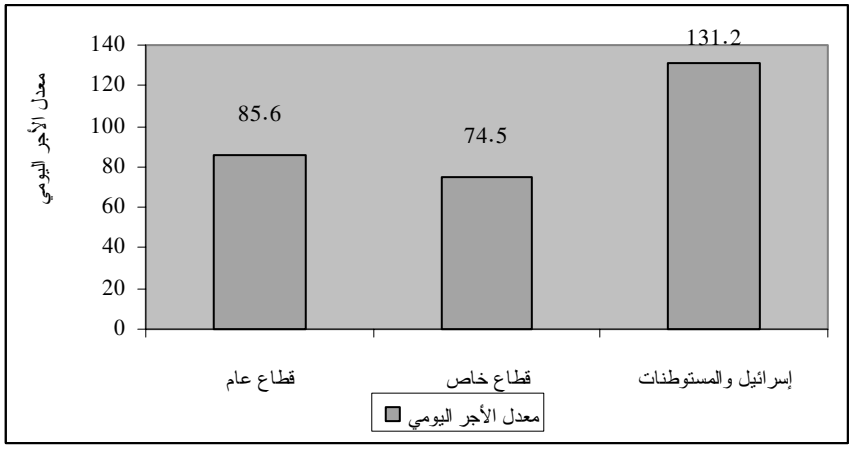


المصدر: نفس المصدر السابق.

يتبين من الجدول (9) أن أعلى معدل ساعات عمل هو في قطاع التجـــارة والمطـــاعم والفنادق الذي بلغ 50.5 ساعة أسبوعيا عام 2007، وربما يكون ذلك بـــسبب طبيعـــة عمل هذا القطاع الذي يتطلب مواصلة خدمة زبائنه وقتا طويلا. أما أدنى معدل لساعات العمل فهو في قطاع البناء والتشييد الذي بلغ 35.6 ساعة أسبوعيا عـــام 2007. أمـــا متوسط عدد ساعات العمل في الضفة الغربية فقد بلغ 41.7 ساعة أسبوعيا عام 2007 مقارنة مع 39 ساعة عمل أسبوعيا عام 2007 في إسرائيل. أمـــا فـــي الأردن، فـــإن 57.3% من العاملين يعملون 40–59 ساعة أسبوعيان و21% منهم يعملون فـــوق 60 ساعة أسبوعيا. (CBS, 2008) (www.dos.gov.jo) . كمـــا احتـــل قطـــاع التجـــارة والمطاعم والفنادق أعلى معدل أيام عمل شهريا، إذ بلغ 24.1 يوما عـــام 2007. أمـــا المعدل العام فقد بلغ 22.2 يوما في الشهر عام 2007.

أما من حيث معدل الأجر اليومي، فإن أقله في قطاع الزراعة إذ بلغ 52.3 شيكل يوميا عام 2007، وأعلى معدل أجر يومي هو في قطاعي النقل والتخزين والخدمات الذي بلغ 87.9 و87 شيكلا على التوالي. أما المعدل العام للضفة الغربية فهو 78.6 شيكل يوميا عام 2007.

**جدول 9: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية للمستخدمين معلومي الأجر في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي 2007**

| | معدل ساعات العمل الأسبوعية | معدل أيام العمل الشهرية | معدل الأجرة اليومية | الأجر اليومي الوسيط |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 35.8 | 17.7 | 52.3 | 50.0 |
| الصناعة | 44.4 | 21.9 | 62.9 | 57.7 |
| البناء والتشييد | 35.6 | 16.0 | 74.9 | 70.0 |
| التجارة والمطاعم والفنادق | 50.5 | 24.1 | 67.8 | 57.7 |
| النقل والتخزين والاتصالات | 45.8 | 22.5 | 87.9 | 76.9 |
| الخدمات والفروع الأخرى | 40.1 | 23.2 | 87.0 | 76.9 |
| المجموع | 41.7 | 22.2 | 78.6 | 70.0 |

المصدر: نفس المصدر السابق.

# 5- تحليل استبيان الهجرة

يستعرض هذا الفصل نتائج تحليل البيانات التي تم تجميعها عن طريق المسح الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني باستخدام الاستبيان. ويلقي الفصل الضوء على مجتمع الدراسة، وطريقة اختيار العينة وخصائصها، وخصائص المهاجرين، وأسباب الهجرة ودوافعها وآثارها.

## 5-1 مجتمع الدراسة وعينتها

يعطي هذا الجزء من الدراسة وصفا لكل من مجتمع الدراسة والعينة التي تم اختيارها من هذا المجتمع، إضافة إلى توضيح الأسس التي تم اختيار العينة على ضوئها.

### 5-1-1 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأسر المقيمة في تجمعات رام الله والبيرة وبيتونيا سواء كان أحد أفرادها مهاجرا أو غير مهاجر. وتشير نتائج التعداد السكاني الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007 أن عدد سكان المحافظة قد بلغ 279.7 ألف فرد، شكلوا 11.9% من مجموع سكان الضفة الغربية الذي بلغ 2.4 مليون فرد في ذلك العام. في حين بلغ عدد الأسر في المحافظة 52.8 ألف أسرة، بما نسبته 12.4% من مجموع الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية.

أما بالنسبة للقوى العاملة في المحافظة، فقد بلغ عددهم 145.9 ألف فرد شكلوا 55.5% من سكان المحافظة. وتجدر الإشارة إلى أن معدل المشاركة في العمل يزيد بقليل عن معدل المشاركة في الضفة الغربية ككل والبالغ 54%. وعند مقارنة عدد القوى العاملة في المحافظة مع عدد القوى العاملة في الضفة الغربية ككل، يتضح أن عدد القوى العاملة في المحافظة تمثل 11.8% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية والبالغة 1.2 مليون فرد.

### 5-1-2 عينة الدراسة

لما كان من المتوقع أن يعيش غالبية المهاجرين في التجمعات السكانية القريبة من مركز المحافظة، فقد اختارت الدراسة المدن الثلاث الرئيسية القريبة من مركز المحافظة وهي مدن رام الله والبيرة وبيتونيا، ليتم دراسة عينة من ساكني التجمعات السكانية فيها. وقد تم اختيار عينة عشوائية من الأسر من كل تجمع من هذه التجمعات، حيث بلغ عدد الأسر التي تم اختيارها 850 أسرة بواقع 400 أسرة في البيرة، و250 أسرة في مدينة رام الله، و200 أسرة في بيتونيا. وقد كان عدد الأسر المهاجرة التي تم مسحها 449 أسرة، بينما تم مسح 401 أسرة غير مهاجرة لغايات المقارنة.

## 5-2 وصف العينة

سيركز الوصف على مجموعة من الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد الذين يقعون داخل القوى العاملة (15-64 عاما)، أو ضمن القوة البشرية (15 عاما فأكثر).

### 5-2-1 العمر

تراوحت أعمار الأفراد المبحوثين الذين شملتهم العينة بين (1-98) سنة، في حين بلغ متوسط الأعمار حوالي 26 سنة. وقد تم تصنيف أفراد العينة إلى ثلاث فئات عمرية، كما هو مبين في جدول (10).

**جدول 10: توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية**

| الرقم | الفئة العمرية | عدد الأفراد | النسبة من المجموع |
|---|---|---|---|
| .1 | أقل من 15 سنة | 1481 | 35.2 |
| .2 | 15 – 64 سنة | 2512 | 59.8 |
| .3 | أكثر من 65 | 213 | 5.1 |
| | مجموع أفراد العينة | 4211 | 100.0 |

وتجدر الإشارة أن الفئة الأولى (فئة الأطفال) والفئة الثالثة (فئة كبار السن) تقعان خارج القوى العاملة. وتشير النتائج إلى أن 60% من أفراد العينة يقعون ضمن الفئة العمرية للقوى العاملة، وإلى أن 40% من منهم يقعون خارج القوى العاملة، أي ضمن فئتي الأطفال وكبار السن. بمعنى أن نسبة الإعالة الكلية (مجموع المعالين مقسوما على مجموع القوى العاملة) لأفراد العينة تصل إلى 67%.

وكما أظهرت النتائج أن متوسط أعمار العمالة غير المهاجرة 32 سنة، أما متوسط أعمار العمالة المهاجرة فتصل إلى 39 سنة. وقد تم إجراء اختبار t للفروقات بين المتوسطات، وكانت النتيجة أن الفروقات تتمتع بدلالة إحصائية عالية.

**5-2-2 الجنس**

بلغ عدد الذكور في العينة 2077 ذكرا، بما نسبته 49.3% من أفراد العينة. أما عدد الإناث، فقد بلغ 2134 أنثى، بما نسبته 50.7% من أفراد العينة. وكما تم تصنيف أفراد العينة من عمر 15 عاما فأكثر (القوة البشرية) حسب الجنس، وقد بلغ عدد الذكور 1323 ذكرا، بما نسبته 48.5% من هذه الفئة. أما عدد الإناث في هذه الفئة، فقد بلغ 1407 أنثى، بما نسبته 51.5% من الإناث اللواتي عمرهن 15 عاما فأكثر. وبالنسبة للأسر غير المهاجرة، فقد بلغ عدد الذكور، الذين يصل عمرهم 15 عاما فأكثر، فيها 611 ذكرا، شكلوا 53.1% من الأفراد غير المهاجرين. أما عدد الإناث في نفس الفئة العمرية، فقد بلغ 540 أنثى، بما نسبته 46.9% من أفراد العينة.

أما بالنسبة للأسر المهاجرة، وعلى النقيض من الأسر غير المهاجرة، فقد بلغ عدد الذكور، الذين يصل عمرهم 15 عاما فأكثر، فيها 498 ذكرا، شكلوا 45.7% من أفراد العينة. أما عدد الإناث في نفس الفئة العمرية، فقد بلغ 592 أنثى، بما نسبته 54.3% من أفراد العينة. ويمكن تفسير ذلك بأن عددا من الإناث يهاجرون بسبب الزواج، ناهيك عن عملية المرافقة للعامل المهاجر. وتتفق هذه النتيجة إلى حد كبير مع دراسة المالكي التي بينت حينها أن نسبة المهاجرين الذكور إلى رام الله كانت 45.1% ونسبة الإناث

54.9%. ومن الملاحظ، أن تكوين الأسرة المهاجرة يتصف بزيادة عدد الإناث عن الذكور، لدرجة أنها تزيد عن واقع جميع الأسر في العينة سواء كانت مهاجرة أو غير مهاجرة.

### 5-2-3 الحالة العملية

بلغ عدد العاملين من الأفراد غير المهاجرين 1151 عاملا (39 %) من هذه الفئة. أما عدد غير العاملين، فقد بلغ 699 فردا (61%) من هذه الفئة. أما بالنسبة للمهاجرين من نفس الفئة العمرية، فقد بلغ عدد العاملين 449 عاملا من مجموع 1090 فردا، بما نسبته 41 % من هذه الفئة العمرية. أما عدد غير العاملين من المهاجرين، فقد بلغ 641 فردا، أي 59% من هذه الفئة.

ومن الملاحظ أن نسبة العاملين من المهاجرين (41%) تزيد بقليل عن نسبة العاملين بين الأفراد غير المهاجرين (39%). ولعل هذا أمر طبيعي، حيث أن المهاجر لم يقدم على خطوة الهجرة، إلا لسبب رئيسي وهو توفر العمل له في المحافظة أو أنه يتطلع لإيجاد فرصة العمل المناسبة فيها.

### 5-2-4 الحالة العملية حسب الجنس

يبين الجدول (11) أن عدد الذكور من العاملين قد بلغ 836 ذكرا (78%) من فئة العاملين، كما أنهم يمثلون 63% من فئة 15 عاما فأكثر. أما عدد الإناث فقد بلغ 231 أنثى (22%) فقط من مجموع العاملين، كما أنهن يمثلن ما نسبته 16% فقط من الذين هم 15 عام فأكثر، أي أن 86% هن من النساء غير العاملات.

أما بالنسبة لأفراد العينة غير المهاجرين، فيتبين من الجدول (12) أن عدد العاملين منهم قد بلغ 452 عاملا، بواقع 357 ذكرا (79%) من فئة العاملين 95 أنثى (21%) من العاملين الذين هم 15 عام فأكثر.

**جدول 11: توزيع أفراد العينة الكلية**
**حسب الحالة العملية والجنس***

| | | | الحالة العملية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | يعمل | | لا يعمل | |
| | | | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| الجنس | ذكور | العدد | 836 | %63 | 487 | %37 |
| | | النسبة | %78 | | %29 | |
| | إناث | العدد | 231 | %16 | 1176 | %84 |
| | | النسبة | %22 | | %71 | |

*عدد الأفراد أكثر من 14 عاما=2730 فردا، منهم 1323 ذكورا، 1407 إناثا

وبذلك، فإن عدد العاملين الذكور غير المهاجرين يمثلون 58% من الذكور في هذه الفئة، بينما كانت نسبة غير العاملين منهم 42%. في حين أن نسبة النساء العاملات هي 18% من مجموع النساء غير المهاجرات، بينما 82% منهن غير عاملات.

**جدول 12: توزيع أفراد العينة من غير المهاجرين**
**حسب الحالة العملية والجنس***

| | | | الحالة العملية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | يعمل | | لا يعمل | |
| | | | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| الجنس | ذكور | العدد | 357 | %58 | 254 | %42 |
| | | النسبة | %79 | | %36 | |
| | إناث | العدد | 95 | %18 | 445 | %82 |
| | | النسبة | %21 | | %64 | |

*عدد الأفراد غير المهاجرين والذين هم 15 عام فأكثر =1151 فردا، منهم 611 ذكورا، 540 أنثى

أما بالنسبة لأفراد العينة المهاجرين، فيتبين من الجدول (13) أن عـدد العـاملين مـن المهاجرين قد بلغ 449 عاملا، بواقع 346 ذكرا (77%) من فئة العاملين و103 أنثـى (23%) من العاملين الذين هم 15 عام فأكثر.

وبذلك، فإن عدد العاملين الذكور يمثلون 69% من الذكور المهاجرين في هـذه الفئـة، بينما النسبة المتبقية (31%) تمثل غير العاملين منهم. وكما أن عدد الإناث العـاملات يمثل 17% من النساء المهاجرات العاملات، بينما 83% من النساء المهاجرات يصنفن كغير العاملات.

**جدول 13: توزيع أفراد العينة من المهاجرين**
**حسب الحالة العملية والجنس***

| | | | الحالة العملية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | يعمل | | لا يعمل | |
| | | | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| الجنس | ذكور | العدد | 346 | %69 | 152 | %31 |
| | | النسبة | %77 | | %29 | |
| | إناث | العدد | 103 | %17 | 489 | %83 |
| | | النسبة | %23 | | %71 | |

* عدد الأفراد المهاجرين والذين هم 15 عام فأكثر =1090 فردا، منهم 498 ذكورا، 592 إناثا

### 5-2-5 الحالة الزواجية

يتبين من الجدول (14) أن المتزوجين يشكلون النسبة الكبرى بين أفـراد العينـة مـن المهاجرين، حيث وصلت نسبتهم إلى 65% من أفراد الأسر المهاجرة. ويلي ذلك فئتي العزاب والخاطبين الذين يشكلون سويا 32% من الأفراد المهاجرين. أما بالنسبة لغيـر المهاجرين، فتزيد نسبة العزاب والخاطبين على نسبة المتزوجين، حيث تصل الأولـى إلى 50% بينما تصل الثانية إلى42% منهم.

**جدول 14: توزيع أفراد العينة* حسب الحالة الزواجية**

| | | غير المهاجرين | | المهاجرين | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | الحالة الزواجية | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| .1 | أعزب | 581 | 50.1 | 332 | 30.5 |
| .2 | خاطب | 26 | 2.3 | 14 | 1.3 |
| .3 | متزوج | 478 | 41.5 | 708 | 65.0 |
| .4 | مطلق | 14 | 1.2 | 7 | 0.6 |
| .5 | أرمل | 48 | 4.2 | 27 | 2.5 |
| .6 | منفصل | 4 | 0.3 | 2 | 0.2 |
| | مجموع الأفراد | 1151 | 100.0 | 1090 | 100 |

* من بلغ الخامسة عشر عاما من عمره

### 5-2-6 المستوى التعليمي

بلغ عدد أفراد العينة الذين تم حصر مستواهم التعليمي 1089 فردا مهاجرا و1150 فردا غير مهاجر. وقد تم تقسيمهم إلى عشرة فئات حسب مستوى تعليمهم، كما هو مبين في جدول (15) أدناه. وتشير بيانات الجدول أن أكثر من نصف الأفراد الذين شملتهم العينة، سواء من المهاجرين أو غير المهاجرين، حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية والإعدادية، وبالتحديد، فقد بلغت نسبتهم سويا 56.2% من الأفراد غير المهاجرين و52.1% من عينة الأفراد المهاجرين. ويلي هاتين الدرجتين العلميتين من حيث الأهمية درجة البكالوريوس بالنسبة للمهاجرين، حيث تشير النتائج إلى أن عدد الحاصلين على درجة البكالوريوس قد بلغ 189 فردا، وهم بذلك يشكلون 17.4% من أفراد عينة المهاجرين.

وكما تشير النتائج إلى أن نسبة أفراد العينة الذين لم يتعدوا المرحلة الابتدائية في التعليم زادت عن الربع بالنسبة للأفراد غير المهاجرين، ولكنهم كانوا يشكلون 18.3% من الأفراد المهاجرين. وقد بلغت نسب الأفراد غير المهاجرين في الفئات الثلاث الأقل حظا في التعليم 16.4%، 5.4%، 3.4% لكل من أكمل الابتدائية، والملمين، والأميين على التوالي، بينما كانت هذه النسب للأفراد المهاجرين 12%، 4.1%، 2.2%.

**جدول 15: توزيع أفراد العينة ممن تجاوزوا الخامسة عشر عاما حسب المستوى التعليمي**

| | | غير المهاجرين | | المهاجرين | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | المستوى التعليمي | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| .1 | أمي | 39 | 3.4 | 24 | 2.2 |
| .2 | ملم | 66 | 5.7 | 45 | 4.1 |
| .3 | ابتدائي | 189 | 16.4 | 131 | 12.0 |
| .4 | إعدادي | 366 | 31.8 | 275 | 25.2 |
| .5 | ثانوي | 281 | 24.4 | 293 | 26.9 |
| .6 | دبلوم متوسط | 77 | 6.7 | 88 | 8.1 |
| .7 | بكالوريوس | 117 | 10.2 | 189 | 17.4 |
| .8 | دبلوم عالي | 1 | 0.1 | 5 | 0.5 |
| .9 | ماجستير | 12 | 1.0 | 35 | 3.2 |
| .10 | دكتوراه | 2 | 0.1 | 4 | 0.4 |
| | مجموع الأفراد | 1150 | 100.0 | 1089 | 100.0 |

أما بالنسبة لحملة الدرجات العلمية الأخرى، فتشير النتائج إلى أن عدد الحاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط هو 77 من الأفراد غير المهاجرين، وهم بذلك يشكلون 6.7% منهم ، بينما كان عدد الحاصلين على نفس الشهادة من المهاجرين 88 فردا، وهم بذلك يشكلون 8.1% منهم. وكان عدد الحاصلين على الدرجات العلمية العليا (الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه) 15 فردا غير مهاجر، بما نسبته 2.2% منهم. أما عدد المهاجرين الحاصلين على الدرجات العلمية العليا، فبلغ 44 مهاجرا، وهم بذلك يمثلون 4% من مجموع المهاجرين.

وقد تم استخدام اختبار t لاختبار فروقات متوسطات المستوى التعليمي بين المهاجرين وغير المهاجرين، وأثبتت نتيجة الاختبار وجود فروقات بين المتوسطين وبدلالة إحصائية 0.05 ولصالح المهاجرين اللذين يتمتعون بمؤهلات علمية أعلى.

### 5-2-7 الأسر النووية[9] والأسر الممتدة[10]

كما تشير بيانات الجدول (16)، بلغ عدد أرباب الأسر المهاجرة وزوجاتهم وأبنائهم وبناتهم 1009 فردا من مجموع أفراد العينة من المهاجرين والبالغ عددهم 1090 فردا، أي أن هذه الفئات الثلاث تمثل أكثر من 92% من مجموع أفراد العينة، بمعنى أن أغلبية الأسر المهاجرة إلى محافظة رام الله والبيرة هي من الأسر النووية التي تضم الزوج والزوجة وأبنائهما غير المتزوجين فحسب. أما عدد الأبناء المتزوجين الذين يعيشون مع آبائهم فهو 22 ابنا ولا يتعدون 2% من أفراد العينة. ومن الملفت للنظر أن معظمهم حديثي الزواج، حيث أن عدد أبنائهم هو أربعة فقط. أما مجموع الآباء والأمهات والإخوة والأخوات والأقارب الآخرين وحتى الآخرين من خارج الأسرة التي يعيشون معها، فلا تتجاوز نسبتهم 6% من أفراد العينة. بمعنى أن عدد الأسر الممتدة من مجموع الأسر المهاجرة قليلة جدا.

**جدول 16: توزيع أفراد العينة حسب درجة العلاقة برب الأسرة**

| | | غير المهاجرين | | المهاجرين | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | علاقة الفرد برب الأسرة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| .1 | رب الأسرة | 299 | 31.1 | 326 | 29.9 |
| .2 | زوج / زوجة | 176 | 25.6 | 367 | 33.7 |
| .3 | ابن / بنت | 612 | 36.6 | 316 | 29.0 |
| .4 | أب / أم | 10 | 2.0 | 18 | 1.7 |
| .5 | أخ / أخت | 26 | 1.8 | 19 | 1.7 |
| .6 | جد / جدة | --- | --- | --- | --- |
| .7 | حفيد / حفيدة | 6 | 0.4 | 4 | 0.4 |
| .8 | زوجة ابن / زوج بنت | 12 | 1.3 | 22 | 2.0 |
| .9 | أقرباء آخرون | 10 | 0.8 | 10 | 0.9 |
| .10 | آخرون | --- | 0.3 | 8 | 0.7 |
| | مجموع الأفراد | 2730 | 100.0 | 1090 | 100.0 |

[9] الأسرة النووية هي تلك الأسرة التي يعيش فيها الزوج والزوجة وأبنائهما.

[10] الأسرة التي يعيش فيها الأب والأم وأبناؤهما المتزوجين، وقد يسكن معهما الإخوة المتزوجون والجد والجدة والأعمام وغيرهم.

### 5-2-8 المحافظة المصدر

يتبين من الجدول (17) أن أعلى مستوى للهجرة إلى محافظة رام الله كانت من محافظة رام الله والبيرة نفسها، إذ بلغ عدد الأفراد المهاجرين 328 فردا، بما نسبته 30 % من مجموع الأفراد المهاجرين للمدن الثلاث الرئيسية في المحافظة. وهذا يعطي انطباعا عن هجرة داخل المحافظة من الريف إلى المدينة ومن مخيمات اللاجئين المحيطة إلى التجمعات السكانية الثلاث الرئيسة في المحافظة.

ويأتي في الدرجة الثانية العائدون من المهجر إلى أرض الوطن واستقر بهم المقام في المحافظة، حيث بلغ عددهم 305 مهاجرا هجرة عكسية، شكلوا 28% من الأفراد المهاجرين من المحافظات الأخرى (باستثناء محافظة رام الله والبيرة).

ثم تأتي محافظة القدس في الدرجة الثالثة كمصدر للهجرة للمحافظة، حيث بلغ عدد المهاجرين منها إلى محافظة رام الله والبيرة 123 مهاجرا، بما نسبته 11 % من مجموع الأفراد المهاجرين للمحافظة.

ويلاحظ أن محافظة نابلس تتصدر محافظات الشمال كمصدر للهجرة إلى محافظة رام الله والبيرة، حيث بلغ عدد المهاجرين منها إلى هذه المحافظة 106 مهاجرا، وهم بذلك يمثلون حوالي 10% من الأفراد المهاجرين. يلي محافظة نابلس بين محافظات الشمال محافظات جنين وطولكرم حيث تسهم كل منهما بما يعادل 4.2% و 2% على التوالي. وتأتي بعد ذلك، محافظتي طوباس وقلقيلية حيث تسهم كل منهما بنسبة 1.7 % من حجم الهجرة إلى المحافظة.

وأخيرا، يلاحظ أنه قد هاجر 38 فردا من محافظات غزة جميعها إلى محافظة رام الله والبيرة، وهم بذلك يمثلون 5% من مجموع الأفراد المهاجرين من المحافظات الأخرى.

**جدول 17: توزيع المهاجرين إلى محافظة رام الله والبيرة حسب المحافظة المصدر**

| الرقم | المحافظة المصدر | جميع المحافظات مع رام الله والبيرة | | جميع المحافظات دون رام الله والبيرة | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| .1 | جنين | 46 | 4.2 | 46 | 6.0 |
| .2 | طوباس | 13 | 1.2 | 13 | 1.7 |
| .3 | طولكرم | 22 | 2.0 | 22 | 2.9 |
| .4 | نابلس | 106 | 9.7 | 106 | 13.9 |
| .5 | قلقيلية | 13 | 1.2 | 13 | 1.7 |
| .6 | سلفيت | 8 | 0.7 | 8 | 1.0 |
| .7 | رام الله والبيرة | 328 | 30.1 | | |
| .8 | أريحا والأغوار | 19 | 1.7 | 19 | 2.5 |
| .9 | القدس | 123 | 11.3 | 123 | 16.1 |
| .10 | بيت لحم | 8 | 0.7 | 8 | 1.0 |
| .11 | الخليل | 61 | 5.6 | 61 | 8.0 |
| .12 | غزة (جميعها) | 38 | 3.5 | 38 | 5.0 |
| .13 | الخارج | 305 | 28.0 | 305 | 40.0 |
| | مجموع الأسر | 1090 | 100 | 762 | 100 |

وبالمقارنة مع دراسة المالكي، التي بنيت على نتائج تعداد 1997، فقد بينت أن محافظة رام الله والبيرة قد كانت مركز الاستقطاب الرئيس من محافظات الضفة الغربية الأخرى، إذ هاجر إليها حينئذ 7.5 ألف شخص بما نسبته 3.4% من سكانها، وقد كانت ثاني المحافظات استقطابا هي محافظة أريحا وذلك لانتقال الأفراد إليها للعمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية، في حين أن محافظة نابلس كانت أقل المحافظات استقطابا إذ بلغ صافي الهجرة فيها 0.3% فقط.

كما تتفق النتائج أعلاه مع دراسة المالكي فيما يتعلق بمحافظة القدس، إذ بينت تلك الدراسة أن محافظة القدس كانت المحافظة الأعلى من حيث نسبة السكان الذين غادروها إلى محافظات أخرى؛ حيث بلغ صافي الهجرة منها 7.8 ألف شخص شكلوا 6.8% من سكانها حينئذ. أما في محافظتي الخليل وجنين فقد كان صافي الهجرة فيهما يؤول إلى الصفر.

## 5-3 أسباب هجرة العمالة الفلسطينية

تكمن أسباب ظاهرة الهجرة في عوامل الطرد من المنطقة المصدرة للعمالة وعوامل الجذب للمنطقة المستقبلة لها. وعليه، فقد احتوى الاستبيان على أسئلة تحدد إجاباتها عوامل الطرد وعوامل الجذب التي أسهمت في عملية الهجرة.

تعرف عوامل الطرد بأنها العوامل الموجودة في المنطقة المصدرة للعمالة والتي تدفع المهاجر لاتخاذ قرار الهجرة. ومن أهم تلك العوامل عدم توفر الخدمات الأساسية العامة، مثل مياه الشرب الصحية والكهرباء والهاتف، أو انخفاض مستوى هذه الخدمات. ومن الأمثلة الأخرى على عوامل الطرد عدم توفر الخدمات العامة الأخرى مثل الخدمات التعليمية والصحية. وقد يكون عامل الطرد اقتصاديا بحتا، كأن تعاني المنطقة المصدرة للعمالة من البطالة أو أن مستوى الأجور السائدة فيها أقل من مستوى الأجور في المناطق الجاذبة للعمالة. وأخيرا، قد تدفع أسباب تتعلق بعدم الاستقرار السياسي أو العسكري بالأسرة لاتخاذ قرار الهجرة.

تعرف عوامل الجذب بأنها العوامل الموجودة في المنطقة المستقبلة للعمالة والتي تجذب المهاجر لاتخاذ قرار الهجرة. ولعله غني عن القول أن عوامل الجذب ستكون عكس عوامل الطرد. ومن أهم عوامل الجذب توفر الخدمات الأساسية العامة، مثل مياه الشرب الصحية والكهرباء والهاتف، أو توفر الخدمات العامة الأخرى مثل الخدمات التعليمية والصحية بمستوى أكثر جودة من المنطقة الأصلية. وقد يكون عامل الجذب

اقتصاديا بحتا، كأن يتوفر في منطقة الجذب سوق جاذبة للعمالة، أو أن مستوى الأجور السائدة فيها أعلى من مستوى الأجور السائدة في المناطق الطاردة للعمالة. وأخيرا، قد تتوفر أسباب تتعلق بالاستقرار السياسي أو العسكري تساعد الأسرة في اتخاذ قرار الهجرة.

### 5-3-1 الأسباب الرئيسة للهجرة

يبين الجدول (18) أن 220 فردا هاجروا بسبب العمل، بما نسبته 21% من بين الحالات. وإذا أضفنا عدد المهاجرين بسبب سوء الوضع المالي للأسرة، على أساس أن البحث عن عمل هو الذي دفعهم للهجرة، فإن نسبة المهاجرين بسبب العمل أو البحث عنه تصل إلى 23% من المهاجرين إلى محافظة رام الله والبيرة. ولعل الملاحظة الأبرز من الجدول، أن عدد الأفراد الذين هاجروا بدافع المرافقة كان 365 فردا، وهم بذلك يمثلون 34% من المستجيبين. وعلى افتراض أن معظم هذا العدد من المرافقين يرافقون العمال عند هجرتهم، فإن نسبة المهاجرين بسبب العمل ستزيد عن 50% من المهاجرين.

**جدول 18: دوافع الهجرة الرئيسة كما يراها المهاجرون**

| الرقم | السبب (الدافع) | عدد الأفراد المهاجرين | النسبة |
|---|---|---|---|
| .1 | العمل | 220 | 20.5 |
| .2 | الدراسة | 22 | 2.1 |
| .3 | الزواج | 180 | 16.8 |
| .4 | المرافقة | 365 | 34.0 |
| .5 | التهجير القسري الإسرائيلي | 42 | 3.9 |
| .6 | سوء الوضع المادي للأسرة | 21 | 2.0 |
| .7 | العودة إلى أرض الوطن | 119 | 11.1 |
| .8 | أخرى | 103 | 9.6 |
| | مجموع الأفراد المستجيبين | 1072 | 100.0 |

وبالمقارنة مع دراسة المالكي فإن 10.5% ممن هاجروا إلى رام الله كان بسبب العمل، و46.1% بسبب المرافقة، و24% بسبب الزواج، و10.2% لأسباب أخـــرى، و1.6% بسبب التهجير.

ويلي الهجرة بسبب العمل من حيث الأهمية عامل الزواج، حيث بلغت نسبة المهاجرين بسبب الزواج حوالي 17%. ويأتي بعد ذلك مجموعة الأسباب المتعلقة بـــالعودة إلـــى أرض الوطن، والأسباب الأخرى، والتهجير القسري الإسرائيلي، والدراسة، والتي تمثل 11 %، 10%، 4 %، 2%، من مجموع إجابات المستجيبين، وعلى التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباط كبير جدا بين كون العمل سببا رئيسا في الهجـــرة وبين التهجير القسري الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية الأخرى المختلفة؛ ومن هنا، فإن من الضرورة بمكان عدم قراءة نسبة 4% كنسبة مجردة للهجرة. خاصة إذا أخـــذنا بعين الاعتبار بأن الممارسات الإسرائيلية هي السبب الرئيس في كون العمل في رام الله سببا في الهجرة إليها. فبعد عام 1994 وحتى العام 2000، شهدت الأراضي الفلسطينية تحسنا في الأداء الاقتصادي كما سبق الإشارة إلى ذلك، وقد شمل ذلك كافة المحافظات الفلسطينية.

أما بعد العام 2000 ونشوب انتفاضة الأقصى فقـــد شـــهدت الأراضـــي الفلـــسطينية ممارسات إسرائيلية غير مسبوقة تمثلت في الاجتياحات المستمرة للمـــدن الفلـــسطينية كافة، وهدم كثير من مقرات السلطة الفلسطينية والمؤسسات المختلفة، ونـــشر حـــوالي 600 حاجز إسرائيلي، وفرض منع التجول، والإغلاق، ثم قيام إسرائيل ببنـــاء جـــدار الفصل العنصري. ولا يخفى بأن تأثر المحافظات المحاذية للخط الأخضر قد كان أعلى بكثير من غيرها من المحافظات. فقد خسرت جنين مثلا حوالي 80% من سوقها نتيجة لمنع إسرائيل دخول فلسطينيي عام 1948 إليها وكذلك الحال في طولكرم، في حين تـــم خنق قلقيلية بالجدار العازل، ومحاصرة نابلس بالحواجز من جميع الجهات.

ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة البطالة 16% في رام الله عام 2007، فإنها وصلت في الخليل إلى 22.2%، وفي طولكرم 20.5%، وفي جنين 19%. وقد ساهم كل ذلك فـــي

تردي الوضع الاقتصادي للمحافظات المختلفة مما اضطر كثير من الشركات إلى الهجرة إلى رام الله. أضف إلى ذلك، عدم قدرة الموظفين على العمل في رام الله والعودة إلى محافظاتهم يوميا كما كان سائدا قبل العام 2000، مما اضطرهم للهجرة إلى رام الله.

إضافة إلى ذلك فإن تركز مقرات السلطة الفلسطينية والوزارات ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات الدول المانحة وكثير من شركات القطاع الخاص في محافظة رام الله والبيرة، شجع على جعل مدينة رام الله مركز استقطاب لهجرة كثير من الأفراد إلى رام الله.

وبالتالي، يتضح مدى الارتباط التام بين كون العمل في رام الله هو سبب الهجرة إليها وبين الممارسات الإسرائيلية، بمعنى أن الممارسات الإسرائيلية هي السبب غير المباشر في هذه الهجرة.

أما بالنسبة للأسباب الأخرى للهجرة، فقد حدد 90 فردا أسباب هجرتهم التي تختلف عن الأسباب المحددة في الاستبيان. وبعد فرز إجاباتهم، تم حصر أهم تلك الأسباب على النحو التالي:

- ✧ تملك منزل: معظم من هاجر بسبب تملك المنزل (عن طريق البناء أو الشراء) كانوا من داخل المحافظة نفسها.
- ✧ تعليم الأبناء والبنات في مدارس عربية: معظم من هاجر بسبب تعليم الأبناء والبنات بمدارس عربية كانوا مغتربين في الخارج وفي دول غير عربية.
- ✧ مشاكل عائلية واجتماعية: معظم من هاجر بسبب المشاكل العائلية والاجتماعية كانوا من المحافظات الأخرى.

كما ذكرنا أعلاه، بينت النتائج أن 66 مهاجرا (4%) من أفراد العينة أن التهجير القسري الإسرائيلي كان سببا رئيسيا ومباشرا من أسباب دفعهم لاتخاذ قرار الهجرة. ولاكتشاف وسائل التهجير القسري الإسرائيلي، تم إضافة سؤال إلى الاستبيان يتعلق

بهذه الوسائل ويفصّلها. ويبين الجدول (19) هذه الوسائل وتكرار الإجابات ونسبتها لكل وسيلة من تلك الوسائل.

**جدول 19: وسائل التهجير القسري الإسرائيلي**

| الرقم | السبب (الدافع) | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| .1 | الحواجز / الجدار | 48 | 72.7 |
| .2 | مضايقات متكررة | 4 | 6.1 |
| .3 | مصادرة الأراضي والمساكن | 11 | 16.7 |
| .4 | أسباب أخرى | 3 | 4.5 |
| | مجموع المهجرين قسريا | 66 | 100 |

وتشير النتائج أن الحواجز / الجدار كانت الأكثر تأثيرا باتخاذ قرار الهجرة، حيث أعلن 48 من المستجيبين صراحة عن ذلك وهم بذلك يمثلون 72.7% من هذه الفئة. وتأتي مصادرة الأراضي والمساكن بصورة مباشرة من سلطات الاحتلال بالترتيب الثاني من حيث دفع المهاجرين إلى الهجرة. أما المضايقات المتكررة، فجاءت في الترتيب الثالث لتساوي أربع حالات وبنسبة (6.1%) من مجموع الحالات.

وتجدر الإشارة إلى أن الحالات الثلاث التي أعلنت أن الاحتلال هو السبب الرئيس وراء الهجرة ولأسباب لم ترد في الاستبيان، قد أشارت صراحة إلى أن تعرضهم للسجن من قبل الاحتلال كان الدافع وراء عملية الهجرة.

وفي استعراض لوجهة نظر بعض الجهات ذات العلاقة بالموضوع، يمكن إجمال أسباب إضافية للهجرة على النحو التالي:

- توفر كثير من فرص العمل في محافظة رام الله والبيرة الناجمة عن تركز المؤسسات المختلفة فيها سواء المؤسسات الحكومية والوزارات مؤسسات المجتمع المدني وغيرها، حيث أصبحت المركز الاقتصادي، خاصة بعد الانتفاضة، والتضييق على محافظات الشمال بدأت بعض الشركات بالانتقال إلى رام الله.

أضف إلى ذلك، أن نسبة كبيرة من أهل رام الله يعيشون في الخارج، وبالتالي حل مكانهم أشخاص من المحافظات الأخرى وخاصة من المحافظات الشمالية.

- ✧ تهميش محافظات الشمال من قبل الدول المانحة، إضافة إلى ما قام به الجيش الإسرائيلي من تفقير وحصار وتقطيع للطرق وفصل المحافظات عن بعضها البعض. كما ساهم جدار الفصل العنصري في عزل المناطق عن بعضها مثل قلقيلية. إضافة إلى معوقات النقل، مما أدى إلى تراجع النشاط التجاري بشكل كبير في المحافظات الأخرى.
- ✧ بسبب طبيعة الجو الخاص في المدينة وانفتاحها وطابعها الثقافي وكثرة البرامج الثقافية والترفيهية، والمناخ الاجتماعي فيها وكذلك الطقس.
- ✧ أصبحت رام الله مركز جذب للاستثمار بسبب كبر حجم السوق فيها واختلاف نوعية المستهلكين.
- ✧ وظيفة رام الله الحالية حيث تقوم بدور العاصمة المؤقتة، وهذا مرتبط بالظرف السياسي العام، حيث يوجد فيها مقرات الحكومة، وقيادات العمل السياسي، ومؤسسات المجتمع المدني، والبعثات الدولية العربية والأجنبية والقنصليات. كل ذلك جعل من رام الله نقطة جذب اقتصادي سياسي اجتماعي.

### 5-3-2 عوامل جذب أخرى

#### *1.2.3.5 تسهيل عملية الهجرة*

لعل وجود بعض الأهل والمعارف في المنطقة المستقبلة يشجع عملية الهجرة ويساعد عليها، حيث يمكن أن يقيم المهاجر ولو لفترة مؤقتة مع بعض الأشخاص. وقد احتوى الاستبيان على أسئلة تتضمن إجاباتها تحديدا للأطراف التي كانت موجودة في محافظة رام الله والبيرة، والتي كان لوجودها أثر في عملية الهجرة. ويبين الجدول (20) تصنيفا لهذه الفئات مع تكرارات حدوثها ونسبها المئوية، ويتبين أن الغالبية العظمى من المهاجرين يقيمون عند الهجرة مع الأقارب من الدرجة الأولى (الوالدين والأبناء والزوج أو الزوجة)، إذ بلغ عددهم 957 مهاجرا، شكلوا 89% من أفراد العينة. وللتفصيل، فإن أغلبية المهاجرين إلى محافظة رام الله والبيرة يقيمون غالبا مع الأسرة

النووية (الزوج والزوجة مع وجود الأبناء) حيث بلغ عددهم 584، وهم بذلك يمثلون 54.3% من الحالات. ويلي ذلك حالات الانضمام إلى الوالدين أو أحدهما بنسبة 32.7%، ثم الانضمام إلى الأبناء الذين سبقوا وسكنوا في المحافظة بنسبة 2%.

**جدول 20: الفئات التي أقام عندها المهاجرون عند وصولهم لمحافظة رام الله والبيرة**

| الرقم | الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| .1 | لوحده | 76 | 7.1 |
| .2 | الوالدين أو أحدهما | 351 | 32.7 |
| .3 | الأبناء فقط | 22 | 2.0 |
| .4 | الزوج أو الزوجة والأبناء | 584 | 54.3 |
| .5 | أقرباء آخرون | 17 | 1.6 |
| .6 | أشخاص من نفس بلدة المهاجر | --- | --- |
| .7 | أصدقاء | 25 | 2.3 |
| | مجموع المستجيبين | 1075 | 100.0 |

وقد أشار 76 مهاجرا (7.1%) أنهم سكنوا منفردين لوحدهم عند الهجرة، بينما سكن 25 منهم (2.3%) مع أصدقاءهم الذين سبقوهم في الهجرة إلى المحافظة. وأخيرا، فإن 17 مهاجرا قد أقاموا مع أقارب آخرين غير المذكورين سابقا، وهم بذلك يشكلون 1.6% من مجموع الأفراد الذين استجابوا لهذا السؤال.

#### *2.2.3.5 الفئات التي ساعدت في تغطية تكاليف الهجرة*

يشير الجدول (21) أن 32.5% من المهاجرين قد موّلوا تكاليف هجرتهم إلى المحافظة بأنفسهم. ثم تأتي فئة الوالدين من حيث الأهمية النسبية، فقد أوضح 324 فردا من المستجيبين أنهم تلقوا المساعدة خلال هجرتهم من والديهم، أي بنسبة 30.1% من المستجيبين. ويأتي في درجة متقاربة مع فئة الوالدين في المساعدة في مصاريف الهجرة فئة الأسرة النووية (الزوج أو الزوجة والأبناء)، حيث كانت نسبة المهاجرين

الذين تلقوا المساعدة في تغطية مصاريف الهجرة من هذه الفئة 29.9%. ويمكن ترتيب الفئات الأخرى التي ساهمت في تكاليف هجرة المهاجر، وحسب أهميتها النسبية، على النحو التالي: أقرباء آخرون، وفئات أخرى. وقد كانت الأهمية النسبية لهاتين الفئتين 4%، 1.1%.على التوالي. وقد حدد بعض المستجيبين الفئات الأخرى بأصحاب العمل (السلطة الوطنية أو الشركات الخاصة) بالدرجة الأولى وبالإخوة والأخوات بالدرجة الثانية.

**جدول 21: الفئات التي ساهمت في تكاليف هجرة المهاجرين إلى محافظة رام الله والبيرة**

| الرقم | الفئات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| .1 | لا أحد | 349 | 32.5 |
| .2 | الوالدين | 324 | 30.1 |
| .3 | الأبناء فقط | 26 | 2.4 |
| .4 | الزوج أو الزوجة والأبناء | 321 | 29.9 |
| .5 | أقرباء آخرون | 43 | 4.0 |
| .6 | أشخاص من نفس بلدة المهاجر | --- | --- |
| .7 | فئات أخرى | 12 | 1.1 |
| | مجموع الأسر | 1075 | 100.0 |

### 5-3-3 عوامل الطرد الأخرى

#### *5-3-3-1 امتلاك الأراضي والهجرة*

يقلل امتلاك الشخص أو عائلته للأراضي من احتمالية الهجرة إلى منطقة أخرى. وكلما زادت المساحة التي تمتلكها العائلة، تقل احتمالية الهجرة. ولمعرفة أثر ذلك على الهجرة إلى محافظة رام الله والبيرة، تم توجيه سؤال للمهاجرين عن امتلاك العائلة لأرض في المنطقة التي هاجر منها. وقد أشار 66 فردا فقط (6.1%) منهم أن العائلة كانت تمتلك أراض في المنطقة التي هاجروا منها، بينما أشار النسبة المتبقية (93.9%) بعدم امتلاك العائلة لأراض هناك أما بالنسبة مساحة الأرض التي تمتلكها عائلات المهاجرين في

المنطقة التي هاجروا منها فقد تراوحت ما بين 0.2 – 100 دونما، وتمثلت هذه الأخيرة بحالتين فقط. أما معدل المساحة، فقد كانت 5.1 دونما.

ويشير الجدول (22) أن غالبية المهاجرين تقل مساحة الأرض التي تمتلكها عائلاتهم في المنطقة التي هاجروا منها عن خمسة دونمات، حيث تصل نسبتهم إلى 75.7%. أما نسب المهاجرين الذين تزيد المساحات التي تمتلكها عائلاتهم عن 5 دونمات فهي لا تتجاوز 8% من المستجيبين. وهذا يؤكد الفرضية القائلة أن الأشخاص الذين لا يمتلكون أراض في مناطق سكناهم يكونون أميل نحو الهجرة من الأشخاص الذين يملكونها.

**جدول 22: مساحة الأرض التي تمتلكها أسرة المهاجر في منطقة سكنه الأصلية**

| الرقم | المساحة (الدونم) | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| .1 | أقل من دونم | 8 | 12.1 |
| .2 | 1–4 | 42 | 63.6 |
| .3 | 5 فأكثر | 5 | 7.5 |
| .4 | لم يحدد | 11 | 16.8 |
| | مجموع المستجيبين | 66 | 100.0 |

***5-3-3-2 علاقة المهاجر بقوة العمل***

يبين الجدول (23) أن غالبية المهاجرين كانوا قبل هجرتهم من فئة غير العاملين ولا يريدون العمل حيث وصل مجموعهم إلى 695 مهاجرا، بما نسبته 65% من المهاجرين الذين هم في سن العمل. ويأتي التفرغ للدراسة والتفرغ لأعمال المنزل على رأس أسباب عدم الرغبة في العمل، حيث وصلت نسبة كل منهما إلى 31.3% و25% على التوالي. ولعل هذه الأرقام تفسر سبب انخفاض معدل المشاركة في قوة العمل سواء للقوة العاملة بصورة عامة أو بالنسبة للمرأة بصورة خاصة.

**جدول 23: علاقة المهاجر إلى محافظة رام الله والبيرة بقوة العمل**

| الرقم | التصنيف ضمن قوة العمل | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| | **يشتغل عدد من الساعات** | | |
| .1 | مشتغل من 1–14 ساعة أسبوعيا | 10 | 0.9 |
| .2 | مشتغل من 15–34 ساعة أسبوعيا | 46 | 4.3 |
| .3 | مشتغل من 35 ساعة فأكثر أسبوعيا | 293 | 27.2 |
| | **لا يعمل ويريد العمل–سبق له العمل** | | |
| .4 | بحث عن عمل في الأسبوع الماضي | 5 | 0.5 |
| .5 | لم يبحث عن عمل بسبب اليأس | 1 | 0.1 |
| | **لا يعمل ويريد العمل–لم يسبق له العمل** | | |
| 6 | بحث عن عمل في الأسبوع الماضي | 22 | 2.0 |
| .7 | لم يبحث عن عمل بسبب اليأس | 6 | 0.6 |
| | **لا يعمل ولا يريد العمل بسبب** | | |
| .8 | التفرغ للدراسة | 337 | 31.3 |
| .9 | التفرغ لأعمال المنزل | 270 | 25.0 |
| .10 | العجز /كبر السن /مرض | 18 | 1.7 |
| .11 | وجود إيراد /تقاعد / | 11 | 1.0 |
| .12 | أخرى | 59 | 5.5 |
| | مجموع العمال المهاجرين | 1078 | 100.0 |

أما بالنسبة لعدد العاملين فقد بلغ 349 عاملا (32.4% من القوى البشرية). ولعل من الملفت للنظر أن عدد المهاجرين الذين كانوا يعملون بدوام كامل، أي لمدة 35 ساعة أو أكثر أسبوعيا، زاد عن 290 عاملا، وهم بذلك يشكلون حالي 84% من مجموع العاملين. أما عدد العاملين جزئيا فقد كان 56 عاملا، بما نسبته 16% من مجموع العاملين. بمعنى أن الهجرة إلى المحافظة لم تكن في الغالب لعاطلين عن العمل يبحثون عن عمل، وإنما كانت في الغالب لعاملين يريدون تحسين وضعهم الاقتصادي أو هروبا من واقع اجتماعي أو سياسي أو عسكري معين. وهذا يتوافق مع النتائج التي أشارت إليها تحليل البيانات حول دوافع وأسباب الهجرة في الجزء (1.3.5) من هذا الفصل.

### 5-3-3-3 مهنة المهاجر قبل انتقاله إلى محافظة رام الله والبيرة

يشير الجدول (24) أن أغلبية المهاجرين كانوا قبل هجرتهم من مجموعة المتخصصين، حيث وصلت نسبتهم إلى 28% من الأفراد المهاجرين العاملين. ويأتي بعد المتخصصين للميل نحو الهجرة مجموعة العاملين في الخدمات الشخصية بنسبة 23%. ومن ثم تأتي مجموعة العاملين اليدويين بنسبة 19.3%، أما أصحاب المهن الأولية في البيع، فكانت نسبتهم 11% من مجموع الأفراد المهاجرين الذين كانوا يعملون قبل هجرتهم.

يصعب مقارنة تغير المهن قبل وبعد الهجرة، لأن العدد الإجمالي للمستجيبين بعد الهجرة كان أقل من عددهم بعد الهجرة. ولكن عند مقارنة النسب للمشتغلين في مهن بعينها، قبل الهجرة وبعدها، يلاحظ أن نسبة كل من المدراء بكافة فئاتهم ونسبة المتخصصين ونسبة مشغلي الآلات الثابتة قد ارتفعت، بينما انخفضت نسبة العاملين في المهن الأخرى، خاصة العاملون في الخدمات الشخصية.

**جدول 24: مهنة المهاجر قبل وبعد انتقاله إلى محافظة رام الله والبيرة**

| | | قبل الهجرة | | بعد الهجرة | |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | المهنة الرئيسة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| .1 | المدراء | 27 | 8.0 | 30 | 10.3 |
| .2 | المتخصصون | 94 | 28.0 | 92 | 31.7 |
| .3 | الموظفون المكتبيون | 17 | 5.1 | 12 | 4.1 |
| .4 | العاملون في الخدمات الشخصية | 77 | 22.9 | 53 | 18.3 |
| .5 | العاملون في الزراعة | 1 | 0.3 | --- | --- |
| 6 | العاملون اليدويون | 65 | 19.3 | 55 | 19.0 |
| .7 | مشغلو الآلات الثابتة | 18 | 5.4 | 18 | 6.2 |
| .8 | المهن الأولية في البيع | 37 | 11.0 | 30 | 10.3 |
| | مجموع العاملين | 336 | 100.0 | 290 | 100.0 |

## 5-4 الآثار الاقتصادية لهجرة الفلسطينية

تحلل الدراسة في هذا الجزء الآثار المترتبة لهجرة العمالة إلى محافظة رام الله والبيرة على كل من المهاجرين والمحافظة نفسها. وسيتم تحليل الآثار على المهاجر نفسه من خلال تحليل نتائج المسح، حيث تم إدراج بعض الأسئلة المتعلقة بالآثار في الاستبيان. أما آثار الهجرة على الأوضاع في المحافظة فسيتم الحديث عنها من خلال نتائج المقابلات مع المسئولين في مصلحة المياه، وشركة الاتصالات، وشركة الكهرباء، وغيرها من المؤسسات.

### 5-4-1 الآثار على المهاجرين أنفسهم

كما ذكرنا أعلاه، فقد تم إدراج بعض الأسئلة في الاستبيان تعطي إجاباتها فكرة عن الآثار المحتملة للهجرة على المهاجر بعد انتقاله إلى محافظة رام الله والبيرة واستقراره فيها. وتعطي الأجزاء الفرعية التالية تحليلا لإجابات تلك الأسئلة والآثار المحتملة.

#### *5-4-1-1 تغير العلاقة مع قوة العمل بعد الهجرة*

تم في الجزء (2.3.3.5) أعلاه استعراض علاقة القوة البشرية مع قوة العمل قبل عملية الهجرة. وأشارت النتائج إلى أن عدد المشتغلين، ولو لمدة ساعة في الأسبوع، قد بلغ 349عاملا (32.4% من القوى البشرية). وأن عدد المهاجرين الذين كانوا يعملون بدوام كامل، أي لمدة 35 ساعة أو أكثر أسبوعيا، زاد عن 290 عاملا (84%) من مجموع العاملين. أما عدد العاملين بوقت جزئي فقد كان 56 عاملا (16%) من مجموع العاملين.

ويستعرض الجدول (25) علاقة القوة البشرية المهاجرة إلى محافظة رام الله والبيرة بعد الهجرة واستقرارهم في المحافظة. ولعل أهم ملاحظة ملفتة للنظر في الجدول هو أن عدد المشتغلين بدوام كامل قد أصبح 386 عاملا مهاجرا بعد أن كان قبل الهجرة 290 عاملا، أي أن نسبة الانخراط في العمل بدوام كامل قد ازدادت من 27.2% إلى

35.4% من مجموع القوة البشرية، وكما ازدادت نسبة الانخراط في العمل بساعات عمل تتراوح من (15–34) ساعة من4.3 % إلى حوالي 5 % من مجموع القوة البشرية.

إن هذه البيانات تؤكد على عقلانية اتخاذ قرار الهجرة، حيث ازدادت نسبة انخراط المهاجرين الذين هم ضمن القوة البشرية في قوة العمل.

**جدول 25: علاقة المهاجر إلى محافظة رام الله والبيرة بقوة العمل**

| الرقم | التصنيف ضمن قوة العمل | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| | **يشتغل عدد من الساعات** | | |
| .1 | مشتغل من 1–14 ساعة أسبوعيا | 10 | 0.9 |
| .2 | مشتغل من 15–34 ساعة أسبوعيا | 53 | 4.9 |
| .3 | مشتغل من 35 ساعة فأكثر أسبوعيا | 386 | 35.4 |
| | **لا يعمل ويريد العمل–سبق له العمل** | | |
| .4 | بحث عن عمل في الأسبوع الماضي | 17 | 1.6 |
| .5 | لم يبحث عن عمل بسبب اليأس | --- | --- |
| | **لا يعمل ويريد العمل–لم يسبق له العمل** | | |
| 6 | بحث عن عمل في الأسبوع الماضي | 14 | 1.3 |
| .7 | لم يبحث عن عمل بسبب اليأس | 4 | 0.4 |
| | **لا يعمل ولا يريد العمل بسبب** | | |
| .8 | التفرغ للدراسة | 190 | 17.4 |
| .9 | التفرغ لأعمال المنزل | 338 | 31.0 |
| .10 | العجز /كبر السن /مرض | 34 | 3.1 |
| .11 | وجود إيراد /تقاعد / | 30 | 2.8 |
| .12 | أخرى | 14 | 1.3 |
| | مجموع العمال المهاجرين | 1090 | 100.0 |

***5-4-1-2 تغير مستوى الدخل بعد الهجرة***

من بين 60 عاملا مهاجرا، ذكر 26 منهم (43.3%) أن دخلهم قد ازداد. وهذا يوضح أن قرار الهجرة لأغلبية العمالة المهاجرة قد كان رشيدا، حيث أن مستوى الدخل الشخصي لمعظمهم قد ارتفع. كما أعلن 22 منهم (36.7%) أن دخلهم قد بقي ثابتا. ويمكن تفسير ذلك بأن غالبية هذه الفئة من الموظفين في القطاعين العام والخاص، حيث تعطى رواتبهم (دخولهم) بناء على كادر محدد يتعلق بالرتبة وليس له علاقة بمكان العمل. فقرار الهجرة هنا، لم يكن على قاعدة الربح والخسارة بالنسبة للمهاجر، بقدر ما هو قرار إداري للمؤسسة التي يعمل لها.

وأخيرا، أجاب 12 شخصا (20%) من المهاجرين أن مستوى دخلهم قد انخفض بعد الهجرة. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا يقبل المهاجر بمستوى دخل أقل في المنطقة التي يهاجر إليها؟ ولعل الإجابة تكمن في تكلفة الفرصة البديلة للبقاء في منطقة سكنه المعتادة. فكما اشرنا في الجزء (1.3.5) المتعلق بأسباب الهجرة، فقد أشار مجموعة من العمالة المهاجرة أن سبب الهجرة يتعلق إما بالمضايقات والإجراءات الإسرائيلية أو أنها بسبب مشاكل اجتماعية أو عائلية. وعليه، فإن الإنسان يضحي ببعض من دخله ليتخلص من المضايقات الإسرائيلية أو المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها في منطقة سكنه الأصلية.

**5-4-2 الآثار على المناطق المصدرة للعمالة المهاجرة**

تترك هجرة القوة البشرية آثارا، قد تكون إيجابية أو سلبية، على المناطق المصدرة لهذه العمالة. ويبين هذا الجزء من الدراسة بعضا من هذه الآثار. وقد أشارت إجابات مجموعة من المسئولين الذين تمت مقابلاتهم أن الآثار السلبية على المناطق المصدرة للعمالة تظهر على الصور التالية:

- ✧ إن الهجرة تعمل على تفريغ المحافظات الأخرى من الكفاءات البشرية وتعمل على تركيزها في محافظة رام الله والبيرة.

- ✧ نلاحظ ارتفاع التكاليف على المهاجرين سواء في شراء الشقق أو استئجارها أو أقساط المدارس، وغيرها. وزيادة أسعار الأراضي بسبب ارتفاع الطلب عن العرض.
- ✧ سيكون التطور في المناطق الأخرى أقل كثيرا من هذه المحافظة.
- ✧ إمكانية حدوث فراغ اجتماعي.

***5-4-2-1 تحويلات العمالة المهاجرة***

على افتراض أن العامل المؤهل للقيام بهذه التحويلات هو العامل الذي يعمل بدوام كامل، فإن عددهم، كما أشارت نتائج التحليل بالنسبة لعلاقة القوة البشرية مع قوة العمل أعلاه، سيكون 386 عاملا من أفراد العينة. وتشير البيانات التي تم الحصول عليها أن 67 عاملا منهم قد قاموا فعلا بهذه التحويلات. ويشكل هذا العدد حوالي 17.4% فقط من العمال المؤهلين للقيام بهذه التحويلات. ويمكن أن يعزى انخفاض هذه النسبة أن معظم الأسر المهاجرة هي من الأسر النووية، كما أشارت نتائج التحليل في الجزء (4.2.5) من الدراسة.

أما بخصوص نسبة هذه التحويلات من دخل المهاجر فقد تراوحت من 2%-60%، وبمعدل 16% من قيمة الدخل. وما من شك أن هذه التحويلات تعمل على دعم من تبقى من الأسرة أو الأقارب في المنطقة المصدر، خاصة في الظروف السائدة من بطالة وفقر في الأراضي الفلسطينية.

وبالنسبة لكيفية الاستفادة من هذه التحويلات في المنطقة الأم، فقد أشارت نتائج التحليل أن69% من التحويلات، تذهب لإعالة ورعاية أفراد الأسرة الذين تبقوا هناك بصورة تامة. إضافة إلى ذلك، أشار 29% من العاملين المهاجرين الذين يقوموا بالتحويلات، أن الهدف من التحويلات هو الدعم الإضافي لهؤلاء المتبقين في أماكن سكناهم الأصلية. وأخيرا، فقد أشارت النسبة المتبقية من العمال المهاجرين، 2%، أن تحويلاتهم كانت بهدف دعم تعليم بعض من أفراد الأسرة الذين لا زالوا يدرسون في مناطق سكناهم الأم. ولعل في هذا استثمار برأس المال البشري، الذي يمكن أن يسهم مستقبلا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

### 5-4-2-2 الآثار السياسية للهجرة

تتعدد وسائل التهجير والضغوط الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني. وقد أشارت نتائج الدراسة المتعلقة بأسباب الهجرة إلى أن تلك الوسائل والأساليب كانت سببا مباشرا ورئيسيا لهجرة 4% من العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة. ناهيك عن اتجاهات الهجرة لمناطق حضرية أخرى داخل الوطن أو إلى دول أخرى في العالم كدول الخليج العربي والدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية وأستراليا.

وهنالك ظاهرتان يجب أن يتم التركيز عليهما بخصوص المحافظات المصدرة للعمالة المهاجرة، وهما ظاهرة الهجرة من القدس ومن المحافظات الملاصقة للخط الأخضر في الشمال، مثل محافظات جنين وطولكرم وقلقلية. فقد أشارت نتائج الدراسة التي تم استعراضها في الجزء المتعلق بالمحافظات المصدرة للعمالة المهاجرة أن نسبة الأفراد المهاجرين من محافظة القدس إلى محافظة رام الله والبيرة قد بلغت 16% وأن نسبة الأفراد المهاجرين من محافظات جنين وقلقيلية وطولكرم سوية قد تعدت 10%، وذلك عند استثناء رام الله والبيرة كمصدر للهجرة.

لا شك أن محافظة القدس بخصوصيتها التاريخية والدينية الإسلامية والمسيحية والسياسية، تمثل واقعا فريدا للفلسطينيين. لذلك، فإن تفريغ القدس من مواطنيها يساعد المستوطنين على مزيد من الاستيطان المستشري في المدينة المقدسة وأطرافها. كما أن ذلك لا يخدم المفاوض الفلسطيني في مفاوضات الحل النهائي للمشاكل المعلقة ومنها القدس الشريف. وعليه، فإن السلطة الوطنية والقطاع الخاص مدعوان في أن يساهما في البحث عن المشاريع الاستثمارية المناسبة في محافظة القدس، وتنفيذ مثل تلك المشاريع، مع التركيز على المشاريع الإسكانية.

وما انطبق على محافظة القدس، ينطبق أيضا على محافظات المناطق الحدودية التي يجب أن لا تفرغ عن طريق الهجرة. إن عملية تفريغ المناطق الملاصقة للخط الأخضر تساعد في عمليات الاجتياحات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، كما أنها قد تكون عرضة للمصادرة لمزيد من الاستيطان الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية. وعليه،

يجب البحث عن الفرص الاستثمارية المناسبة لكل محافظة من المحافظات، بل وتنفيذها في أسرع وقت ممكن.

### 5-4-3 الآثار على المناطق المستقبلة للعمالة المهاجرة

من خلال المقابلات المهيكلة مع بعض المسئولين في محافظة رام الله والبيـــرة، يمكـــن حصر الآثار الإيجابية التالية:

- ✧ تمركز المؤسسات في رام الله وضعها على الجغرافية العالمية، حيث أصبحت مشهورة في العالم ومحط أنظار كثير من الوفود العربية والأجنبية.
- ✧ تنشيط السوق وضخ أموال أكثر في رام الله، وتحريك عجلة الاقتصاد، وزيادة الطلب على المساكن، وعلى بيوت الإيجار، وتنشيط حركة المواصلات.

وكما أمكن حصر الآثار السلبية التالية:

- ✧ تأثر النسيج الاجتماعي في رام الله، حيث أصبح مجتمع رام الله خليط، وهذا يؤثر على العلاقات الاجتماعية التي أصبحت محدودة، حيث لا يوجد هناك علاقات اجتماعية حتى بين بعض الجيران.
- ✧ بدأ بالظهور حديثا النعرة الجهوية أو العنصرية الجغرافية (شمال وجنوب).
- ✧ معظم الوظائف تذهب للقادمين من المحافظات الأخرى بسبب المؤهل العلمي، إضافة إلى شيوع التوظيف بواسطة المعارف والمحسوبية والجهوية، حيث تجير الوظائف لمصلحة الشخص القادم.
- ✧ حدوث الأزمات المرورية الخانقة في وسط مدينة رام الله.
- ✧ الضغط على الخدمات البلدية المختلفة من مياه وكهرباء وغيرها.

# 6- النتائج والتوصيات

يعطي هذا الفصل ملخصا لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم يجمل مجموعة من التوصيات، ليتم تطبيقها للتعامل مع ظاهرة الهجرة من مناطق ومحافظات الوطن إلى محافظة رام الله والبيرة.

## 6-1 النتائج

لا شك بأن ظاهرة الهجرة من المحافظات المختلفة إلى محافظة رام الله والبيرة أصبحت ملموسة، وبحاجة إلى تحليل. لذلك، جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء عليها من خلال تحديد أسباب الهجرة إلى محافظة رام الله والبيرة، وتحليل الآثار الناجمة عنها. ومن ثم اقتراح سياسات عملية للتعامل مع آثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الفلسطيني. فيما يلي إيجاز لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أسباب عامة للهجرة وهي: المرافقة 34%، والعمل 21%، والزواج 17%، والعودة إلى الوطن 11%، وإجراءات وممارسات الاحتلال المباشرة 4%.
2. أما أسباب الهجرة بسبب الاحتلال: الجدار والحواجز 73%، مصادرة الأراضي 17%، مضايقات متكررة 6%، وأخرى 4%.
3. هناك عوامل جذب أخرى: تسهيل الهجرة مثل السكن والإقامة مع الأقارب من الدرجة الأولى شكلوا 89%. إذ أن أغلبية المهاجرين يقيمون غالبا مع الأسرة النووية بنسبة 54.3%، والانضمام إلى الوالدين أو أحدهما بنسبة 32.7% الانضمام إلى الأبناء 2%. وهناك عوامل جذب أخرى تتعلق بتسهيل الهجرة من خلال المساعدة في تكاليف الهجرة إذ أن 32.5% موّلوا تكاليف هجرتهم إلى المحافظة بأنفسهم، الوالدين 30.1%، الأسرة النووية 29.9%، وأقرباء آخرون 4%، وأخرى1% مثل أصحاب العمل والإخوة والأخوات.

4. عوامل الطرد المؤدية للهجرة:

- ✧ عدم امتلاك أراضي 93.9% من المهاجرين أفادوا بعدم امتلاك العائلة لأراض، و6.1% أفادوا بأن العائلة كانت تمتلك أراض.
- ✧ غالبية المهاجرين كانوا قبل هجرتهم من فئة غير العاملين ولا يريدون العمل بنسبة 65%، ويأتي التفرغ للدراسة والتفرغ لأعمال المنزل على رأس أسباب عدم الرغبة في العمل، حيث وصلت نسبة كل منهما إلى 31.3% و 25% على التوالي.
- ✧ انخفاض معدل المشاركة في سوق العمل سواء للقوة العاملة بصورة عامة أو بالنسبة للمرأة بصورة خاصة.
- ✧ المهنة قبل الهجرة: بلغت نسبة المتخصصين من المهاجرين 28%، والعاملين في الخدمات الشخصية 23%، والعاملين اليدويين 19.3%، وأصحاب المهن الأولية في البيع 11%.

5. هناك عدة آثار الهجرة:

- ✧ على المهاجر نفسه: ازدادت نسبة الانخراط في العمل بدوام كامل من 27.2% إلى 35.4%. كما أفاد 43.3% أن دخلهم قد ازداد، وأعلن 36.7% أن دخلهم قد بقي ثابتا. وأخيرا، وأجاب 20% من المهاجرين أن مستوى دخلهم قد انخفض بعد الهجرة.
- ✧ تتمثل الآثار الإيجابية على المناطق المصدرة للهجرة في التحويلات المالية؛ إذ أن 17.4% من المهاجرين يحولون أموال إلى أسرهم. وبشكل عام تراوحت نسبة التحويلات من دخل المهاجر من 2%– 60 %، وبمعدل 16% من قيمة الدخل. وتذهب 69% من التحويلات لإعالة ورعاية أفراد الأسرة، و29% كدعم إضافي لهؤلاء المتبقين في أماكن سكناهم الأصلية، و2% للتعليم.
- ✧ إلا أن هناك آثار سلبية على المناطق المصدرة للهجرة، تتمثل بتفريغ المحافظات الأخرى من الكفاءات البشرية، إضافة إلى ارتفاع التكاليف على

المهاجرين سواء في شراء الشقق أو استئجارها أو أقساط المدارس، وغيرها. وزيادة أسعار الأراضي.

- إضافة إلى ذلك لا يمكن إغفال الآثار السياسية للهجرة على المناطق المصدرة، حيث ساهمت الممارسات الإسرائيلية بشكل مباشر ورئيس لهجرة 4%. كما أن معدل الهجرة من القدس 16%، ومعدل الهجرة من المحافظات الملاصقة للخط الأخضر مثل جنين وقلقيلية وطولكرم سوية تعدت 10%.
- الآثار الإيجابية على محافظة رام الله والبيرة حيث أن تمركز المؤسسات في رام الله وضعها على الجغرافية العالمية، وأصبحت معروفة في العالم ومحط أنظار كثير من الوفود الأجنبية. وكما أدى ذلك إلى تنشيط السوق، وضخ أموال أكثر في رام الله، وتحريك عجلة الاقتصاد، وزيادة الطلب على المساكن، وعلى بيوت الإيجار، وتنشيط حركة المواصلات.
- أما الآثار السلبية على محافظة رام الله والبيرة: تأثر النسيج الاجتماعي في رام الله حيث أصبح مجتمع رام الله خليط، وهذا يؤثر على العلاقات الاجتماعية التي أصبحت محدودة وقللت الترابط الاجتماعي، إضافة إلى ظهور النعرة الجهوية أو العنصرية الجغرافية (شمال وجنوب)، وحدوث الأزمات المرورية الخانقة، والضغط على الخدمات العامة المختلفة من مياه وكهرباء وغيرها.

## 6-2 التوصيات

1. زيادة فرص العمل في المحافظات الأخرى؛ من خلال قيام السلطة الفلسطينية بتوزيع بعض الوزارات والمؤسسات الهامة الأخرى مثل الجامعات والمستشفيات على المحافظات، وعدم تركيزها في رام الله.
2. يمكن للسلطة الفلسطينية تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المحافظات الأخرى من خلال توفير حوافز ضريبية أقل كلما ابتعد المستثمر عن المركز، أو أية تسهيلات أخرى مثل توفير بنية تحتية مشجعة للاستثمار.

3. يجدر بالقطاع الخاص البحث عن الفرص الاستثمارية في المحافظات، ودراستها والعمل على تنفيذها، أسوة ببعض المشاريع التي تم إنشاؤها في بعض المحافظات، خاصة وأن لكل محافظة إمكانيات معينة يجدر البحث عنها واستغلالها.
4. أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على الانتشار في المحافظات الأخرى وعدم تركيز وجودها في رام الله.
5. نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة من القدس إلى رام الله، فإن من الضرورة بمكان تنسيق الجهود المختلفة للجهات ذات العلاقة من أجل العمل على تثبيت المواطن المقدسي على أرضه، والحد من الهجرة المستمرة لسكان القدس.
6. تعتبر الحواجز والمعيقات الإسرائيلية المختلفة بين المحافظات والتجمعات السكانية أحد الأسباب الرئيسة في الهجرة إلى رام الله. لذلك، فلا بد من تفعيل الدور السياسي للمفاوض الفلسطيني، في الحد من الحواجز والإغلاقات الإسرائيلية.
7. حث المؤسسات الدولية للضغط على إسرائيل للتخفيف من هذه الممارسات، وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع.
8. لا بد من إجراء دراسات أخرى تهتم بموضوع إمكانيات المحافظات وتميزها، واستشراف فرص الاستثمار فيها.
9. تطوير حركة المواصلات وتسهيلها خاصة داخل محافظة رام الله، وبينها وبين المحافظات الأخرى لتشجيع الأشخاص على البقاء في مناطق سكناهم الأصلية.
10. توجيه المساعدات الدولية نحو البنية التحتية وشبكة المواصلات، وتركيز الموازنة التطويرية في هذا المجال.

# المراجـــــــع


الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2008، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي:2007**، رام الله–فلسطين.

السكران، محمد، محمد، صديق، (1426 هـ) **حجم الهجرة الداخلية ومحدداتها وآثارها بالمملكة العربية السعودية**، مـدينة الملـك عبد العزيز للعلوم والتقنية الإدارة العامة لبرامج المنح،ع س –3– 10، جامعة الملك سعود.

المالكي، مجدي، ياسر، شلبي (2000)، **الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله، كانون أول 2000.

ماس (2000) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. **المراقب الاقتصادي، عدد رقم 6**، ماس، رام الله – فلسطين – 2000.

ـــــــــــــ، **المراقب الاقتصادي، عدد خاص 1994 – 2000**، ماس، رام الله – فلسطين – 2001.

مكحول، باسم، (1998)، **المناطق الصناعية الفلسطينية ودورها في التشغيل**، المؤتمر الدولي للتشغيل، أيار

ـــــــــــــ، (2000)، **تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية**، معهد ماس

Aldakhil, K. I., 1999, 'Patterns and Determinants of Internal Migration in the Arab Countries: the Case of Egypt', Working Paper 9933, *Economic Research Forum*, King Saud University

Central Bureau of Statistics**, Statistical Abstract of Israel.** No. 59. Jerusalem, 2008.

Day, K. M. and Winer S. L., 2005, 'Policy-Induced Internal Migration: An Empirical Investigation of the Canadian Case', CESIFO Working Paper No. 1605, Category 1: Public Finance

de Haas, H., 2005, 'Migration, remittances and regional development', International Migration Institute

De Jong, G. F., Chamratrithirong, A. and Tran, Q.-G., 2002, 'For Better, For Worse: Life Satisfaction Consequences of Migration', IMR Volume 36 Number 3 838-863, Center for Migration Studies of New York

European Commission, 2001, 'The European Commission on Factors Influencing Labor Migration', Population and Development Review, Vol. 27, No. 2. Pp. 391-394

Hunt, Jennifer, (2004) Are Migrants More Skilled than Non-Migrants? Repeat, Return and Same-Employer Migrants (July 2004). NBER Working Paper No. W10633. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=565844

Kleiman, E. (1992). *The Flow of Labour Services From the West Bank and Gaza to Israel*. The Hebrew University of Jerusalem, Department of Economics working paper #260, Jerusalem.

McCarthy G., 1992, 'The Role of Unemployment in Triggering Internal Labor Migration', Working Paper No. 75, Bard College

McCornick, B. and Wahba, J., 1999, 'Big Cities and Migration: Evidence from Egypt', Working Paper 9906, Economic Research Forum

McKenzie, D. and Rapoport, H., 2006, 'Can Migration Reduce Educational Attainment?: Evidence from Mexico', Policy Research Working Paper 3952, World Bank

Metzer, J.. *Economic Development and Cultural Change*. Vol. 40, No. 4. What Kind of Growth? A Comparative Look at the Arab Economies in Mandatory Palestine and in the Administered Territories (Jul., 1992). pp. 327-345.

Metzer, Jacob, & Kaplan, Oded. *The Journal of Economic History*, Vol. 45, No. 2, Jointly but Severally: Arab-Jewish Dualism and Economic Growth in Mandatory Palestine (Jun., 1985), pp. 327-345.

Rhoda, R., 1983, 'Rural Development and Urban Migration: Can We Keep Them down on the Farm?', International Migration Review, Vol. 17, No. 1, pp. 34-64

Shi, A., 2006, 'Migration in Towns in China, a Tale of Three Provinces: Evidence from Preliminary Tabulations of the 2000 Census', Policy Research Working Paper 3890, World Bank

UN Resolution 605, 1987,
http://daccessdds.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/524/77/IMG/NR052477.pdf?OpenElement. (6/25/2008).

WWW.arablabor.org

www.dos.gov.jo

World Bank (1999), *Development Under Adversity*, *The Palestinian Economy in Transition,* . The International Bank for Reconstruction and Development,

Central Buraeu of Statistics. "Statistical Abstract of Israel," *Jerusalem*. 2008.

http://www. arablabor.org /

http://www. dos.gov.jo /

http://www.pcbs.gov.jo /

السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# مسح هجرة العمالة الفلسطينية إلى تجمعات رام الله والبيرة وبيتونيا، 2008

| | |
|---|---|
| جميع المعلومات في هذه الاستمارة هي لأغراض إحصائية محضة وليست لأي غرض آخر. وتعتبر سرية بموجب قانون الإحصاءات العامة لعام 2000 | |
| **IDH00- رقم الاستمارة المتسلسل في العينة:** ☐☐☐ | **IDH01- رقم الاستمارة في منطقة العد** ☐☐ |
| **IDH02- التجمع:**_____ ☐☐☐☐☐ | **IDH03- رقم منطقة العد في التجمع** ☐☐ |
| **IDH04- عنوان المبنى :**_____ | **IDH05- اسم رب الأسرة** _____ |
| | |

**ســـــجـــل المـــقابلـــة**

| **IR01- جدول الزيارات** | **اليوم** | **الشهر** | |
|---|---|---|---|
| | | | الزيارة الأولى |
| | | | الزيارة الثانية |
| | | | الزيارة الثالثة |
| **IR02- العدد الكلي للزيارات** | | | |

| | | |
|---|---|---|
| **IR03- نتيجة المقابلة:** ☐ | 01 | اكتملت |
| | 02 | اكتملت جزئيا |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **IR04** | **رقم سطر الفرد الذي أجاب على الأسئلة الخاصة بالأسرة** ☐☐ | **IR05** | | **مجموع أفراد الأسرة (ذكور، إناث)** | ☐☐ |
| **IR06** | اسم الباحث/ة: ..... | **IR10** | رقم الباحث/ة: | ☐☐☐☐☐ | التاريخ:../.../2008 |
| **IR07** | اسم المشرف/ة: ..... | **IR11** | رقم المشرف/ة: | ☐☐☐☐☐ | التاريخ:../.../2008 |
| **IR08** | اسم المدقق/ة: ..... | **IR12** | رقم المدقق/ة: | ☐☐☐☐☐ | التاريخ:../.../2008 |
| **IR09** | اسم المدخل/ة: ..... | **IR13** | رقم المدخل/ة: | ☐☐☐☐☐ | التاريخ:../.../2008 |
| **IR14** | اسم المرمز/ة: | **IR15** | رقم المرمز/ة: | ☐☐☐☐☐ | التاريخ:../.../2008 |

☐ للباحثة: ضعي إشارة X داخل المربع إذا استخدمت استمارة إضافية.

## القسم الثاني: بيانات أفراد الأسرة

| HR01 | HR02 | HR03 | HR04 | HR05 | HR06 | HR07 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رقم الفرد المتسلسل | أسماء أفراد الأسرة (الاسم الثلاثي)<br><br>من فضلك سمي لي أسماء جميع الأشخاص الذين يقيمون عادة في أسرتك بما في ذلك الأطفال الصغار والرضع، ولنبدأ برب الأسرة أولاً | ما هي علاقة (الاسم) برب الأسرة؟<br>01 رب الأسرة<br>02 زوج/زوجة<br>03 ابن/ بنت<br>04 أب / أم<br>05 أخ/أخت<br>06 جد/جدة<br>07 حفيد/حفيدة<br>08 زوجة ابن /زوج بنت<br>09 أقرباء آخرون<br>10 آخرون | الجنس<br>1. ذكر<br>2. أنثى | ما هو تاريخ ميلاد (الاسم) باليوم والشهر والسنة؟<br><br>للباحث/ة: سجل/ي ذلك من خلال وثائق رسمية إن أمكن<br><br>يوم شهر سنة | العمر بالسنوات الكاملة. وفي حال عدم معرفة تاريخ الميلاد اسأل/ي عن العمر وسجله/سجليه<br><br>سجل/ي (00) إذا كان العمر أقل من سنة<br>98 إذا كان العمر 98 سنة فأكثر. | مكان إقامة الأم وقت ولادة الفرد (الاسم)<br><br>اسم التجمع/المحافظة،الدولة الرمز | |
| 01 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 02 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 03 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 04 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 05 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 06 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 07 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 08 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 09 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 10 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 11 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 12 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 13 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 14 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 15 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |
| 16 | | □□ | □ | □□□□ □□ □□ | □□ | □□□□□□ | |

| HR01 | HR02 | HR08 | HR09 | HR10 | للأفراد 10 سنوات فاكثر HR11 |
|---|---|---|---|---|---|
| \ رقم الفرد المتسلسل | أسماء أفراد الأسرة (الاسم الثلاثي)<br><br>من فضلك سمي لي أسماء جميع الأشخاص الذين يقيمون عادة في أسرتك بما في ذلك الأطفال الصغار والرضع، ولنبدأ برب الأسرة أولاً | مكان الإقامة المعتادة الحالية (للاسم)<br><br>اسم التجمع/المحافظة،الدولة الرمز | مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتادة الحالية (بالسنوات الكاملة) | مكان الإقامة المعتادة السابقة (للاسم) إن وجدت.<br><br>ضع (-) إن لم يكن هناك مكان إقامة سابق<br><br>اسم التجمع،المحافظة/الدولة الرمز | الحالة التعليمية لـــ (الاسم)؟<br>01 أمي<br>02 ملم<br>03 ابتدائي<br>04 إعدادي<br>05 ثانوي<br>06 دبلوم متوسط<br>07 بكالوريوس<br>08 دبلوم عالي<br>09 ماجستير<br>10 دكتوراه<br>98 لا أعرف |
| 01 | | | | | |
| 02 | | | | | |
| 03 | | | | | |
| 04 | | | | | |
| 05 | | | | | |
| 06 | | | | | |
| 07 | | | | | |
| 08 | | | | | |
| 09 | | | | | |
| 10 | | | | | |
| 11 | | | | | |
| 12 | | | | | |
| 13 | | | | | |
| 14 | | | | | |
| 15 | | | | | |
| 16 | | | | | |

| HR01 | HR02 | للأفراد 10 سنوات فاكثر<br>HR12 | للأفراد 10 سنوات فاكثر أجاب في سؤال HR12 من 1-5<br>HR13 | HR14 | HR15 |
|---|---|---|---|---|---|
| رقم الفرد المتسلسل | أسماء أفراد الأسرة<br>(الاسم الثلاثي)<br><br>من فضلك سمي لي أسماء جميع الأشخاص الذين يقيمون عادة في أسرتك بما في ذلك الأطفال الصغار والرضع، ولنبدأ برب الأسرة أولاً | العلاقة بقوة العمل خلال الأسبوع الماضي<br>1. مشتغل من 1-14 ساعة، أسبوعيا<br>2. مشتغل من 15-34، أسبوعيا<br>3. مشتغل 35 ساعة فاكثر ، أسبوعيا<br>(لا يعمل ويريد العمل-سبق له العمل)<br>4. بحث عن عمل الأسبوع الماضي<br>5.لم يبحث عن عمل بسبب اليأس<br>(لا يعمل ويريد العمل -لم يسبق له العمل)<br>6. بحث عن عمل الأسبوع الماضي<br>7.لم يبحث عن العمل بسبب اليأس<br>(لا يعمل ولا يريد العمل بسبب) | ما هي طبيعة المهنة التي يقوم/تقوم به...<br><br>(المهنة الرئيسية بالتفصيل) | ما هي طبيعة أو نوع العمل الذي تقوم به المنشأة أو المشروع<br><br>(النشاط الاقتصادي) | مكان العمل.<br><br>1. في المسكن<br>2. في نفس التجمع السكاني<br>3. ضمن نفس المحافظة<br>4. في محافظة أخرى<br>5. داخل إسرائيل<br>6. بالمستوطنات<br>7. بالخارج |
| 01 | | | | | |
| 02 | | | | | |
| 03 | | | | | |
| 04 | | | | | |
| 05 | | | | | |
| 06 | | | | | |
| 07 | | | | | |
| 08 | | | | | |
| 09 | | | | | |
| 10 | | | | | |
| 11 | | | | | |
| 12 | | | | | |
| 13 | | | | | |
| 14 | | | | | |
| 15 | | | | | |
| 16 | | | | | |

| HR01 | HR02 | للأفراد 10 فاكثر أجاب في سؤال HR12 من 1-5 | للافراد 12 سنوات فاكثر | للافراد 15 سنة فاكثر | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | HR16 | HR17 | HR18 | HR19 | HR20 |
| رقم الفرد المتسلسل | أسماء أفراد الأسرة (الاسم الثلاثي)<br><br>**من فضلك سمي لي أسماء جميع الأشخاص الذين يقيمون عادة في أسرتك بما في ذلك الأطفال الصغار والرضع، ولنبدأ بربب الأسرة أولاً** | **القطاع**<br><br>1. خاص وطني داخل المنشآت<br>2. خاص وطني خارج المنشآت<br>3. خاص أجنبي داخل المنشآت<br>4. خاص أجنبي خارج المنشآت<br>5. حكومة وطنية<br>6. حكومة أجنبية<br>7. هيئة أو جمعية خيرية<br>8. وكالة غوث<br>9. هيئة دولية | **ما هي حالة (الاسم) الزواجية الحالية؟ هل هو/هي...**<br><br>1. أعزب/عزباء<br>2. عقد لأول مرة ولم يتم الدخول<br>3.متزوج/متزوجة<br>4. مطلق/مطلقة<br>5. أرمل/أرملة<br>6. منفصل/منفصلة | **هل يفكر (الاسم) في الهجرة إلى الخارج**<br><br>1. نعم، هجرة دائمة.<br>2. نعم هجرة مؤقتة.<br>3. لا، **(انتقل إلى القسم التالي).** | **ما هو الدافع الرئيسي لتفكير (الاسم) بالهجرة؟**<br>*(يمكن اختيار اكثر من اجابة)*<br><br>1. تحسين الوضع المادي<br>2. الوضع السياسي والأمني<br>3. دوافع وأسباب اجتماعية<br>4. الدراسة والبحث العلمي في مجال التخصص<br>5. أسباب أخرى، حددها ....<br><br>1 2 3 4 5 | **إلى أي الدول يفكر (الاسم) في الهجرة إليها؟**<br><br>1. الولايات المتحدة<br>2. أوروبا<br>3. كندا<br>4. استراليا<br>5. دول الخليج<br>6. دول عربية أخرى<br>7. دول أمريكا اللاتينية<br>8. أخرى، حددها ..... |
| 01 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 02 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 03 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 04 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 05 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 06 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 07 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 08 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 09 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 10 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 11 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 12 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 13 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 14 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 15 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 16 | | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

☐ ضع إشارة X داخل المربع إذا كان عدد أفراد الأسرة اكثر من 16 فرد واستخدام استمارة تكميلية.

## القسم الثالث: خصائص العاملين

**للباحث ارجع إلى السؤال (HR12) عدد الأفراد الذين أجابوا على سؤال العلاقة بقوة العمل أنهم مشتغلون أي البنود 1-3**

**LN: عدد الأفراد ☐☐ إذا كانت الإجابة 00 انتقل إلى القسم التالي.**

| | الفرد الأول | الفرد الثاني | الفرد الثالث | الفرد الرابع |
|---|---|---|---|---|
| اسم الفرد | ..... | ..... | ..... | ..... |
| L0: رقم الفرد من HR01 | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ |
| L1: عدد ساعات عمل ..... الأسبوعية | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ |
| L2: الأجر الشهري الذي يتقاضاه | ☐☐☐☐ | ☐☐☐☐ | ☐☐☐☐ | ☐☐☐☐ |
| L2a: كم يوفر ...من الأجر الشهري الذي يتقضاه | ☐☐☐☐ | ☐☐☐☐ | ☐☐☐☐ | ☐☐☐☐ |
| L3: كيف حصل ....على هذا العمل<br>1. من خلال رب العمل مباشرة<br>2. مكتب توظيف<br>3. عن طريق معارف أو أصدقاء<br>4. عن طريق الإعلانات (صحف ووسائل الإعلام والإنترنت)<br>5. مشروع/عمل خاص للفرد أو الأسرة<br>6. أخرى حدد..... | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| L4: كم سنة مضى على .... وهو يعمل في مجال عمله هذا (بالسنوات). | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ |
| **L5: هل يتعرض (الاسم) خلال عمله الحالي إلى أي من:** | **1. نعم 2. لا** | **1. نعم 2. لا** | **1. نعم 2. لا** | **1. نعم 2. لا** |
| 1. تلوث هواء | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 2. أصوات مزعجة | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 3. ظروف تهوية غير صحية | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 4. قريب من الآلات الخطيرة | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 5. قريب من مواد خطرة أو متفجرة | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| 6. العمل على ارتفاعات عالية عن سطح الأرض | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| L6: هل لدى (الاسم) عقد عمل رسمي<br>1. نعم دائم<br>2. نعم/ مؤقت (سنوي، شهري)<br>3. لا يوجد عقد<br>4. لا اعرف | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| L7: هل لدى .... تأمين صحي<br>1. نعم 2. لا | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| L8: كم عدد المرات التي غيَر .... مكان عمله منذ عام 2000 | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| L9: كم عدد المرات التي غيَر .... طبيعة عمله منذ عام 2000 | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

## القسم الرابع: المهاجرون

***للباحث: ارجع الى سؤال HR10 عدد أفراد الأسرة الذين لديهم مكان إقامة سابق، ومدة الإقامة الحالية في مكان الإقامة الحالي لهم (HR08) 0-15 سنة، وعمره 15 سنة فأكثر؟***

**IMN: عدد الأفراد ☐☐ إذا كانت الإجابة 00 انتقل إلى القسم التالي.**

| | الفرد الأول | الفرد الثاني | الفرد الثالث | الفرد الرابع |
|---|---|---|---|---|
| اسم الفرد | ..... | ..... | ..... | ..... |
| IM0: رقم الفرد من HR01 | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ |
| IM00: عمر الفرد بالسنوات الكاملة من HR06 | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ |
| IM1: سبب تغيير ( الاسم) مكان الإقامة السابق (سبب الانتقال إلى مكان الإقامة الحالي).<br>***( يمكن اختيار ثلاثة أسباب)***<br>1. العمل<br>2. الدراسة<br>3. الزواج<br>4. المرافقة<br>5. التهجير والإجراءات الإسرائيلية والاحتلال<br>6. سوء الوضع المادي للأسرة<br>7. العودة إلى ارض الوطن<br>8. أخرى، حددها ..... | ☐<br>☐<br>☐ | ☐<br>☐<br>☐ | ☐<br>☐<br>☐ | ☐<br>☐<br>☐ |
| IM2: لمن أجاب التهجير والإجراءات الإسرائيلية في سؤال IM1، ما هي طبيعة هذه الإجراءات الإسرائيلية؟<br>***(يمكن اختيار أكثر من إجابة)***<br>1. حواجز/الجدار<br>2. مضايقات إسرائيلية متكررة<br>3. مصادرة الأراضي أو المساكن<br>4. أسباب أخرى، حددها ..... | ☐<br>☐<br>☐ | ☐<br>☐<br>☐ | ☐<br>☐<br>☐ | ☐<br>☐<br>☐ |
| IM3: عندما انتقل .... إلى مكان الإقامة الحالي قادما من مكان الإقامة السابق مع من أقام (سكن)؟<br>1. لوحده<br>2. الوالدين أو أحدهما.<br>3. الأبناء فقط .<br>4. زوج أو زوجة والأبناء.<br>5. أقرباء آخرون.<br>6. أشخاص من بلدتك.<br>7. أصدقاء. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| IM4: من ساعد .... في تغطية التكاليف والمصاريف الأولية المترتبة على الانتقال إلى مكان الإقامة؟<br>1. لا أحد<br>2. الوالدين.<br>3. الأبناء فقط .<br>4. زوج أو زوجة والأبناء.<br>5. أقرباء آخرون.<br>6. أشخاص من بلدتك.<br>7. آخرون حدد | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| IM5: عندما انتقل .... هل كان يملك ... أو أحد أفراد الأسرة أراض في مكان الإقامة الحالي. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| | الفرد الأول | الفرد الثاني | الفرد الثالث | الفرد الرابع |
|---|---|---|---|---|
| 1. نعم 2. لا، **انتقل إلى** | | | | |
| IM6: كم مساحة تلك الأراضي (بالدونمات). | | | | |
| **IM7**: قبل انتقال .... ماذا كانت العلاقة بقوة العمل ل...<br>(راجع الخيارات من HR12)<br>**الإجابات من 6-12 انتقل إلى IM9** | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ |
| IM8: قبل انتقال .... ماذا كانت مهنة .. **المهنة**<br>(كما في تعليمات HR13)<br>***انتقل إلى IM10*** **للترميز** | ..... ☐☐☐ | ..... ☐☐☐ | ..... ☐☐☐ | ..... ☐☐☐ |
| IM9: قبل انتقال .... هل سبق ان عمل في أي مجال أو أي مهنة<br>1. نعم<br>2. لا | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| IM10: هل يرسل ...أي أموال لمكان إقامته السابق<br>1. نعم<br>2. لا، انتقل إلى القسم التالي. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| IM11: كيف يتم الاستفادة من هذه الأموال؟<br>***(يمكن اختيار 3 إجابات)***<br>1. لإعالة أفراد أو أقارب (رعاية صحية، مأكل ومشرب) .<br>2. مساعدة الأهل أو الأقارب<br>3. مساعدة اسر محتاجة<br>4. استثمارها بمشروع.<br>5. شراء أو بناء عقار<br>6. مساعدة في تعليم أفراد<br>7. أخرى ..... | ☐<br>☐<br>☐ | ☐<br>☐<br>☐ | ☐<br>☐<br>☐ | ☐<br>☐<br>☐ |
| IM12: نسبة ما يرسل من أموال من مجموع دخل الفرد | %☐☐ | %☐☐ | %☐☐ | %☐☐ |
| IM13: هل تتأثر قيمة الحوالة بتغيرات طارئة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المرسلة لها؟<br>1. نعم، تزداد.<br>2. نعم، تنخفض<br>3. لا<br>4. لا اعرف | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| IM14: كيف تقيم دخل ..... قبل الانتقال مع الوضع الحالي؟<br>1. زاد<br>2. قل | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

| | الفرد الأول | الفرد الثاني | الفرد الثالث | الفرد الرابع |
|---|---|---|---|---|
| 3. نفس المستوى | | | | |
| 4. لا اعرف | | | | |

## القسم الخامس: المهاجرون خارج الأراضي الفلسطينية.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| HM0 | هل هاجر أحد من أفرد الأسرة إلى خارج الأراضي الفلسطينية وكان عمره 15 سنة فأكثر عند الهجرة؟ | 1.نعم، هجرة دائمة<br>2.نعم، هجرة مؤقتة<br>3. لا – **انتقل إلى القسم التالي** | ☐ | | |
| HM1 | عدد الأفراد الذين هاجروا إلى خارج الأراضي الفلسطينية | | ☐☐ | | |
| | | **المهاجر الأول** | **المهاجر الثاني** | **المهاجر الثالث** | **المهاجر الرابع** |
| HMN | اسم المهاجر | ..... | ..... | ..... | ..... |
| HM2 | العمر الحالي | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ | ☐☐ |
| HM3 | في أي عام هاجر | | | | |
| HM4 | إلى أين هاجر ...؟ | 1. الولايات المتحدة الأمريكية 2. أوروبا 3. كندا<br>4. استراليا 5. دول الخليج العربي 6. الأردن<br>7. مصر 8. باقي الدول العربية<br>9. باقي دول العالم | ☐ | ☐ | ☐ |
| HM5 | ما هو السبب الرئيسي وراء هجرة....؟ | 1. تحسين الوضع المادي<br>2. الوضع السياسي والأمني<br>3. دوافع وأسباب اجتماعية<br>4. الرغبة في التطور العلمي في مجال التخصص.<br>5. أسباب أخرى، حددها ..... | ☐ | ☐ | ☐ |
| HM6 | المؤهل العلمي الذي حصل عليه .... في الأراضي الفلسطينية قبل هجرته؟ | 1.اقل من ثانوي 2. ثانوي 3. دبلوم متوسط<br>4. بكالوريوس 5. ماجستير 6.دكتوراه | ☐ | ☐ | ☐ |
| HM7 | المؤهل العلمي الحالي ل.....<br>***للباحث: الإجابة 1-2 انتقل إلى HM8*** | 1.اقل من ثانوي 2. ثانوي 3. دبلوم متوسط<br>4. بكالوريوس 5. ماجستير 6.دكتوراه | ☐ | ☐ | ☐ |
| HM7a | ما هو التخصص.... | الإجابة... | | | |
| | | الرمز... | | | |
| HM8 | كيف تصف الوضع الاقتصادي ل...قبل مغادرته الأراضي الفلسطينية | 1. ممتازة .<br>2. جيد جداً .<br>3. جيد (يكفي لسد الحاجات الأساسية)<br>4. سيء (لا يكفي لسد الحاجات الأساسية) | ☐ | ☐ | ☐ |
| HM9 | هل واجه ... أي من الصعوبات التالية قبل مغادرته الأراضي الفلسطينية؟ | | | | |
| | 1. صعوبة في إيجاد عمل يناسب تخصصه العلمي | 1. نعم.<br>2. لا. | ☐ | ☐ | ☐ |
| | 2. صعوبات إدارية تتعلق بالعلاقة مع الإدارة في العمل السابق. | 1. نعم.<br>2. لا. | ☐ | ☐ | ☐ |
| | 3. عدم تلاؤم الوظيفة التي كان يعمل بها مع مؤهلاته العلمية | 1. نعم.<br>2. لا. | ☐ | ☐ | ☐ |

| | | | المهاجر الأول | المهاجر الثاني | المهاجر الثالث | المهاجر الرابع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 4. عدم كفاية العائد المادي. | 1. نعم.<br>2. لا. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| | 5. معوقات بسبب الإجراءات الإسرائيلية. | 1. نعم.<br>2. لا. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| | 6. عدم توفر الأمان الوظيفي | 1. نعم.<br>2. لا. | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| HM10 | ما هو السبب الرئيسي لاختيار ... للبلد التي هاجر إليها؟ | 1. الوضع الاقتصادي الخاص بالبلد المهاجر إليها.<br>2. سهولة الحصول على فيزا.<br>3. سهولة تعلم اللغة في البلد المهاجر إليه.<br>4. الثقافة (العادات والتقاليد).<br>5. سهولة الانتقال والعيش هناك.<br>6. وجود أقارب أو أصدقاء (معارف) في البلد الذي هاجر إليه.<br>7. وجد العمل المناسب له في البلد التي هاجر إليها؟<br>8. غير ذلك، حدد..... | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| HM11 | هل يقوم ... بتحويل أي مبالغ مالية إلى الأسرة في الأراضي الفلسطينية؟ | 1. نعم، بشكل منتظم<br>2. نعم، بشكل غير منتظم<br>3. لا | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| HM12 | هل يفكر ... بالعودة من الخارج إلى الأراضي الفلسطينية؟ | 1. نعم.<br>2. **لا انتقل القسم التالي.** | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |
| HM13 | ما هو السبب الرئيسي للتفكير بالعودة | 1. الشوق إلى الوطن.<br>2. الاستثمار والعمل في الوطن<br>3. انتهاء عقد العمل<br>4. المرض<br>5. أخرى، حدد..... | ☐ | ☐ | ☐ | ☐ |

## القسم السادس: ظروف المسكن

| | | | |
|---|---|---|---|
| H1 | نوع المسكن الذي تقيم به الأسرة | 1. فيلا 2. دار 3. شقة 4. غرفة مستقلة<br>5. خيمة 6. براكية 7.غير ذلك/ حدد.... | ☐ |
| H2 | حيازة المسكن<br>***(الإجابات 1، 4، 5 انتقل H6)*** | 1.ملك 2. مستأجر غير مفروش 3. مستأجر مفروش<br>4. دون مقابل 5. مقابل عمل | ☐ |
| H5 | 1. ما هي قيمة الإيجار الشهري<br>2. حدد نوع العملة | **يسأل لمن أجاب 2 أو 3 في سؤال H2**<br>نوع العملة: 1. شيكل 2. دينار 3. دولار | ☐☐☐☐☐ |
| H6 | عدد الغرف في المسكن | (باستثناء الحمام والمطبخ) | ☐☐ |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| H13 | هل تتوفر الوسائل لدى الأسرة<br>1. نعم 2.لا | 1.سيارة خاصة | ☐ | 6.جلاية صحون | ☐ | 11.تلفزيون | ☐ | 16.كمبيوتر | ☐ |
| | | 2.ثلاجة كهربائية | ☐ | 7.تدفئة مركزية | ☐ | 12.فيديو | ☐ | 17.ستلايت | ☐ |
| | | 3.سخان شمسي | ☐ | 8.مكنسة كهربائية | ☐ | 13.خط هاتف | ☐ | 18.خدمة إنترنت | ☐ |
| | | 4.غسالة ملابس | ☐ | 9.نشافة ملابس | ☐ | 14.جوال | ☐ | DVD.19 | ☐ |
| | | 5.طباخ غاز | ☐ | 10.مكتبة منزلية | ☐ | 15.خلوي إسرائيلي | ☐ | | |